



﴿ كتاب ﴾  
شرح العالم العلامة  
والبحر الفهامة شمس الدين  
أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي الشافعي  
المسمى فتح القريب المجيب على الكتاب المسمى  
بالتقريب أو القول المختار في شرح غاية  
الاختصار على مذهب الامام  
الشافعي رضي الله عنه  
ونفعنا به  
• آمين

---

﴿ وبها مئة المتن المذكور للامام أبي الطيب شهاب الملة ﴾  
﴿ والدين احمد بن الحسين بن احمد الاصفهاني الشهير ﴾  
﴿ بأبي شجاع تقدمه الله برحمته واسكنه فسيح جنته ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
وصلى الله على سيدنا محمد  
والنبي وآله الطاهرين

قال الشيخ الامام العالم العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قاسم الشافعي تـ رحمه الله بـرحمته  
ورضوانه آمين الحمد لله تباركنا بفتح الكتاب لاننا ابتداء كل أمر ذي بال وخاتمة كل دعاء مجاب  
وآخر دعوى المؤمنين في الجنة دار الثواب أجده أن وفق من أراد من عباده للتفقه في الدين  
على وفق مراده وأصله وأسلم على أفضل خلقه محمد بن عبد الله القائل من برد الله به حيرا  
يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه مدة ذكر الذاكرين وسهوا العاقلين وبالله هذا كتاب في غاية  
الاختصار والتمهيد وضعته على الكتاب المسمى بالتقريب ليقنع به المحتاج من المبتدئين  
لفروع الشريعة والدين وليكون وسيلة لتجاني يوم الدين ونفع العباد المسلمين ايه جميع دعاء  
عباده وقريب محبيب ومن قصده لا يخيب واذا سالك عبادي عني فاني قريب واعلم أنه يوجد في  
بعض نسخ هذا الكتاب في غير خطبته تسميته تارة بالتقريب وتارة بغاية الاختصار فلذلك سميت  
باسمين أحدهما فتح القريب المحيب في شرح ألفاظ التقريب والثاني القول المختار في شرح  
غاية الاختصار قال الشيخ الامام أبو الطيب وشهر أيضاً بأبي شجاع شهاب الملة والدين أحمد بن  
الحسين بن أحمد الأصفهاني سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى فرديس الجنان  
(بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدئ كتابي هذا والله اسم للذات الواجب الوجود والرحن أبلغ من الرحيم  
(الحمد لله) هو الشاء على الله تعالى بالجميل على جهة التعظيم (رب) أي مالك (العالمين) بفتح اللام وهو  
كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن يعقل لا جمع ومفردة عالم بفتح اللام لانه اسم عام لما سوى الله  
والجمع خاص بمن يعقل (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد النبي) هو باله مزور كد انسان أوحي اليه  
بشرع يعمل به وان لم يؤمر بذلك فانه أمر بتبليغه فني ورسول أيضاً والمعنى ينشئ الصلاة والسلام  
عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضغف العين والنبي بدل منه أو عطف بيان عليه (و) على  
(آله الطاهرين) هم كما قال الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب وقيل واختاره النووي

انهم كل مسلم ولعل قوله الطاهر بن منزع من قوله تعالى وبطهركم تطهيرا (و) على (مجانته) جمع صاحب النبي وقوله (أجمعين) تأكيد لمجانته ثم ذكر المصنف أنه مسؤول في تصنيف هذا المختصر بقوله (سألتني بعض الاصدقاء) جمع صديق وقوله (حفظهم الله تعالى) جملة دعائية (أن أعمل مختصرا) هو ما قل لفظه وكثر معناه (في الفقه) هو لغة الفهم واسطلاح العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية (على مذهب الامام) الاعظم المجتهد ناصر السنة والدين أبي عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع (الشافعي) ولد بغزة سنة خمسين ومائة ومات (رحمة الله عليه ورضوانه) يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين ووصف المصنف مختصره بأوصاف منها أنه (في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز) والغاية والنهاية متقاربان وكذا الاختصار والإيجاز ومنها أنه (يقرب على المتعلم) لفروع الفقه (درسه ويسهل على المبتدئ حفظه) أي استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب في حفظ مختصر في الفقه (و) سألتني أيضا بعض الاصدقاء (أن أكرّفه) أي أختصر (من التقسيمات) للاحكام الفقهية (و) من (حصر) أي ضبط (الحصا) الواجبة والمندوبة وغيرهما (فأجبتني الى) سؤاله (في ذلك طالبا للثواب) من الله جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغبا الى الله سبحانه وتعالى) في الاغانة من فضله على غنام هذا المختصر (في التوفيق للثواب) وهو ضد الخطأ (أنه) تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير) أي قادر (و بعباده لليف حبير) بأحوال عباده والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير واللطيف الخبير اسمان من أسمائه تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومشكلاتها و يطلق أيضا بمعنى الرقيق بهم فله تعالى عالم بعباده وبمواضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من معنى الاول ويقال خبرت الشيء أخبرته فأنابه خبير أي علم قال المصنف رحمه الله تعالى

### \* (كتاب) أحكام الطهارة \*

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واسطلاح اسم الجنس من الاحكام أما الباب فاسم لدرع مما دخل تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة وأما شرعا فهي تسمية كثيرة منها قولهم فعل ما تنقيح به الصلاة أي من وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة أما الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء ولما كان الماء آلة للطهارة استطراد المصنف لانواع المياه فقال (المياه التي يجوز) أي يصح (التطهير بها سبع مياه ماء السماء) أي النازل منها وهو المطر (وماء البحر) أي المالح (وماء النهر) أي الحلو (وماء البئر) وماء العين وماء الثلج وماء البرد) ويجمع هذه السبعة قولك مائزل من السماء أو ينبع من الارض على أي صفة كان من أصل الخلقة (ثم المياه) تنقسم (على أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه) استعماله (وهو الماء المطلق) عن قيد لازم فلا يضر القيد المنفك كما البئر في كونه مطلقا (و) الثاني (طاهر مطهر مكروه) استعماله في البدن لافي الثوب (وهو الماء المشمس) أي المسخن بتأثير الشمس فيه وانما يكره شرعا بقطر حار في اثناء منطبع الاناء التقدين لأصفاؤه وحرها واذ اردت الكراهة واختار النورى عدم الكراهة مطلقا يكره أيضا شديد السخونة والبرودة (و) القسم الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر) لغيره (وهو الماء المستعمل) في رفع حدث أو ازالة نجس ان لم يتغير ولم يزدوزنه بعد انفصاله عما كان بعد اعتبار ما ينشربه المغسول من الماء (و المتغير) أي من هذا القسم الماء المتغير أحد أوصافه (بما) أي بشئ (خالطه من الطاهرات) تغير يمنع اطلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهور حسبا كان التغير أو تقديره كان اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته كما الورد المنقطع الرائحة والماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق اسم الماء عليه بان كان تغيره بالطاهر يسيرا أو بما يوافق الماء في صفاته وقد رخصنا

ومجانته أجمعين قال القاضي أبو شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الاصفهاني رضي الله تعالى عنه سألتني بعض الاصدقاء حفظهم الله تعالى أن أعمل مختصرا في الفقه على مذهب الامام الشافعي رحمه الله تعالى عليه ورضوانه في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز يقرب على المتعلم درسه ويسهل على المبتدئ حفظه وأن أكرّفه من التقسيمات وحصر الحصا فأجبتني الى ذلك طالبا للثواب وراغبا الى الله سبحانه وتعالى في التوفيق للصواب انه على ما يشاء قد ير بعباده لطيف خبير

**كتاب الطهارة**

المياه التي يجوز التطهير بها سبع مياه ماء السماء وماء البحر وماء النهر وماء البئر وماء العين وماء الثلج وماء البرد ثم المياه على أربعة أقسام طاهر طهر غير مكروه وهو الماء المطلق وطاهر مطهر مكروه وهو الماء المشمس وطاهر غير مطهر وهو الماء المستعمل والمتغير بما خالطه من الطاهرات

فلا يلبس طهوريته فهو مطهور لقبحه واحتراز بقوله خاطئه عن الطاهر المجاور له فانه باق على طهوريته ولو كان التغيير كثيرا وكذا المتغير بمخاط لا يستغنى الماء عنه كطين وطحلب وما في مقفه وممره والمتغير بطول المكث فانه طهور (و) القسم الرابع (ماء نجس) أى متنجس وهو قسمان أحدهما قليل (وهو الذى حلت فيه نجاسة) تغير أم لا (وهو) أى والحال أنه ماء (دون القلتين) ويستثنى من هذا القسم الميتة التى لادم لها سائل عند قتلها أو شق عضو منها كالذئب اذا لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا النجاسة التى لا يدركها الطرف فيبلى منها لا ينجس المانع ويستثنى أيضا صور مذكورة في المبسوطات وأشار للقسم الثانى من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا (قلتين) فأكثر (فتغير) يسيرا أو كثيرا (والقلتان) خمس مائة رطل بغدادى تقريباً فى الاصح) فيهما والرطل البغدادى عند النوى مائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وترك المصنف قسمًا خامسا وهو الماء المطهر الحرام كالوضوء بماء مغصوب أو مسبل للشرب

**فصل** في ذكر شئ من الاعيان المتخسة وما يطهر منها بالدباغ وما لا يطهر (وجلود الميتة) كلها (تطهر بالدباغ) سواء في ذلك ميتة مأكول اللحم وغيره وكيفية الدبغ أن يترفع فضول الجلد مما يعقنه من دم ونحوه بشئ حريف كعص و لو كان الحريف نجسا كذرق حمام كفى في الدبغ (الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر فلا يطهر بالدباغ (وعظم الميتة وشعرها نجس) وكذا الميتة أيضا نجسة وأر يدها الزائلة الحية بغير ذكاة شرعية فلا يستثنى حينئذ جنين المذكاة اذا خرج من بطن أمه ميتا لان ذكائه في ذكاة أمه وكذا غيره من المستثنيات المذكورة في المبسوطات ثم استثنى من شعر الميتة قوله (الا لا دى) أى فان شعره طاهر كميته

**فصل** في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز وبدا بالاول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة لرجل أو امرأة (استعمال) شئ من (أواني الذهب والفضة) لاني أكل ولا في شرب ولا غيرهما وكما يحرم استعمال ما ذكر يحرم اتخاذه من غير استعمال في الاصح ويحرم أيضا الاناء المطلى بذهب أو فضة ان حصل من الطلاء شئ يعرضه على النار (ويجوز استعمال) اناء (غيرهما) أى غير الذهب والفضة (من الاواني) النفيسة كالاناء ياقوت ويحرم الاناء المصنوب بضربة فضة كبيرة عرفا لينة فان كانت كبيرة لحاجة جازع الكراهة أو صغيرة عرفا لينة كرهت أو لحاجة فلا تكره أما بضربة الذهب فتحرم مطلقا كما صححه النوى

**فصل** في استعمال آلة السواك \* وهو من سنن الوضوء ويطلق السواك أيضا على ما يستاك به من أراك ونحوه (والسواك مستحب في كل حال) ولا يكره تنجزها (الابعد الزوال للصائم) فربما أو نفلا وتزول الكراهة بغروب الشمس واختار النوى عدم الكراهة مطلقا (وهو) أى السواك (في ثلاثة مواضع أشد استحبابا) من غيرها أحدها (عند تغير الفم من أزم) قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الأكل وانما قال (وغيره) ليشمل تغير الفم بغير أزم كالكل ذى ربح كربه من نوم وبصل وغيرهما (و) الثانى (عند القيام) أى الاستيقاظ (من النوم) الثالث (عند القيام الى الصلاة) فرضا أو نفلا ويأتى أكد أيضا في غير الثلاثة المذكورة مما هو مذكور في المطولات كقراءة القرآن واصفرار الاسنان ويسن أن ينوى بالسواك السنة وأن يستاك بيمينه ويبدأ بالجانب الايمن من فمه وأن يمر على سقف حلقه امرارا لطيفا وعلى كراسى أضراره

**فصل** في فروض الوضوء \* وهو يضم الواو في الاشهر اسم للفعل وهو المراد هنا وبفض الواو اسم لما يتوضأ به ويشتمل الاول على فروض وسنن وذكر المصنف الفروض في قوله (وفروض الوضوء ستة أشياء) أحدها (النية) وحقيقتها امر ما قصد الشئ مقترنا بفعله فان تراخى عنه سمى هزما وتكون النية (عند غسل) أول جزء من (الوجه) أى مقترنة بذلك الجزء لا يجمعه ولا بما قبله ولا بما بعده

وماء نجس وهو الذى حلت فيه نجاسة وهو دون القلتين أو كان قلتين فتغير والقلتان خمس مائة رطل بغدادى تقريباً فى الاصح

**فصل** وجلود الميتة تطهر بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما وعظم الميتة وشعرها نجس الا الأذى

**فصل** ولا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة ويجوز استعمال غيرها من الاواني

**فصل** والسواك مستحب في كل حال الا بعد الزوال للصائم وهو في ثلاثة مواضع أشد استحبابا عند تغير الفم من أزم وغيره وعند القيام من النوم وعند القيام الى الصلاة

**فصل** وفروض الوضوء ستة أشياء النية عند غسل الوجه

فينوي المتوضئ عند غسل ماذ ذكر رفع حدث من أحداثة أو ينوي استباحة مفتقر الى وضوء  
أو ينوي فرض الوضوء أو الوضوء فقط أو الطهارة عن الحدث فان لم يقل عن الحدث لم يصح وإذا نوى  
ما يعتبر من هذه النيات وشرك معه نية تنظف أو تبرص وضوءه (و) الثاني (غسل) جميع (الوجه)  
وحده طولا ما بين منابت شعر الرأس غالباً وآخر اللعنين وهما العظامان اللذان ينبت عليهما الأسنان  
السفلى يجمع مقدمهما في الذقن ومؤخرهما في الأذن وحده عرضاً ما بين الأذنين وإذا كان على الوجه  
شعر خفيف أو كثيف وجب اتصال الماء اليه مع البشرة التي تحته وأما لحية الرجل الكشيقة بان لم ير  
المخاطب بشرتها من خلالها فيكفي غسل ظاهرها بخلاف الخفيفة وهي ما يرى المخاطب بشرتها فيجب  
اتصال الماء لبشرتها وبخلاف لحية امرأة وخنثى فيجب اتصال الماء لبشرتها ولو كثفاً ولا بد مع غسل  
الوجه من غسل جزء من الرأس والرقبة وما تحت الذقن (و) الثالث (غسل اليدين الى المرفقين) فان  
لم يكن له مرفقان اعتبر قدرهما ويجب غسل ما على اليدين من شعر وسلعة وأصبع زائدة وأنظافير  
ويجب ازالة ما تحتها من ومخ عن وصول الماء اليه (و) الرابع (مسح بعض الرأس) من ذكر وأُنثى  
أو خنثى أو مسح بعض شعر في حد الرأس ولا تعين اليد للمسح بل يجوز بحرقه وغيره ولو غسل رأسه  
بدل مسحها جاز ولو وضع يده المبالة ولم يجر كها جاز (و) الخامس (غسل الرجلين الى الكعبين) ان لم  
يكن المتوضئ لابس اللعنين فان كان لابسهما وجب عليه مسح الخفين أو غسل الرجلين ويجب غسل  
ما عليهما من شعر وسلعة وأصبع زائدة كما سبق في اليدين (و) السادس (الترتيب) في الوضوء (على  
ما) أي على الوجه الذي (ذكرناه) في عدة الفروض فلو نسي الترتيب لم يكف ولو غسل أربعة أعضائه  
دفعه واحدة باذنه ارتفع حدث وجهه فقط (وسنسه) أي الوضوء (عشرة أشياء) وفي بعض نسخ المتن  
عشر خصال (التسمية) أوله وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم فان ترك التسمية أوله أنى  
بها في اثنا عشر موضعاً من الوضوء لم يأت بها (وغسل الكفين) الى الكوعين قبل المضمضة ويغسلهما  
ثلاثاً ان تردد في طهرهما (قبل ادخالهما الاثاء) المشتمل على ماء دون القلتين فان لم يغسلهما كره له  
غسلهما في الاثاء وان يقن طهرهما لم يكره له غسلهما (والمضمضة) بعد غسل الكفين ويحصل أصل  
السنة فيها بادخال الماء في الفم سواء أداره فيه ومجه أم لا فان أراد الاكمل محمه والاستنشاق) بعد  
المضمضة ويحصل أصل السنة فيه بادخال الماء في الأنف سواء جذب به بنفسه الى خياشيمه ونثره أم لا  
فان أراد الاكمل نثره والجمع بين المضمضة والاستنشاق بثلاث غرف يجمع من كل منها ثم يستنشق  
أفضل من الفصل بينهما (ومسح جميع الرأس) وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح أمام مسح  
بعض الرأس فواجب كما سبق ولولم يرد نزاعاً على رأسه من عمامة ونحوها كمل بالمسح عليها (ومسح)  
جميع (الأذنين) ظاهرهما وباطنهما بما جاء به (جديد) أي غير بلل الرأس والسنة في كيفية مسحهما أن  
يدخل مسبحته في صماخيه ويدبرهما على المعاطف ويراجهما به على ظهورهما ثم ياصق كفيه وهما  
مبلولتان بالأذنين استظهرهما (وتخليل اللحية الكثة) بثلاثة من الرجل أما لحية الرجل الخفيفة  
ولحية المرأة والخنثى فيجب تخليلهما وكيفية أن يدخل الرجل أصابعه من أسفل اللحية (وتخليل  
أصابع اليدين والرجلين) ان وصل الماء اليهما من غير تخليل فان لم يصل الا به كالاصابع المتلفة وجب  
تخليلهما وان لم يأت تخليلهما الاتهام احرم فقها للتخليل وكيفية تخليل اليدين بالثريد والرجلين  
بان يبدأ بخنصر يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئاً بخنصر الرجل اليمنى خاتماً بخنصر اليسرى  
(وتقديم اليمنى) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما أما العضوان اللذان يسهل غسلهما معاً  
كالخدين فلا يقدم اليمنى منهما بل يطهران دفعة واحدة وذكر المصنف سنية تثليث العضو  
المغسول والممسوح في قوله (والطهارة ثلاثاً ثلاثاً) وفي بعض النسخ والتكرار أي للمغسول  
والممسوح (والموالاة) ويعبر عنها بالتتابع وهي أن لا يحصل بين العضوين تفريق كثير بل يطهر

وغسل الوجه وغسل  
اليدين الى المرفقين ومسح  
بعض الرأس وغسل  
الرجلين الى الكعبين  
والترتيب على ما ذكرناه  
وسننه عشرة أشياء  
التسمية وغسل الكفين  
قبل ادخالهما الاثاء  
والمضمضة والاستنشاق  
ومسح جميع الرأس ومسح  
الأذنين ظاهرهما وباطنهما  
بما جدد وتخليل اللحية  
الكثة وتخليل أصابع  
اليدين والرجلين وتقديم  
اليمنى على اليسرى والطهارة  
ثلاثاً ثلاثاً والموالاة

العضو بعد العضو بحيث لا يحذف المغسول قبله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان وإذا ثلث  
فلا اعتبار بأخر غسله وانما تندب الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة أما هو فلو الموالاة واجبة في  
حده وبقي للوضوء سنن أخرى مذكورة في المطولات

\*(فصل) في الاستنجاء وأداب قاضي الحاجة (والاستنجاء) وهو من نجوت الشيء أي قطعته فكان  
المستنجي يقطع به الأذى عن نفسه (واجب من) خروج (البول والغائط) بالماء أو الحجر وما في معناه  
من قل جاسد طاهر قال غير محترم (و) لكن (الأفضل أن يستنجي) أولاً (بالأحجار ثم يتبعها) ثانياً  
(بالماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة أطراف حجر واحد (ويجوز أن يقتصر) المستنجي (على  
الماء أو على ثلاثة أحجار ينقي من المحل) إن حصل الانقاء بها ولا زاد عليه حتى ينقي ويسن بعد ذلك  
التثليث (فاذا أراد الاقتصاد على أحدهما فالماء أفضل) لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها وشرط  
الاستنجاء بالحجر أن لا يحذف الخارج النجس ولا ينتقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر أخفى  
عنه فإن اتقى شرط من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوباً قاضي الحاجة (استقبال القبلة) الآن  
وهي الكعبة (واستندابها في الصحراء) إن لم يكن بينه وبين القبلة سائر أو كان ولم يبلغ ثلثي ذراع  
أو بلغها وما بعده عنه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع الأديم كما قاله بعضهم وابتدأ في هذا كالصحراء  
بالشرط المذكور إلا البناء المعد لفصاء الحاجة فلا حرمة فيه مطلقاً وخرج بقولنا الآن ما كان قبلة  
أو لا كبيت المقدس فاستقباله واستدباره مكروه (ويجتنب) أدباً قاضي الحاجة (البول) والغائط (في  
الماء الراكد) أما الجاري فيكره في القليل منه دون الكثير لكن الأولى اجتنابه ومحبب النووي  
تحريره في القليل جارياً أو راكداً (و) يجتنب أيضاً البول والغائط (تحت الشجرة المثمرة) وقت الثمرة  
وغيره (و) يجتنب ما ذكر (في الطريق) المسلول للناس (و) في موضع (الظل) صيفاً وفي موضع الشمس  
شتاءً (و) في (الثقب) في الأرض وهو البازل المستدير لفظ الثقب ساقط في بعض نسخ المتن (ولا  
يسكن) أدباً غير ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فإن دعت ضرورة إلى الكلام كن رأى  
حجة تقصداً نال بكره الكلام حينئذ (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) أي يكرهه  
ذلك حال قضاء حاجته لكن النووي في الروضة وشرح المهذب قال إن استدبرهما ليس بكمروه وقال  
في شرح الوسيط إن ترك استقبالهما واستدبارهما سواء أي فيكون مباحاً وقال في التحقيق إن كراهه  
استقبالهما لا أصل لها وقوله ولا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المتن

\*(فصل) في فواقض الوضوء والمسماة أيضاً بأسباب الحدث (والذي ينقض) أي يبطل (الوضوء خمسة  
أشياء) أحدها (ما خرج من) أحد (البيلين) أي القبل والدر من متوضئ حتى واضح معناه إذا كان  
الخارج كبول وغائط أو نادراً كدم وحصى نجس كذهاب الأمثلة أو طاهر كدود الالتهام الخارج  
باحتمال من متوضئ يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض والمشكل انما ينقض وضوءه بالخارج من  
فرجه جميعاً (و) الثاني (النوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض عقده  
والأرض ليست بقيد وخرج بالمتمكن ما لو نام قاعداً غير متمكن أو نام قائماً أو على قنائه ولو متمكناً  
(و) الثالث (زوال العقل) أي الغلبة عليه (بسكروا مرض) أو جنون أو اغشاء أو غير ذلك (و) الرابع  
(لمس الرجل المرأة الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى بلغا حد الشهوة  
عرفوا والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لاجل نسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج  
ما لو كان هنالك حائل فلا ينقض حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج الآدمي بباطن  
الكف) من نفسه وغيره ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً حياً أو ميتاً ولفظ الآدمي ساقط في بعض نسخ  
المتن وكذا قوله (ومس حلقة ذره) أي الآدمي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم  
لا ينقض مس الحلقة والمراد بهما متني المنفذ وباطن الكف الراحة مع بطون الأصابع وخرج

\*(فصل) في الاستنجاء  
واجب من البول والغائط  
والأفضل أن يستنجي  
بالأحجار ثم يتبعها بالماء  
ويجوز أن يقتصر على الماء  
أو على ثلاثة أحجار ينقي  
من المحل فإذا أراد  
الاقتصاد على أحدهما  
فالماء أفضل ويجتنب  
استقبال القبلة واستدبارها  
في الصحراء ويجتنب البول  
في الماء الراكد وتحت  
الشجرة المثمرة وفي الطريق  
والظل والثقب ولا يسكن  
على البول والغائط ولا  
يستقبل الشمس والقمر  
ولا استدبرهما

\*(فصل) في فواقض  
الوضوء ستة أشياء ما خرج  
من البيلين والنوم على  
غير هيئة المتمكن وزوال  
العقل بسكروا مرض ولمس  
الرجل المرأة الأجنبية من  
غير حائل ومس فرج  
الآدمي بباطن الكف  
ومس حلقة ذره على الجديد

بباطن الكف ظاهره معروفه ورؤس الاصابع وما بينهما فلا نقض بذلك أي بعد التعامل باليسير  
 فصل في موجب الغسل والغسل لغة ميلان الماء على الشيء مطلقا وشرا ميلانه على جميع البدن  
 بنية مخصوصة (والذي يوجب الغسل ستة أشياء ثلاثة منها) تشترك فيها الرجال والنساء وهي التقاء  
 الختانين) ويعبر عن هذا التقاء بالاجحى واضح غيب حشفة الذكرك منه أو قدرها من مقطوعها في  
 فرج ويصير الأذى المولج فيه جنباً بالاجحى ما ذكره المبيت فلا يعاد غسله بالاجحى فيه وأما الخنثى  
 المشكل فلا غسل عليه بالاجحى حشفته ولا بالاجحى قبله (و) من المشترك (انزال) أي خروج (المني)  
 من شخص غيره بالاجحى وان قل المنى كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان الخارج بجماع أو غيره  
 في بقطة أو نوم بشهوة أو غيرهما من طريق المعتاد أو غيره كأن انكسر صلبه فخرج منه (و) من  
 المشترك (الموت) أي الشهيد (وثلاثة تختص بالنساء وهي الحيض) أي الدم الخارج من امرأة  
 بلغت تسع سنين (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة فإنه موجب للغسل قطعاً (والولادة)

المعصوبة بالبلل موجبة للغسل قطعاً والمحردة عن البلل موجبة للغسل في الأصح

فصل وفرائض الغسل ثلاثة أشياء في أحدها (النية) فينوي الجنب رفع الجنابة أو الحدث الأكبر  
 ونحو ذلك وتنوي الحائض أو النفساء رفع حدث الحيض أو النفاس وذلك كون النية مقرونة بأول  
 الفرض وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادته (وإزالة  
 النجاسة أن كانت على بدنه) أي المعتدل وهذا ما رجحه الرافعي وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث  
 والنجاسة ورجح النووي الإكتفاء بغسلة واحدة عنهما ومجمله ما إذا كانت النجاسة حكمية أما إذا  
 كانت النجاسة عينية وجب غسلتان عنهما (وإيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض  
 النسخ بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر  
 المصفور أن يغسل الماء إلى باطنه إلا بالنقض وجب نقضه والمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب  
 غسل مظاهر من صماخي أذنيه ومن أنف مجذوع ومن شقوق بدن ويجب إيصال الماء إلى ما تحت  
 القلفة من الإقف إلى ما يمد من فرج المرأة عند قعودها لقضاء حاجتها وما يجب غسله المسربة  
 لأنها تظفر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن (وسننه) أي الغسل (خمس أشياء التسمية  
 والوضوء) كاملاً (قبله) وينوي به المغسل سنة الغسل أن تجردت جنابته عن الحدث الأصغر  
 والأفوى به الأصغر (وامرأته على ما وصلت إليه من الجسد) ويعبر عن هذا الإهمار بذلك  
 (والموالة) وسبق معناها في الوضوء (وتقديم اليمنى) من شقيه (على اليسرى) وبقي من سنن الغسل  
 أمور مذكورة في المبسوطات منها التليث وتخيل الشعر

فصل والاعتسالات السنوية سبعة عشر غسلاً غسل الجمعة في حاضرها ووقته من الفجر الصادق  
 (و) غسل (العائدين) الفطر والاضحى ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (والاستسقاء) أي  
 طلب السقياء من الله (والكسوف) للقمر (والكسوف) للشمس (والغسل من أجل المبيت)  
 مسلماً كان أو كافراً (و) غسل (الكافر إذا أسلم) أن لا ينجس في كفره أو لم يخص الكافراً ولا وجب  
 الغسل بعد الإسلام في الأصح وقيل بسقط إذا أسلم (والمجنون والمغفم عليه إذا أفاق) ولم يتحقق منهما  
 انزال فان تحقق منهما انزال وجب الغسل على كل منهما (والغسل عند) إرادة (الأحرام) ولا فرق في  
 هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض فان لم يجد المحرم الماء نيم (و)  
 الغسل (لدخول مكة) محرم بحج أو عمره (والموقوف بعرفة) في ناسع ذي الحجة (وللمبيت بعرفة ولرمي  
 الجمار الثلاث) في أيام التشريق الثلاث فيغسل لرمي كل يوم منها غسلاً أماري جرة العقبة في يوم  
 النحر فلا يغتسل له لقرب زمنه من غسل الوقوف (و) الغسل (للوفا) الصادق بطواف قدوم  
 وإفاضة وداع وبقي الاعتسالات السنوية مذكورة في المطولات

\* (فصل) \* والذي يوجب  
 الغسل ستة أشياء ثلاثة  
 تشترك فيها الرجال والنساء  
 وهي التقاء الختانين وانزال  
 المنى والموت وثلاثة تختص  
 بها النساء وهي الحيض  
 والنفاس والولادة  
 \* (فصل) \* وفرائض الغسل  
 ثلاثة أشياء النية وإزالة  
 النجاسة أن كانت على بدنه  
 وإيصال الماء إلى جميع  
 الشعر والبشرة وسننه  
 خمسة أشياء التسمية  
 والوضوء قبله وامرأته على  
 الجسد والموالة وتقديم  
 اليمنى على اليسرى  
 \* (فصل) \* والاعتسالات  
 السنوية سبعة عشر غسلاً  
 غسل الجمعة والعائدين  
 والاستسقاء والكسوف والغسل من  
 غسل الميت والكافراً إذا  
 أسلم والمجنون والمغفم عليه  
 إذا أفاق والغسل عند  
 الأحرام ودخول مكة  
 وللقوف بعرفة وللمبيت  
 بعرفة ولرمي الجمار الثلاث  
 وللطواف وداع وقية  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿فصل والمسح على الخفين جائز﴾ في الوضوء لا في غسل فرض أو نفل ولا في إزالة نجاسة فلو أجنب  
أرد ميت رجله فأراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل وأشهر قوله جائز أن غسل  
الرجلين أفضل من المسح وإنما يجوز مسح الخفين لأحدهما فقط إلا أن يكون فاقدا لأخرى (بثلاثة  
شروط أن يتبدئ لبسهما بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلا أو لبسهما أخفهما ثم غسل  
بالأخرى كذلك لم يكف ولو ابتدأ لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم  
يجز المسح (وأن يكونا) أي الخفان (سائر من لم يلحق غسل الفرض من القدمين) بكنهيهما فلو كانا دون  
الكعبين كالمدا من لم يكف المسح عليهما والمراد بالساتر هنا الحائل لا مانع الرؤية وأن يكون المستر من  
جوانب الخفين لا من أعلاهما (وأن يكونا مما يمكن تتابع المشي عليهما) لتردد مسافر في حوائجه  
من حط وترحال وتؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضا  
طهارتهما ولو لبس خفاف فوق خف أشد البرد مثلا فإن كان الأعلى صالحا للمسح دون الأسفل صح  
المسح على الأعلى وإن كان الأسفل صالحا للمسح دون الأعلى فصح الأسفل صح أو الأعلى فوصل  
البال للأسفل صح إن قصد الأسفل أو قصدهما معا إلا أن قصد الأعلى فقط وإن لم يقصد أحدهما  
بل قصد المسح في الجلة أجزأ في الأصح (ويصح المقيم يوما وليلة) مسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن)  
المتصلة بمساواة تقدمت أو تأخرت (وابتداء المدة) تحسب (من حين يحدث) أي من انقضاء  
الحادث المكان (بعد) تمام (لبس الخفين) لا من ابتداء الحادث ولا من وقت المسح ولا من ابتداء  
اللبس والعاصي بالسفر والمهاجر مسح مقيم ودائم الحادث إذا أحدث بعد لبس الخف حدثا  
آخر مع حدثه الدائم قبل أن يصل به فرضا مسح ويستنج ما كان يستنج به لو بقي طهره الذي لبس عليه  
خفيه وهو فرض وفوافل فلو صلى بطهره فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح فوافل فقط (فإن مسح)  
الشخص (في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام) قبل مضى يوم وليلة (أتم مسح مقيم) والواجب  
في مسح الخف ما يطلق عليه اسم المسح إذا كان على ظاهر الخف ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على  
عقب الخف ولا على حرفه ولا أسفله والسنة في مسحه أن يكون خطوطا بان يفرج الماسح بين  
أصابعه ولا يضمها (ويبطل المسح) على الخفين (بثلاثة أشياء بخلعهما) أو خلع أحدهما أو تخلعه  
أو خروج الخف عن صلاحية المسح كتفريقه (وانقضاء المدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يوم وليلة  
لمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر (و) يعروض (ما يوجب الغسل) كجناية أو حيض أو نفاس لللبس الخف  
﴿فصل﴾ في التيمم \* وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة القصد  
وشرعا اتصال تراب طهور للوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة  
(وشروط التيمم خمسة أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود العذر بسفر أو مرض  
و) الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (و) الثالث (طلب الماء) بعد  
دخول الوقت بنفسه أو بمن أذن له في طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقه فإن كان مفردا نظر حوائجه  
من الجهات الأربع إن كان مستويا من الأرض فإن كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قدر نظره (و)  
الرابع (تعذر استعماله) أي المأبأ يخاف من استعمال الماء على ذهاب نفس أو منفعه عضو  
ويدخل في العذر ما لو كان بقر به ماء وخاف لو قصده على نفسه من سبع أو عذ أو على ماله من سارق  
أو غاصب ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي (وإعوازه بعد الطلب  
و) الخامس (التراب الطاهر) أي الطهور غير المنسدى وبصدق الطاهر بالمقصود وتراب مقبرة لم  
تنبش ويوجد في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي (له غبار فإن خالطه حص أو رمل لم يجز) وهذا  
موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتعويض لكنه في الروضة والقفاوى يجوز ذلك ويصح التيمم  
أيضا برمل فيه غبار وخرج بقول المصنف التراب غيره كنورة ومصافه خرف وخرج بالطاهر التمس

﴿فصل﴾ والمسح على  
الخفين جائز بثلاثة شروط  
أن يتبدئ لبسهما بعد كمال  
الطهارة وأن يكونا سائرين  
لمحل غسل الفرض من  
القدمين وأن يكونا  
مما يمكن تتابع المشي  
عليهما ويصح المقسم  
يوما وليلة والمسافر ثلاثة  
أيام بلياليهن وابتداء المدة  
من حين يحدث بعد لبس  
الخفين فإن مسح في الحضر  
ثم سافر أو مسح في السفر ثم  
أقام أتم مسح مقيم ويبطل  
المسح بثلاثة أشياء بخلعهما  
وانقضاء المدة وما يوجب  
الغسل

﴿فصل﴾ وشروط التيمم  
خمس أشياء وجود العذر  
بسفر أو مرض ودخول  
وقت الصلاة وطلب الماء  
وتعذر استعماله وإعوازه  
بعد الطلب والتراب الطاهر  
له غبار فإن خالطه حص  
أو رمل لم يجز

وأما التراب المستعمل فلا يصح التيمم به (وفرائضه أربعة أشياء) أحدها (التيمم) وفي بعض النسخ أربع خصال نية الفرض فان نوى التيمم الفرض والنفل استباحهما أو الفرض فقط استباح معه النفل وصلاة الجنازة أيضاً والنفل فقط لم يستبح معه الفرض وكذلك نوى الصلاة ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه النية الى مسح ثمن من الوجه ولو أحدث بعد نقل التراب لم يصح بذلك التراب بل ينقل غيره (و) الثاني والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض نسخ المتن الى المرفقين ويكون مسحهما بضر بنين ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق بها تراب من غير ضرب كفي (و) الرابع (الترتيب) فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب فلو ضرب يديه دفعة على تراب ومسح يمينه ووجهه ويساره يمينه جاز (وسننه) أى التيمم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم النبي) من اليدين (على اليسرى) منها ما تقدم على الوجه على أسفله (والموالة) وسبق معناها في الوضوء وبقي للتيمم سبقت أخرى مذكورة في المطولات منها نزاع التيمم خاتمة في الضربة الأولى أما الثانية فيجب نزاع الخاتم فيها (والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها كل (ما أبطل الوضوء) وسبق بيانه في أسباب الحدث ففى كان متيمماً ثم أحدث بطل تيممه (و) الثاني (رؤية الماء) وفي بعض نسخ المتن وجود الماء (في غير وقت الصلاة) فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه بعد دخوله فيها وكانت الصلاة عمالاً سقط فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال أو عمالاً سقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضاً كانت الصلاة أو نقلاً وان كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء فلا أثر لرؤيته بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الردة) وهى قطع الاسلام واذا امتنع شرعاً استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه سائر وجب عليه التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجنب أما المحدث فاغما يتيمم وقت دخول غسل العضو الغسل فان كان على العضو سائر حكمه مذكور في قول المصنف (وصاحب الجبار) جمع جبيرة بفتح الجيم وهى أخشاب أو قصب أو سوى ونسج على موضع الكسر ليلتئم (يصح عليها) بالماء ان لم يمكنه نزاعها خوفاً ضرراً مسبق (ويتيمم) صاحب الجبار في وجهه ويديه كسابق (ويصلى ولا إعادة عليه ان كان وضعها) أى الجبار (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم ولا أعاد وهذا ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضى عدم الفرق أى بين أعضاء التيمم وغيرها وبشرط في الجبيرة أن لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستسالك والصورة والعصابة والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة (ويتيمم لكل فريضة) ومنذورة فلا يجمع بين صلاة فرض تيمم واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبتا والمرأة اذا تيممت لتحسين الخليل أن تفعله مراراً وتجمع بينه وبين الصلاة بذلك التيمم وقوله (ويصلى تيمم واحد ما شاء من النوافل) ساقط من بعض النسخ

فصل في بيان التجاسات وازالتها وهذا الفصل مذکور وفي بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والتجاسة لغة الشئ المستقدر وشراً كل عين حرم تناولها على الاطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا الاستقدارها ولا ضررها في بدن أو عقل ودخل في الاطلاق قليل التجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار الضرورة فانها تتبع تناول التجاسة وبسهولة التمييز كل الدود الميتة في جن أو فاكهة ونحو ذلك وخرج بقوله لا حرمتها ميتة الآدمي وبعدم الاستقدار الميت ونحوه ونفى الضرر الجرح والتبات المضرب بدن أو عقل ثم ذكر المصنف ضابطاً للتجسس الخارج من القبل والدبر بقوله (وكل ما نفع خرج من السبيلين نجس) هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط والنادر كالدم والقبح (الا) الميت من آدمي أو حيوان غير كلب وخنزير وما نفع له منها أو من أحدهما مع حيوان طاهر وخرج عما نفع

وفرائضه أربعة أشياء  
النية ومسح الوجه ومسح  
اليدين مع المرفقين  
والترتيب وسننه ثلاثة  
أشياء التسمية وتقديم  
النبي على اليسرى والموالة  
والذي يبطل التيمم ثلاثة  
أشياء ما أبطل الوضوء ورؤية  
الماء في غير وقت الصلاة  
والردة وصاحب الجبار  
بمسح عليها ويتيمم ويصلى  
ولا إعادة عليه ان كان  
وضعها على طهر ويتيمم لكل  
فريضة ويصلى تيمم واحد  
ما شاء من النوافل  
فصل في كل ما نفع خرج  
من السبيلين نجس الا الميت

وغسل جميع الابول  
والاروات واجب الابول  
الصبي الذي لم يأكل الطعام  
فانه يظهر برش الماء عليه  
ولا يعنى عن شئ من  
التجاسات الا اليسير من الدم  
والقيح وما لا نفس له سائلة  
اذا وقع في الاناء ومات فيه  
فانه لا ينجسه والحيوان كله  
طاهر الا الكلب والخنزير  
وما تولد منهما ما او من  
أحدهما والميتة كلها نجسة  
الا السمك والجراد  
والادى ويغسل الاناء  
من ولوغ الكلب والخنزير  
سبع مرات احدها  
بالتراب يغسل من سائر  
التجاسات مرة تأتى عليه  
والثلاثة أفضل واذا تخللت  
الخجرة بنفسها طهرت وان  
خللت بطرح شئ فيها لم تطهر  
(فصل) ويخرج من الفرج  
ثلاثة دماء دم الحيض  
والنفاس والاستحاضة  
فالحيض هو الخارج من  
فرج المرأة على سبيل العجة  
من غير سبب الولادة ولونه  
أسود محتمل لذاع والنفاس  
هو الدم الخارج عقب  
الولادة والاستحاضة هو  
الدم الخارج في غير أيام  
الحيض والنفاس وأقل  
الحيض يوم وليلة

الدود وكل متصلب لا تحيله المعدة فليس ينجم بل متنجس يطهر بالغسل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج  
بلفظ المضارع واسقاط مانع (وغسل جميع الابول والاروات) ولو كانا من مأكول اللحم (واجب)  
وكيفية غسل التجاسة ان كانت مشاهدة بالعين وهى المسماة بالعينية تكون زوال عينها ومحاولة  
زوال أوصافها من طعم أولون أو ريح فان بقي طعم التجاسة ضرأولون أو ريح عسر زواله لم يضر وان  
كانت التجاسة غير مشاهدة وهى المسماة بالحكمية فيكفى بحرى الماء على المتنجس بما ولومه واحدة  
ثم استثنى المصنف من الابول قوله (الابول الصبي الذي لم يأكل الطعام) أى لم يتناول مأكولا ولا  
مشروبا على جهة التغذية (فانه) أى بول الصبي (يطهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش  
سيلان الماء فان أكل الصبي الطعام على جهة التغذية غسل بوله قطعا وخرج بالصبي العينية والخنثى  
فيغسل من بوله ما يشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه ان كان قليلا فان عكس لم يطهر أما  
الكثير فلا فرق بين كون المتنجس واردا أو مورودا (ولا يعنى عن شئ من التجاسات الا اليسير من الدم  
والقيح) فيعنى عنهما فى ثوب أو بدن وتصح الصلاة معهما (و) الا (ما) أى شئ (لا نفس له سائلة)  
كذباب وغل (اذا وقع فى الاناء ومات فيه فانه لا ينجسه) وفي بعض النسخ اذا مات فى الاناء وأفهم قوله  
وقع أى بنفسه أنه لو طرح ما لا نفس له سائلة فى المانع ضرره هو ما جزم به الرافعى فى الشرح الصغير ولم  
يتعرض لهذه المسئلة فى الكبير واذا كثرت ميتة ما لا نفس له سائلة وغيرت ما وقعت فيه نجسته واذا  
نشأت هذه الميتة من المانع كدود دخل وفاكهة لم تنجسه قطعا ويستثنى مع ما ذكرناه مسائل مذكورة  
فى المسبوبات سبق بعضها فى كتاب الطهارة (والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد  
منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر وعبارته تصدق بطهارة الدود المتولد من التجاسة وهو كذلك  
(والميتة كلها نجسة الا السمك والجراد والادى) وفي بعض النسخ وان آدم أى ميتة كل منها فانها  
طاهرة (ويغسل الاناء من ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات) بما طهور (احداهن) معجوبة  
(بالتراب) الطهور يعنى المحل المتنجس فان كان المتنجس عما ذكر فى ماء حار كدر كفى مرة وسبع مرات  
عليه بلا تعفير واذا لم تزل عين التجاسة الكلبية الا بست مثلا حسب كلها غسلة واحدة والارض الترابية  
لا يجب التراب فيها على الاصح (ويغسل من سائر) أى باقى (التجاسات مرة واحدة) وفي بعض النسخ  
مرة (تأتى عليه والثلاث) وفي بعض النسخ والثلاثة بالقاء (أفضل) واعلم أن غسالة التجاسة بعد  
طهارة المحل المغسول طاهرة ان انفصلت غير متغيرة ولم يزدوزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار  
مقدار ما ينشرب به المغسول من الماء هذا اذا لم يبلغ قلتن فان بلغهما فالشرط عدم التعفير \* ولما فرغ  
المصنف مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهى انقلاب الشئ من سفة الى صفة أخرى  
فقال (واذا تخللت الخجرة) وهى المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الخجرة أم لا ومعنى تخللت صارت  
خلا وكانت صبرورتها خلا (بنفسها طهرت) وكذا لو تخللت بنقلها من شمس الى ظل وعكسه (وان) لم  
تخل الخجرة بنفسها بل (خللت بطرح شئ فيها لم تطهر) واذا طهرت الخجرة طهرت ما تبعها لها  
**فصل** فى الحيض والنفاس والاستحاضة (ويخرج من الفرج ثلاثة دماء دم الحيض والنفاس  
والاستحاضة فالحيض هو) الدم (الخارج) فى سن الحيض وهو تسع سنين فأكثر (من فرج المرأة على  
سبيل العجة) أى لا لعلة بل للجبلة (من غير سبب الولادة) وقوله (ولونه أسود محتمل لذاع) ليس فى  
أكثر نسخ المتن وفى الصحاح احتدم الدم اشتدت حرته حتى اسود ولذعته النار حتى أحرقت  
(والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة) فالخارج مع الولد أو قبله لا يسمى نفاسا وزيادة الباء فى هب  
لغة قليلة والاكثر حذفها (والاستحاضة) أى دمها (هو الدم الخارج فى غير أيام الحيض والنفاس)  
لا على سبيل العجة (وأقل الحيض) زمنا (يوم وليلة) أى مقدار ذلك وهو أربعة وعشرون ساعة على

الاتصال المعتاد في الحيض (وأكثره خمسة عشر يوما) بل باليهان زاد عليها فهو استحاضة (وغالبه ست أو سبع) والمعتمد في ذلك الاستقراء (وأقل النفاس لحظة) وأريد بها زمن يسير وابتداء النفاس من انفصال الولد (وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون يوما) والمعتمد في ذلك الاستقراء أيضا (وأقل الطهر) الفاصل (بين الحيضتين خمسة عشر يوما) واحترز المصنف بقوله بين الحيضتين عن الفاصل بين حيض ونفاس إذا قلنا بالاصح أن الحامل تحيض فانه يجوز أن يكون دون خمسة عشر يوما (ولا حد لا أكثر) أي الطهر فقد عكث المرأة دهرها بالحيض أما غالب الطهر فيعتبر بغالب الحيض فان كان الحيض ستة فالطهر أربع وعشرون يوما أو كان الحيض سبعا فالطهر ثلاثة وعشرون يوما (وأقل زمن تحيض فيه المرأة) وفي بعض النسخ الجارية (تسع سنين) قريبة فلورأته قبل تمام التسع بمن يضيّق من حيض وطهر فهو حيض والأفلا (وأقل الحمل) زمنا (سته أشهر) ولحظتان (وأكثره) زمنا (أربع سنين وغالبه تسعة أشهر) والمعتمد في ذلك الوجود (وبحرم بالحيض) وفي بعض النسخ وبحرم على الحائض (والنفاس ثمانية أشياء) أحدها (الصلاة) فرضا أو نفلا وكذا المجددة للتلاوة والشكر (و) الثاني (الصوم) فرضا أو نفلا (و) الثالث (قراءة القرآن) (و) الرابع (مس المصحف) وهو اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين (وحله) إذا خافت عليه (و) الخامس (دخول المسجد) للحائض أن خافت تلويثه (و) السادس (الطواف) فرضا أو نفلا (و) السابع (الوطء) ويسن لمن وطئ في أقبال الدم التصديق بدينار ولن يطئ في أدباره التصديق بنصف دينار (و) الثامن (الاستمتاع بمباين السرة والركبة) من المرأة فلا يحرم الاستمتاع بهما ولا بما فوقهما على المختار في شرح المهذب ثم استطرذ المصنف لذكر ما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الفصل فقال (وبحرم على الجنب خمسة أشياء) أحدها (الصلاة) فرضا أو نفلا (و) الثاني (قراءة القرآن) غير منسوخ التلاوة آية كانت أو حرفا سرا أو جهرًا ونخرج بالقرآن التوراة والإنجيل أما أذكار القرآن فقل لا بقصد قرآن (و) الثالث (مس المصحف وحله) من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضا أو نفلا (و) الخامس (اللبث في المسجد) لجنب مسلم الا لضرورة كن احتلم في المسجد وتعذر خروجه منه لخوف على نفسه أو ماله أماعبور المسجد مارابه من غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الاصح وزد الجنب في المسجد بمنزلة اللبث وخرج بالمسجد المدارس والربط ثم استطرذ المصنف أيضا من أحكام الحدث الأكبر إلى أحكام الحدث الأصغر فقال (وبحرم على المحدث) حدثا أو أصغر (ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحله) وكذا خريطة وصندوق فيها مصحف ويحمل حله في أتمعه وفي تفسير أكثر من القرآن وفي دراهم ودنانير وخواتم نقش على كل منها قرآن ولا يمنع المميز المحدث من مس مصحف ولو لح الدراسة وتعلم

### \* (كتاب أحكام الصلاة) \*

وهي لغة الدعاء وشعرنا كما قال الرافعي أقوال وأفعال مفتحة بالكبير مختمة بالسلام بشرائط مخصوصة (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة (خمس) يجب كل منها بأقل الوقت وجوبا موسعا إلى أن يبقى من الوقت ما يسعه فيضيق حينئذ (الظهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الأمر بل بما يظهر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل إلى جهة المشرق بعد تنهاى قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس (وآخره) أي وقت الظهر (إذا صار ظل كل شيء مثله بعد) أي غير (ظل الزوال) والظل لغة السترة تقول أنا في ظل فلان أي ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد ينوهم بل هو أمر وجدوى يخلفه الله تعالى لنفع البدن وغيره (والعصر) أي صلاتها ومسميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على ظل المثل) وللصلاة خمسة أوقات أحدها وقت

وأكثره خمسة عشر يوما  
وغالبه ست أو سبع وأقل  
النفاس لحظة وأكثره  
ستون يوما وغالبه أربعون  
يوما وأقل الطهر بين  
الحيضتين خمسة عشر يوما  
ولا حد لا أكثر وأقل زمن  
تحيض فيه المرأة تسع  
سنين وأقل الحمل ستة  
أشهر وأكثره أربع سنين  
وغالبه تسعة أشهر ويحرم  
بالحيض والنفاس ثمانية  
أشياء الصلاة والصوم  
وقراءة القرآن ومس  
المصحف وحله ودخول  
المسجد والطواف والوطء  
والاستمتاع بمباين السرة  
والركبة ويحرم على الجنب  
خمس أشياء الصلاة  
وقراءة القرآن ومس  
المصحف وحله والطواف  
واللبث في المسجد ويحرم  
على المحدث ثلاثة أشياء  
الصلاة والطواف ومس  
المصحف وحله

### \* (كتاب الصلاة) \*

الصلاة المفروضة خمس  
الظهر وأول وقتها زوال  
الشمس وآخره إذا صار ظل  
كل شيء مثله بعد ظل الزوال  
والعصر وأول وقتها الزيادة  
على ظل المثل

الفضيلة وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار وأشار له بقوله (وآخره في الاختيار إلى ظل  
 المثليين) والثالث وقت الجواز وأشار له بقوله (وفي الجواز إلى غروب الشمس) والرابع وقت  
 جواز الكراهة وهو من مصيرنا ظل مثليين إلى الاصفرار والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها  
 إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها (والمغرب) أي صلاتها وسميت بذلك لفعلها وقت الغروب (ووقتها  
 واحد وهو غروب الشمس) أي يجتمع مع قرصها ولا يضر بها شعاع بعده (وبقدر ما يؤذن) الشخص  
 (ويتوضأ) أو يتيمم (ويستتر العورة ويقيم الصلاة ويصلي خمس ركعات) وقوله (وبقدر ما يؤذن) ساقط  
 في بعض نسخ المتن فإن انقضى المقدار المذكور خرج وقتها هذا هو القول الجديد والقديم ووجه  
 النوى أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر (والعشاء) بكسر العين ومدود اسم لأول الظلام  
 وسميت الصلاة بذلك لفعلها فيه (وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر) وأما البلد الذي لا يغيب فيه  
 الشفق فوق وقت العشاء في حق أهله أن يمضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولها  
 وقتان أحدهما الاختيار وأشار له بقوله (وآخره) يمتد (في الاختيار إلى ثلث الليل) والثاني جواز  
 وأشار له بقوله (وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني) أي الصادق وهو المنتهى مشروطه معترضاً بالافق  
 أما الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لا معترضاً بل مستطيلاً ذاهباً في السماء ثم يزول وتغيبه ظلمة  
 ولا يتعلق به حكم وذكرا الشيخ أبو حامد أن وقت الكراهة وهو ما بين الفجرين (والصبح) أي  
 صلاته وهو لغة أول النهار وسميت الصلاة بذلك لفعلها في أوله ولها كراهة صرخة أوقات أحدها وقت  
 الفضيلة وهو أول الوقت والثاني وقت الاختيار وذكروا في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني وآخره  
 في الاختيار إلى الاصفرار) وهو الاضائة والثالث وقت الجواز وأشار له بقوله (وفي الجواز) أي  
 بكراهة (إلى طلوع الشمس) والرابع جواز بلا كراهة إلى طلوع الحرة والخامس وقت تحريم وهو  
 تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها

\*(فصل وشرايط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء)\* أحدها (الاسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر  
 الأصلي ولا يجب عليه قضاؤها إذا أسلم وأما المريد فجب عليه الصلاة وقضاؤها إن عاد إلى الاسلام  
 (و) الثاني (البالوغ) فلا تجب على صبي وصبيته لكن يؤمران بها بعد سبع سنين إن حصل التمييز  
 والاف بعد التمييز ويضربان على تركها بعد كمال عشرين سنين (و) الثالث (العقل) فلا تجب على مجنون  
 وقوله (وهو حد التكليف) ساقط في بعض نسخ المتن (والصالحات المستنونات خمس العبدان) أي  
 صلاة عيد الفطر وعيد الاضحى (والكسوفان) أي صلاة كسوف الشمس وكسوف القمر  
 (والاستسقاء) أي صلاته (والسنن التابعة للفرائض) ويعبر عنها أيضاً بالسنة الراتبة وهي (سبعة  
 عشر ركعة ركعتا الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعده وأربع قبل العصر وركعتان بعده  
 المغرب وثلاث بعد العشاء بوزن واحدة منهن) والواحدة هي أقل الوزن وأكثره إحدى عشرة ركعة  
 ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر فلو أوتر قبل العشاء عمداً أو سهواً لم يعتد به والراغب المؤكد من  
 ذلك كله عشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعده وركعتان بعد  
 المغرب وركعتان بعد العشاء (وثلاث نوافل مؤكدات) غير تابعة للفرائض أحدها (صلاة الليل)  
 والنفل المطلق في الليل أفضل من النفل المطلق في النهار والنفل وسط الليل أفضل ثم آخره أفضل  
 وهذا من قسم الليل الثلاثة (و) الثاني (صلاة الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها ثنا عشر ركعة  
 ووقتها من ارتفاع الشمس إلى زوالها كما قاله النووي في التحقيق وشرح المذهب (و) الثالث (صلاة  
 التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان وجملة خمس تروجات وينوي  
 الشخص بكل ركعة بين التراويح أو قيام رمضان ولو صلى أربع ركعات منها بتسليم واحدة لم تصح  
 ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر

وآخره في الاختيار إلى  
 ظل المثليين وفي الجواز إلى  
 غروب الشمس والمغرب  
 ووقتها واحد وهو غروب  
 الشمس وبقدر ما يؤذن  
 ويتوضأ ويستتر العورة ويقيم  
 الصلاة ويصلي خمس  
 ركعات والعشاء وأول وقتها  
 إذا غاب الشفق الأحمر وآخره  
 في الاختيار إلى ثلث الليل  
 وفي الجواز إلى طلوع الفجر  
 الثاني والصبح وأول وقتها  
 طلوع الفجر الثاني وآخره  
 في الاختيار إلى الاصفرار  
 وفي الجواز إلى طلوع الشمس  
 \*(فصل)\* وشرايط وجوب  
 الصلاة ثلاثة أشياء الاسلام  
 والبلوغ والعقل وهو حد  
 التكليف والصالحات  
 المستنونات خمس العبدان  
 والكسوفان والاستسقاء  
 والسنن التابعة للفرائض  
 سبعة عشر ركعة ركعتا  
 الفجر وأربع قبل الظهر  
 وركعتان بعده وأربع قبل  
 العصر وركعتان بعد المغرب  
 وثلاثة بعد العشاء بوزن  
 واحدة منهن وثلاث نوافل  
 مؤكدات صلاة الليل  
 وصلاة الضحى وصلاة  
 التراويح

فصل في شرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء هي: والشروط جمع شرط وهو لغة العلامة  
 وشرعاً ما تنوقف صحة الصلاة عليه وليس جزأ منها يخرج بهذا القيد الركن فإنه جزء من الصلاة  
 الشرط الأول (طهارة الأعضاء من الحدث) الأصغر والأكبر عند القدرة أما فاقد الطهورين  
 فصلاته صحيحة مع وجوب الإعادة عليه (و) طهارة (النفس) الذي لا يعنى عنه في ثوب وبدن ومكان  
 وسيد كرام المصنف هذا الأخير قريباً (و) الثاني (ستر) لون (العورة) عند القدرة ولو كان الشخص  
 خالياً في ظلمة فإن عجز عن سترها صلى ما راي أو يوحى بالركوع والسجود بل يتهمه أو لا إعادة عليه  
 ويكون ستر العورة (لباس طاهر) ويجب سترها أيضاً في غير الصلاة عن الناس وفي الخلوة  
 الإلحاح من اغتسال ونحوه وأما سترها عن نفسه فلا يجب لكنه يكره نظراً إليها وعورة الذكور ما بين  
 سرة وركبته وكذا الإمة وعورة الحرة في الصلاة ما سوى وجهها وكفيها ظهرها وبطنها إلى الكوعين  
 أما عورة الحرة خارج الصلاة فجميع بدنهم وعورتهم في الخلوة كالذكور والعورة لغة النقص وتطلق  
 شرعاً على ما يجب ستره وهو المراد هنا وعلى ما يحرم نظره وذكره الأصحاب في كتاب النكاح (و) الثالث  
 (الوقوف على مكان طاهر) فلا تصح صلاة شخص يلاقي بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود  
 أو ركوع أو سجود (و) الرابع (العلم بدخول الوقت) أو ظن دخوله بالاجتهاد فلو صلى بغير ذلك لم  
 تصح صلاته وإن صادف الوقت (و) الخامس (استقبال القبلة) أي الكعبة وسُميت قبلة لأن المصلي  
 يقابلها وكعبته لارتفاعها واستقبالها بالصدر شرط لمن قدر عليه واستثنى المصنف من ذلك ما ذكره  
 بقوله (ويجوز ترك) استقبال (القبلة) في الصلاة (في حالتين في شدة الخوف) في قتال مباح فرضاً  
 كانت الصلاة أو نفلاً (وفي النافلة في السفر على الرحلة) فلم يفسرهما بما حاد ولو قصر المصنف  
 صواب مقصده وراكب الدابة لا يجب عليه وضع جبهته على سرحها مثل بل يوحى بركوعه وسجوده  
 ويكون سجوده أخفض من ركوعه وأما المائى فيتم ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة فيهما  
 ولا يثنى إلا في قيامه وتشهده

فصل في أركان الصلاة \* وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعاً (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركناً)  
 أحدها (النية) وهي قصد الشيء مقترناً بفعله ومحله القلب فإن كانت الصلاة فرضاً وجب نية الفرضية  
 وقصد فعلها وتعيينها من صبح أو ظهر مثلاً أو كانت الصلاة نفلاً ذات وقت كراتبة أو ذات سبب  
 كالاستسقاء وجب قصد فعله وتعيينه لانية النفلية (و) الثاني (القيام مع القدرة) عليه فإن عجز  
 عن القيام فقد كفى شاء وقعوده مقترناً أفضل (و) الثالث (تكبيرة الأحرام) فيتعين على القادر  
 بالظن بها أن يقول الله أكبر فلا يصح الركن أكبر ولا يصح فيها تقديم الحبر على المبتدأ  
 كقوله أكبر الله ومن عجز عن النطق بها بالعربية ترجم عنها بأى لغة شاء ولا يعدل عنها إلى ذكر آخر  
 ويجب قرن النية بالتكبير وأما النوى فاختار الأكتفاء بالمقارنة العربية بحيث يعد عرفاً أنه  
 مستحضر للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدلها لمن لم يحفظها فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً  
 (وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها) كاملة ومن أسقط من الفاتحة حرفاً أو تشديداً أو أبداً حرفاً منها  
 بحرف لم تصح قراءته ولا صلاته إن تعمدوا ولا وجب عليه إعادة القراءة ويجب ترتيبها بأن يقرأ آياتها  
 على نظمها المعروف ويجب أيضاً ما لا يبان يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل إلا بقدر  
 التنفس فإن تخلل الذكرين موالاة قطعها الآن بتعلق الذكر بمصلحة الصلاة كتأمين المأموم في  
 أثناء فاتحته لقراءة امامه فإنه لا يقطع الموالاة ومن جهل الفاتحة وتعدت عليه لعدم معلم مثلاً  
 وأحسن غيرها من القرآن وجب عليه سبع آيات متوالية عوضاً عن الفاتحة أو متفرقة فإن عجز  
 عن القرآن أتى بذكر بدلاً عنها بحيث لا ينقص عن حروفها فإن لم يحسن قراءتها ولا ذكرها وقدر  
 الفاتحة وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها (و) الخامس

\* (فصل) \* وشرائط الصلاة

قبل الدخول فيها خمسة  
 أشياء طهارة الأعضاء  
 من الحدث والنفس وستر  
 العورة بلباس طاهر  
 والوقوف على مكان طاهر  
 والعلم بدخول الوقت  
 واستقبال القبلة ويجوز  
 ترك القبلة في حالتين  
 في شدة الخوف وفي النافلة  
 في السفر على الرحلة

\* (فصل) \* وأركان الصلاة

ثمانية عشر ركناً النية  
 والقيام مع القدرة وتكبيرة  
 الأحرام وقراءة الفاتحة  
 وبسم الله الرحمن الرحيم  
 آية منها

(الركوع) وأقل فرضه لقائم قادر على الركوع معتدل الخلقة سليم يديه وركبتيه أن ينحني بغير انحناس قد بلغ راحتيه وركبتيه لو أراد وضعهما عليهما فإن لم يقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره وأما بطفه وأكمل الركوع تسوية الراكع ظهره وهنقه بحيث يصيران كصفحة واحدة ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه (و) السادس (الطمأينة) وهي سكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمأينة في الأركان ركناً مستقلاً ومشى عليه النوى في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة للأركان (و) السابع (الرفع) من الركوع (والاعتدال) قائماً على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وعود عاجز عن القيام (و) الثامن (الطمأينة فيه) أي الاعتدال (و) التاسع (السجود) مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة بعض جهة المصلى موضع سجوده من الأرض أو غيرها وأكمله أن يكبر لهويه للسجود بالرفع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه (و) العاشر (الطمأينة فيه) أي السجود بحيث ينال موضع سجوده نقل رأسه ولا يكتفي أساس رأسه موضع سجوده بل يتمامل بحيث لو كان تحته قطن مثلاً لا يكتس وظهور أثره على بدله فرضت تحته (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة سواء صلى قائماً أو مضطجعا وأقله سكون بعد حركة أعضائه وأكمله الزيادة على ذلك بالدهاء الوارد فيه فلو لم يجلس بين السجدين بل صار إلى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثاني عشر (الطمأينة فيه) أي الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الأخير) أي الذي يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أي الجلوس الأخير وأقل التشهد الثعبان لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي الجلوس الأخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وآل محمد كلام المصنف أن الصلاة على الآل لا تجب وهو كذلك بل هي سنة (و) السادس عشر (التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام حال القعود وأقله السلام عليكم مرة واحدة وأكمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم يميناً وشمالاً (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه من وجوه وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر (ترتيب الأركان) حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة النية تكبيرة الأحرار ومقارنة الجلوس الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة (سنتها قبل الدخول فيها شيان الأذان) وهو لغة الأعلام وشرعاً ركع مخصوص للأعلام بدخول وقت صلاة مفروضة وألفاظه مشي الألتكبير أولاً فإربع والألتوحيد آخره فواحد (والاقامة) وهي مصدر أقام ثم سمي به الذكر المخصوص لانه يقسم إلى الصلاة وأغاب شرع كل من الأذان والاقامة للمكتوبة وأما غيرهما فينادى لها الصلاة جامعة (و) سنتها (بعد الدخول فيها شيان التشهد الأول والقنوت في الصبح) أي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعاً ركع مخصوص وهو اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَاقِبِي فِيمَنْ عَاقَيْتَ الخ (و) القنوت (في آخر) (الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان وهياتها خمسة عشر خصلة رفع اليدين عند تكبيرة الأحرار ووضع الركوع والرفع منه ووضع اليدين على الشمال والتوجه والاستعاذة

والركوع والطمأينة فيه والرفع والاعتدال والطمأينة فيه والسجود والطمأينة فيه والجلوس بين السجدين والطمأينة فيه والجلوس الأخير والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليم الأولى ونية الخروج من الصلاة وترتيب الأركان على ما ذكرناه وسنتها قبل الدخول فيها شيان الأذان والاقامة وبعد الدخول فيها شيان التشهد الأول والقنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان وهياتها خمسة عشر خصلة رفع اليدين عند تكبيرة الأحرار ووضع الركوع والرفع منه ووضع اليدين على الشمال والتوجه والاستعاذة

والجهر في موضعه والاسرار

في موضعه والتأمين وقراءة  
السورة بعد الفاتحة  
والتكبيرات عند الخفض  
والرفع وقول سمع الله من  
جده ربنا لك الحمد والتسبيح  
في الركوع والسجود ووضع  
اليد على الفخذين  
والجلوس يسط اليسرى  
ويقبض اليمنى الا المسجدة  
فانه يشبر بها منتهدا  
والافتراش في جميع  
الجلسات والتورك في  
الجلسة الاخيرة والتسليم  
الثانية

(فصل) والمرأة تخالف  
الرجل في خمسة أشياء  
فالرجل يجافي مرفقيه عن  
جنبه ويقل بطنه عن  
نخذه في الركوع والسجود  
ويجهر في موضع الجهر واذا  
نابته شئ في الصلاة سمع  
وعورة الرجل ما بين سرتي  
وركبته والمرأة تضم بعضها  
الى بعض وتخفض صوتها  
بحضرة الرجال الاجانب  
واذا نابها شئ في الصلاة  
صفقت وجمع بدن الحرة  
عورة الاوجهها وكفيها  
والامة كالرجل

(فصل) والذي يبطل  
الصلاة أحد عشر شياً  
الكلام العمد والعمل  
الكثير والحديث وحدوث  
التجاسة وانكشاف العورة  
وتغيير النية واستدبار القبلة  
والاكل والشرب والقهقهة  
والردة

والافضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (والجهر في موضعه) وهو الصبح وأول المغرب والعشاء  
والجمعة والعيذان (والاسرار في موضعه) وهو ما عدا الذي ذكر (والتأمين) أي قول آمين عقب  
الفاتحة لقارئها في صلاة وغيرها لكن في الصلاة أكد ويؤمن المأموم مع تأمين امامه ويجهر به  
(وقراءة السورة بعد الفاتحة) لامام ومنفرد في ركعتي الصبح وأولتي غيرها وتكون قراءة السورة  
بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب (والتكبيرات عند الخفض) للركوع (والرفع) أي رفع  
الصاب من الركوع (وقول سمع الله من جده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من جده الله سمع له  
كفي ومعنى سمع الله من جده تقبل الله منه جده وجازاه عليه وقول المصلي (ربنا لك الحمد) اذا  
انتصب قائماً (والتسبيح في الركوع) وأدنى التكامل في التسبيح سبحان ربى العظيم ثلاثاً (والتسبيح في  
السجود) وأدنى التكامل فيه سبحان ربى الاعلى ثلاثاً والاكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور  
(وضع اليدين على الفخذين في الجلوس) للثشهد الاول والاخير (يسط) اليس (اليسرى) بحيث  
تسامت رؤسها الركبة (ويقبض) اليد (اليمنى) أي أصابعها (الا المسجدة) من اليمنى فلا يقبضها (فانه  
يشبر بها) رافعها حال كونه (منتهداً) وذلك عند قوله الا الله ولا يحركها فان حركها كره ولا تبطل  
صلاته في الاصح (والافتراش في جميع الجلسات) الواقعة في الصلاة بجلوس الاستراحة والجلوس  
بين السجدتين وجلوس الثلث الاول والافتراش أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاعلاً  
ظهرها للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالارض أطراف أصابعها الجهة القبلة (والتورك في  
الجلسة الاخيرة) من جلسات الصلاة وهي جلوس الثلث هذا والاخير والتورك مثل الافتراش الا أن  
المصلي يخرج يساره على هيئته في الافتراش من جهة يمينه ويصق ورأسه بالأرض أما المسبوق  
والساهي فيفتراش ولا يتورك (والتسليم الثانية) أما الاولى فسبق أنها من أركان الصلاة  
فصل في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة يجوز للمصنف ذلك في قوله (والمرأة تخالف  
الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجافي) أي يرفع (مرفقيه عن جنبه) ويقل (أي يرفع) بطنه عن نخذه  
في الركوع والسجود ويجهر في موضع الجهر) وتقدم بيانه في موضعه (واذا نابته) أي أصابه (شئ في  
الصلاة سمع) فيقول سبحان الله بقصد الذي كلفه أو مع الاعلام أو أطلق لم تبطل صلاته أو الاعلام  
فقط بطلت (وعورة الرجل ما بين سرتي وركبته) أماهما فليس من العورة ولا ما فوقهما (والمرأة)  
تخالف الرجل في خمسة المذكورة قائماً (تضم بعضها الى بعض) فتلصق بطنها بفخذها في ركوعها  
وسجودها (وتخفض صوتها) ان صلت (بحضرة الرجال الاجانب) فان صلت منفردة عنهم جهرت  
(واذا نابها شئ في الصلاة صفقت) بضرب بطن اليمنى على ظهر الشمال فلو ضربت بطنها بطن بقصد  
اللعب ولو قليلا منع علم التحريم بطلت صلاتها وانكشيت كالمرأة (وجمع بدن الحرة) العورة الا  
وجهها وكفيها (وهذه عورتها في الصلاة) أما خارج الصلاة فعورتها جميع البدن (والامة كالرجل)  
في كون عورتها ما بين سرتي وركبتيها

(فصل) في عدد مبطلات الصلاة (والذي يبطل) به (الصلاة أحد عشر شياً الكلام العمد) الصالح  
لخطاب الآدميين سواء تعلق بمصلحة الصلاة أو لا (والعمل الكثير) المتوالى كمثل ثلاث خطوات  
عمدا كان ذلك أو سهواً أما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الاصغر والاكبر (وحدوث  
التجاسة) التي لا يعنى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فنقض ثوبه حالاً لم تبطل صلاته (وانكشاف  
العورة) عمداً فان كشفها الرجح فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغيير النية) كأن ينوى الخروج  
من الصلاة (واستدبار القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب) كثيراً كان المأكول  
والمشروب أو قليلاً الا أن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلاً بتحريم ذلك (والقهقهة) ومنهم من  
يبر عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل

(فصل) ورعات المراهق

سبعة عشر ركعة فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة وجملة الأركان في الصلاة مائة وست وعشرون ركنا في الصبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنتان وأربعون ركنا وفي الرابعة أربعة وخمسون ركنا ومن عز عن القيام في الفريضة صلى جالسا ومن عز عن الجلوس صلى مضطجعا

(فصل) والمتركون من الصلاة ثلاثة أشياء فرض وسنة وهيئة وهما ما عدا الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (والفرض لا ينوب عنه سجود السهم وبل ان ذكره) أي الفرض وهو في الصلاة أتى به وتمت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أتى به بنى عليه) ما بقي من الصلاة (وسجد السهم) وهو سنة كما سيأتي لكن عند تركه أمور به في الصلاة أو فعله منى عنه فيها (والسنة) ان تركها المصلي (لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض) فمن ترك التشهد الأول مثلاً ذكره بعد اعتداله مستويا لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما بخبره بطلت صلاته أو ناسيا أنه في الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وان كان مأموما عاد وجوب المتابعة امامه (لكنه يسجد للسهم وعنها) في صورة عدم العود أو العود ناسيا وأراد المصنف بالسنة هنا الأبعاض الستة وهي التشهد الأول وقعوده والقنوت في الصبح وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول والصلاة على الآل في التشهد الأخير (والهيئة) كالتسبيحات ونحوهما لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلي (اليها بعد تركها ولا يسجد للسهم وعنها) سواء تركها عمدا أو سهوا (واذا شئت) المصلي (في عدد ما أتى به من الركعات) كمن شغل صلى ثلاثا أو أربعاً (بنى على اليقين وهو الأقل) كالثلاثة في هذا المثال وأتى بركعة (وسجد السهم) ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره أنه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجد السهم سنة) كما سبق (ومحله قبل السلام) فان سلم المصلي عامدا عالما بالسهم أو ناسيا وطال الفصل عرفا فأت محله وان قصر الفصل عرفا لم يفت وجب تشدده السجود وتركه

(فصل) في الأوقات التي تكره الصلاة فيها تحريما كأي الروضة وشرح المذهب هنا وتزيتها كأي التحقيق وشرح المذهب في فوائض الوضوء (وخمس أوقات لا يصلي فيها الصلاة لها سبب) اما متقدم كالقائنة أو مقارن كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأول من الخمسة الصلاة التي لا سبب لها اذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتسمى الكراهة (حتى تطلع الشمس و) الثاني الصلاة (عند طلوعها) فاذا طلعت (حتى تتكامل وترتفع قدر رومح) في رأي العين (و) الثالث الصلاة (اذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تكره الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تكره الصلاة فيه في هذه الأوقات كلها سواء صلى سنة الطواف حتى تزول

(فصل) في عدد ركعات الصلاة (وركعات الفرائض) أي في كل يوم وبالصلاة في صلاة الخضر الا يوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فاحدى عشرة ركعة وقوله (فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة وجملة الأركان في الصلاة مائة وست وعشرون ركنا في الصبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنتان وأربعون ركنا وفي الرابعة أربعة وخمسون ركنا) الخ ظاهر غنى عن الشرح (ومن عز عن القيام في الفريضة) اشقة تلحقه في قيامه (صلى جالسا) على أي هيئة شاء ولكن اقترانه في موضع قيامه أفضل من ترهقه في الاظهر (ومن عز عن الجلوس صلى مضطجعا) فان عز عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ورجلاه للقبلة فان عز عن ذلك كله أو ما بطرفه ونوى قبله ويحب عليه استقبالها بوجهه بوضع شئ تحت رأسه وبوئى ركوعه وسجوده فان عز عن الاعمال برأسه أو ما بأجفانه فان عز عن الاعمال بأخرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله ثابتا والمصلي قاعد الا قضاء عليه ولا ينقص أجره لانه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد فحمل على النقل عند القدرة

(فصل) والمتركون من الصلاة ثلاثة أشياء فرض وسنة وهيئة وهما ما عدا الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (والفرض لا ينوب عنه سجود السهم وبل ان ذكره) أي الفرض وهو في الصلاة أتى به وتمت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أتى به بنى عليه) ما بقي من الصلاة (وسجد السهم) وهو سنة كما سيأتي لكن عند تركه أمور به في الصلاة أو فعله منى عنه فيها (والسنة) ان تركها المصلي (لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض) فمن ترك التشهد الأول مثلاً ذكره بعد اعتداله مستويا لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما بخبره بطلت صلاته أو ناسيا أنه في الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وان كان مأموما عاد وجوب المتابعة امامه (لكنه يسجد للسهم وعنها) في صورة عدم العود أو العود ناسيا وأراد المصنف بالسنة هنا الأبعاض الستة وهي التشهد الأول وقعوده والقنوت في الصبح وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول والصلاة على الآل في التشهد الأخير (والهيئة) كالتسبيحات ونحوهما لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلي (اليها بعد تركها ولا يسجد للسهم وعنها) سواء تركها عمدا أو سهوا (واذا شئت) المصلي (في عدد ما أتى به من الركعات) كمن شغل صلى ثلاثا أو أربعاً (بنى على اليقين وهو الأقل) كالثلاثة في هذا المثال وأتى بركعة (وسجد السهم) ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره أنه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجد السهم سنة) كما سبق (ومحله قبل السلام) فان سلم المصلي عامدا عالما بالسهم أو ناسيا وطال الفصل عرفا فأت محله وان قصر الفصل عرفا لم يفت وجب تشدده السجود وتركه

(فصل) في الأوقات التي تكره الصلاة فيها تحريما كأي الروضة وشرح المذهب هنا وتزيتها كأي التحقيق وشرح المذهب في فوائض الوضوء (وخمس أوقات لا يصلي فيها الصلاة لها سبب) اما متقدم كالقائنة أو مقارن كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأول من الخمسة الصلاة التي لا سبب لها اذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتسمى الكراهة (حتى تطلع الشمس و) الثاني الصلاة (عند طلوعها) فاذا طلعت (حتى تتكامل وترتفع قدر رومح) في رأي العين (و) الثالث الصلاة (اذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تكره الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تكره الصلاة فيه في هذه الأوقات كلها سواء صلى سنة الطواف حتى تزول

أو غيرها (و) الرابع من (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس و) الخامس (عند الغروب) للشمس  
فإذا دنت للغروب (حتى يتكامل غروبها)

\* (فصل) وصلاة الجماعة \* للرجال في الفرائض غير الجمعة (سنة مؤكدة) عند المصنف والرافعي  
والاصح عند النووي أنها فرض كفاية ويدرك المأموم الجماعة مع الإمام في غير الجمعة ما لم يسلم  
التسليمة الأولى وإن لم يقدمه أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة (و) يجب  
(على المأموم أن ينوي الائتلاف) أو الاقتداء بالإمام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بال حاضر  
إن لم يعرفه فإن عينه وأخطأ بطلت صلاته إلا أن انضمت إليه إشارة كقوله نويت الاقتداء بزيد  
هذا فإن عمر اقتصر (دون الإمام) فلا يجب في محبة الاقتداء به في غير الجمعة نسبة الإمامة بل هي  
مستحبة في حقه فإن لم ينقصه لانه فرادى (ويجوز أن يأتم الحزب بالعدو والبالغ بالمرأه) أما الصبي  
غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل بمرأة) ولا تختل مشكل ولا تختل بامرأة  
ولا بمشكلى (ولا قارئ) وهو من يحسن الفاتحة أى لا يصح اقتداءه (بأبى) وهو من يخل بحرف أو  
تشديد من الفاتحة ثم أشار المصنف لشروط القدوة بقوله (وأى موضع صلى في المسجد بصلاة  
الإمام فيه) أى في المسجد (وهو) أى المأموم (عام بصلاته) أى الإمام عساهدة المأموم له  
أو عساهدة بعض صف (أجزأ) أى كفاه ذلك في محبة الاقتداء به (ما لم يقدم عليه) فإن تقدم عليه  
بعقبه في جهته لم تنقص صلاته ولا تقصر مساواته لإمامه ويندب تخلفه عن إمامه قبله ولا يصير هذا  
التخلف منفردا عن الصف حتى لا يجوز فضيلة الجماعة (وان صلى) الإمام (في المسجد والمأموم  
خارج المسجد) حال كونه (قريبا منه) أى الإمام بان لم تزد مسافة ما بينهما على ثلثمائة ذراع قريبا  
(وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الإمام (ولا حائل هناك) أى بين الإمام والمأموم (جاز) الاقتداء  
وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وإن كان الإمام والمأموم في غير المسجد أفاضاء أو بناء  
فالشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع وأن لا يكون بينهما حائل

\* (فصل) \* في قصر الصلاة وجهها (ويجوز للمسافر) أى المتأهب بالسفر (قصر الصلاة الرباعية)  
لا غير هامن ثنائية وثلاثية وجواز قصر الصلاة الرباعية (بخمسة شرائط) الأولى (أن يكون سفره)  
أى الشخص (في غير معصية) هو شامل للواجب كقضاء دين وللمندوب كصلة الرحم وللإباح  
كسفر تجارة أما سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع (و) الثانية  
(أن تكون مسافته) أى السفر (سبعة عشر فرسخا) تحديد في الاصح ولا تخيب مدة الرجوع  
منها والفرسخ ثلاثة أميال وحدها في مجموع الفرائض ثمانية وأربعون ميلا والميل أربعة آلاف  
خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والمراد بالأميال الهاشمية (و) الثالث (أن يكون) القاصر (مؤدبا  
لصلاة الرباعية) أما الفاتحة حضر فلا تقضى فيه مقصورة والفاتحة في السفر تقضى فيه  
مقصورة لا في الحضر (و) الرابع (أن ينوي) المسافر (القصر) للصلاة (مع الإحرام) بها (و)  
الخامس (أن لا يأتم) في جزء من صلاته (بعقيم) أى عن صلى صلاة تامة ليشمل المسافر المتمم (ويجوز  
للمسافر) سفر طويلا بما حاشا (أن يجمع بين) صلاتي (الظهر والعصر) تقديم أو تأخير أو هو معنى  
قوله (في وقت أيهما شاء) أن يجمع (بين) صلاتي (المغرب والعشاء) تقديم أو تأخير أو هو معنى  
قوله (في وقت أيهما شاء) وشروط جمع التقديم ثلاثة \* الأول أن يبدأ بالظهر قبل العصر وبالمغرب  
قبل العشاء فلو عكس كان تبديلا بالعصر قبل الظهر مثلام يصح ويعيدها بعدا هان أراد الجمع \* والثاني  
نية الجمع أول الصلاة بأن تفرق نية الجمع بغيرها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن  
السلام من الأولى وتجوز في اثنتاهما على الظاهر \* والثالث الموالاة بين الأولى والثانية بأن لا يطول  
الفصل بينهما فإن طال عرفا ولو بعد ركعتين وجب تأخير الصلاة الثانية إلى وقتها ولا ينصرف في الموالاة

وبعد صلاة العصر حتى  
تغرب الشمس وعند الغروب  
حتى يتكامل غروبها  
\* (فصل) \* وصلاة الجماعة  
سنة مؤكدة وعلى المأموم  
أن ينوي الائتلاف دون  
الإمام ويجوز أن يأتم  
بالعدو والبالغ بالمرأه ولا  
تصح قدوة رجل بمرأة ولا  
قارئ بأبى وأى موضع  
صلى في المسجد للصلاة  
الإمام فيه وهو عالم  
بصلاته وأجزأ ما لم يقدم عليه  
وان صلى في المسجد والمأموم  
خارج المسجد قريبا منه  
وهو عالم بصلاته ولا حائل  
هناك جاز

\* (فصل) \* قصر الصلاة الرباعية  
بخمسة شرائط أن يكون  
سفره في غير معصية وأن  
تكون مسافته ستة عشر  
فرسخا وأن يكون مؤدبا  
لصلاة الرباعية وأن ينوي  
القصر مع الإحرام وأن لا يأتم  
بعقيم ويجوز للمسافر أن  
يجمع بين الظهر والعصر في  
وقت أيهما شاء وبين المغرب  
والعشاء في وقت أيهما شاء

بينهما فصل يسير عرفا أو أجمع التأخير فيجب فيه أن يكون بنية الجمع وتكون النية هذه في وقت الأولى ويجوز تأخيرها إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداء ولا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة (ويجوز للحاضر) أي المقيم (في وقت المطر أن يجمع بينهما) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا في وقت الثانية بل (في وقت الأولى منهما) إن بل المطر أعلى الثوب وأسد قبل النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم وبشرط أيضا وجود المطر في أول الصلاةين ولا يكفي وجوده في أثناء الأولى منهما وبشرط أيضا وجوده عند السلام من الأولى سواء استمر المطر بعد ذلك أم لا وتختص بخصصة الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعد عرفا وتأذي الذهاب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالمطر في طريقه

\* (فصل) \* وشرايط وجوب الجمعة سبعة أشياء: الإسلام والبلوغ والعقل وهذه شروط أيضا لغير الجمعة من الصلوات (والحرية والذكورية والعفة والاستيطان) فلا تجب الجمعة على كافر أصلي وصبي ومجنون وريق وأنتى ومريض ونحوه ومسافر (وشرايط) محبة (فعلا ثلاثة) الأول دار الإقامة التي يستوطنها العدد المجمعون سواء في ذلك المدن والقرى التي تتخذ وطننا وعبر المصنف عن ذلك بقوله (أن تكون البلد مصرا) كانت البلد (أوقرية و) الثاني (أن يكون العدد) في جماعة الجمعة (أربعين) رجلا (من أهل الجمعة) وهم المكلفون الذكور الأحرار المستوطنون بحيث لا يظعنون عما استوطنوه شتاء ولا صيفا إلا حاجة (و) الثالث (أن يكون الوقت باقيا) وهو وقت الظهر فيبشرط أن تقع الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بان لم يبق منه ما يسع الذي لا بد منه فيها من خطبتها وركعتيها صليت ظهرا (فان خرج الوقت أو عدمت الشروط) أي جميع وقت الظهر يتعينا أو ظنا وهم فيها (صليت ظهرا) بناء على ما فعل منها وفاتت الجمعة سواء أدركوا منها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتهم وهم فيها أغروها جمعة على الصحيح (وفرائضها) ومنهم من عبر عنها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان: قوم) الخطيب (فيما يجلس بينهما) قال المتولي بقدر الطمأنينة بين السعدتين ولوجع عن القيام وخطيب قاعد أو مضطجع صاغر وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيث خطب قاعد فصل بين الخطيبين بسكتة لا باضطجاع وأركان الخطيبين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم واظطهما متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية وبشرط أن يسمع الخطيب أو كان الخطيب لا أربعين تنعقد بهم الجمعة وبشرط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطيبين فلو فرق بين كلماتها ولو بعد بطلت وبشرط فيها استمرار العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تصلي) بضم أوله (ركعتين في جماعة) تنعقد بهم الجمعة وبشرط وقوع هذه الصلاة بعد الخطيبين بخلاف صلاة العيد فانه قبل الخطيبين (وهياتها) وسبق معنى الهيئة (أربع خصال) أحدها (الغسل) لمن يريد حضورها من ذكر أو أنثى حرا أو عبدا مقيما أو مسافرا ووقت غسلها من الفجر الثاني وتقريبه من ذهابه أفضل فان عجز عن غسلها تيمم بنية الغسل لها (و) الثاني (تنظيف الجسد) بإزالة الريح الكريهة منه كصنن فبتعاطي ما يزيد من مرثله ونحوه (و) الثالث (لبس الثياب البيض) فانها أفضل الثياب (و) الرابع (أخذ الظفر) ان طال والشعر كذلك فينتفبطه ويقص شاربه ويحلق فأنته والطيب باحسن ما وجد منه (ويستحب الانصات) وهو السكوت مع الاصغاء (في وقت الخطبة) ويستثنى من الانصات أمور مذكورة في المطولات منها انذار أعمى أن يقع في ستر ومن دب إليه عقرب مثلا (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب صلى ركعتين حقيقتين ثم يجلس) وتعبير المصنف

ويجوز للحاضر في المطر أن يجمع بينهما في وقت الأولى منهما

\* (فصل) \* وشرايط وجوب الجمعة سبعة أشياء: الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعفة والاستيطان وشرايط فعلها ثلاثة أن تكون البلد مصرا أو قرية وأن يكون العدد أربعين من أهل الجمعة وأن يكون الوقت باقيا فان خرج الوقت أو عدمت الشروط صليت ظهرا وفرائضها ثلاثة خطبتان يقوم فيها ويجلس بينهما وأن تصلي ركعتين في جماعة وهياتها أربع خصال الغسل وتنظيف الجسد ولبس الثياب البيض وأخذ الظفر والطيب ويستحب الانصات في وقت الخطبة ومن دخل والامام يخطب صلى ركعتين حقيقتين ثم يجلس

بدخل يهيم أن الحاضر لا يشق صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة أولا ولا يظهر من هذا المفهوم أن فعله - ما حرام أو مكروه - لكن الذوري في شرح المذهب صرح بالحرمه ونقل الاجماع عليها عن  
الماوردي

(فصل وصلاة العيدين) أى الفطر والاضحى (سنة مؤكدة) وتشرع جماعة ولمنفرد ومسافر وحى  
وعبد وخنى وامرأة لاجيلة ولا ذات هيئة أما الجوز فقصر العيد فى ثياب بيته بلا طيب ووقت صلاة  
العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها (وهى) أى صلاة العيد (ركعتان) يحرمهما بنية عيد الفطر  
أو الاضحى وبأنى بدعاء الافتتاح (يكبرى) الركعة (الأولى سبعا سوى تكبيرة الاحرام) ثم يتعوذ  
ويقرا الفاتحة ثم يقرأ بعدها سورة ن جهرا (و يكبر فى) الركعة (الثانية خمساً سوى تكبيرة  
القيام) ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقتربت جهرا (ويخطب) ندبا (بعدهما) أى الركعتين  
(خطبتين يكبرى فى) ابتداء (الأولى تسعا) ولأهـ (و يكبر فى) ابتداء (الثانية سبعا) ولأهـ ولو فصل بينهما  
بغيم ودوتهم ليل وثناه كان حسنا والتكبير على قسمين مرسل وهو ما لا يكون عقب صلاة ومقدّم وهو  
ما يكون عقبها ويبدأ المصنّف بالأول فقال (ويكبر) ندبا لك من ذكر أو أنشئ وحاضر ومسافر فى المنازل  
والطرق والمساجد والأسواق (من غروب الشمس من ليلة العيد) أى عيد الفطر ويستمر هذا  
التكبير (الى أن يدخل الامام فى الصلاة) للعيد ولا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات  
ولكن النووى فى الاذكار اخبر أنه سنة ثم شرع فى التكبير المفيد فقال (و يكبر فى) عيد (الاضحى  
خلف الصلوات المقرّرات) من مؤداة وفاته وكذا خلف راتبه ونقل مطلق وصلاته جنازة (من  
صبح يوم عرفه الى العصر من آخر أيام التشريق) وصيغة التكبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر  
الله أكبر الله أكبر لله الحمد الله أكبر كبير او الحمد لله كثير اوسبحان الله بكرة وأصلا لا اله الا الله  
وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده

فصل صلاة الكسوف للشهر وصلاة الخسوف لا قمر كل منهما (سنة مؤكدة فان فاتت) هذه الصلاة (لم تنقض) أي لم يشرع قضاؤها (ويصلى لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) يحرم بنية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه من الركوع ثم يعادل ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع ثانياً أخف من الذي قبله ثم يعادل ثانياً ثم يسجد السجدة ببطء ينيته في السجدة ثم يصلي ركعة ثانية بقبامين وقراءتين وركوعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منها (قيامان يطيل القراءة فيها) كما سيأتي (وفي كل ركعة) ركوعان يطيل التسبيح فيه - ما دون السجود - فلا يطوله وهذا أحد وجهين لكن الصحيح أنه يطوله نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الإمام (بعدهما) أي بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) تخطبني الجمعة في الأركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (في كسوف الشمس ويجهر) بالقراءة (في خسوف القمر) وتقوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء المنكسف وغروبها كاسفة وتقوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطولوع الشمس لا بطولوع القمر ولا غروبها خاسفاً فلا تقوت الصلاة

فصل في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقيان من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء مسنونة) لمقيم ومسافر عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك وتعاد صلاة الاستسقاء ثانياً وأكثر من ذلك إن لم يسقوا حتى يسقيهم الله (فيأمرهم) ندباً (الامام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم امتثال أمره كما أفتى به النووي والتوبة من الذنب واجبة أمر الامام بها أولاً (والصدق) والخروج من النظام للعباد (ومصالحه) الاعداء وصيام ثلاثة أيام قبل ميعاد الخروج فيكون به أربعة (ثم يخرجهم في اليوم الرابع) صيما غير متطهين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بدلة) بموحدة

\*(فصل)\* وصاله العبدین

سنة مؤكدة وهي ركعتان  
يكبر في الاولى سبعاً سوى  
تكبيرة الاحرام وفي الثانية  
خمساً سوى تكبيرة القيام  
ويخطب بعدهما خطبتين  
يكبر في الاولى تسعاً وفي  
الثانية سبعاً ويكبر من  
غروب الشمس من ليلة العيد  
الى أن يدخل الامام في  
الصلاة وفي الاضحية خلف  
الصلاوات المفروضة من  
صبح يوم عرفة الى العصر  
من آخر أيام التشريق (فصل)  
وصلاة الكسوف سنة  
مؤكدة فان فاتت لم تقض  
ويصلي لكسوف الشمس  
وخسوف القمر ركعتين في  
كل ركعة قياماً بطول  
القراءة فيها واوركوعان  
يطيل التسبيح فيها ودون  
السجود ويخطب بعدهما  
خطبتين ويسري كسوف  
الشمس ويجهر في خسوف  
القمر

(فصل) وصلة إلى الاستفتاء

مسئولة قيامهم الامام  
بالتوبة والصديقة والخروج  
من المظالم ومصالحة  
الاعداء وصيام ثلاثة ايام  
ثم يخرج بهم في اليوم الرابع  
في ثياب بيضاء



فصل في كيف أمكنه راجلا أو راكبا مستقبل القبلة وغير مستقبل لها (٢١) فصل في يحرم على الرجل لبس الحرير

والختم بالذهب ويحل للنساء  
وقليل الذهب وكثيره في  
التعصيم سواء وإذا كان  
بعض الثوب ابريسما  
وبعضه قطناً أو كانا جاز  
لبسه ما لم يكن الا بر يسما  
غالباً

فصل في ويلزم في الميت  
أربعة أشياء غسله وتكفينه  
والصلاة عليه ودفنه  
واثنان لا يغسلان ولا يصلي  
عليهما ما الشهيد في معركة  
المشركين والسقط الذي لم  
يستهل صار خاوي بغسل الميت  
وتراو يكون في أول غسله  
سدر وفي آخره شيء من  
كافور ويكفن في ثلاثة  
أوتاب بيض ليس فيه اقصوص  
ولا عمامة ويكبر عليه  
أربع تكبيرات يقرأ  
الفاتحة بعد الاولى ويصلي  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم بعد الثانية ويدعو  
للميت بعد الثالثة بقول  
اللهم هذا عبدك وابن  
عبدك خرج من روح  
الدنيا وسعها ومحجوبه  
وأحباؤه فيها الى ظلة القبر  
وما هو لاقية كان شهدا  
لا اله الا أنت وحدك لا شريك  
لك وأن محمداً عبدك  
ورسولك وأنت أعلم به منا  
اللهم انه تزلزلت بك وأنت خير  
منزول به وأصبح فقيرا الى  
رحمتك وأنت غني عن عذابه  
وقد جئتلك راغبين اليك  
شفعا له اللهم ان كان محمداً  
فرد في احسانه وان كان مسيئاً فجاز عنه ولفه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافصح له في قبره وحاف الارض عن جنبيه ولفه  
برحمتك الامن من عذابك حتى تبعه آمننا الى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر

الاخفاف ان كانوا مشاة (فصل في) كل من القوم (كيف أمكنه راجلا) أي ماشيا (أورا) كما  
مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) ويعذرون في الاعمال الكثيرة في الصلاة كضربان متواليه  
\* (فصل في) اللباس (ويحرم على الرجال لبس الحرير والتختم بالذهب) والقرف في حالة الاختيار وكذا  
يحرم استعمال ما ذكر على جهة الافتراض وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويحل للرجال لبسه  
للضرورة كحور برد مهلكين (ويحل للنساء) لبس الحرير واقتراشه ويحل للولي اللباس الصبي الحرير  
قبل سبع وعدها (وقليل الذهب وكثيره) أي استعمالهما (في التعصيم سواء) وإذا كان بعض الثوب  
ابر يسما (أي حريرا) (وبعضه) الآخر (قطناً أو كانا) مثلاً (جاز) للرجل (لبسه ما لم يكن الا بر يسما  
غالباً) على غيره فان كان غير الا بر يسما غالباً حل وكذا ان استويا في الاصح  
\* (فصل في) فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (ويلزم) على طريق فرض  
الكفاية (في الميت) المسلم غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه)  
وان لم يعلم بالميت الا واحد تعين عليه ما ذكر وأما الميت الكافر فالصلاة عليه حرام حريماً كان  
أودمياً أو يجوز غسله في الحالين ويجب تكفين الذي ودفنه دون الحرير والمرئد وأما المحرم اذا  
كفن فلا يستر رأسه ولا وجهه المحرمه وأما الشهيد فلا يصلي عليه كما ذكره بقوله (واثنان لا يغسلان  
ولا يصلي عليهما) أحدهما (الشهيد في معركة المشركين) وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء  
قتله كافر مطلقاً أو مسلم خطأ أو عاد سلاحه اليه أو سقط عن دابته أو نحو ذلك فان مات بعد انقضاء  
القتال بجراحة فيه يقطع بوجوبه منها فغير شهيد في الاظهر وكذا الوما في قتال البغاة أو مات في القتال  
لا بسبب القتال (و) الثاني (السقط الذي لم يستهل) أي لم يرفع صوته (صارخاً) فان استهل صارخاً  
أو بكى فحكمه كالشكبير والسقط بتلث السين الولد النازل قبل غامه مأخوذ من السقوط (ويغسل  
الميت وترا) ثلاثاً أو خساً أو أكثر من ذلك (ويكون في أول غسله سدر) أي يسن أن يستعين الغاسل  
في الغسلة الاولى من غسلات الميت بسدر أو خطمي (و) يكون (في آخره) أي أخر غسل الميت غير  
المحرم (شيئاً قليلاً (من كافور) بحيث لا يغير الماء واعلم أن أقل غسل الميت تعميم بدنه بالماء مرة  
واحدة وأما كفه فذكر في المبسوطات (ويكفن) الميت ذكرًا كان أو أنثى بالغاً كان أو لا (في  
ثلاثة أوتاب بيض) وتكون كاه القائف متساوية طولا وعرضا تأخذ لكل واحدة منها جميع البدن  
(ليس فيها اقصوص ولا عمامة) وان كفن الذكرفي خشفة فهي الثلاثة المذكورة وقيص وعمامة أو المرأة  
في خشفة فهي ازار وخنار وقيص ولفافتان وأقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الاصح  
في الروضة وشرح المذهب ويختلف بذكورة الميت وأنوثته ويكون الكفن من جنس ما يلبسه  
الشخص في حياته (ويكبر عليه) أي الميت اذا صلى عليه (أربع تكبيرات) بتكبيره الاحرام ولو كبر  
خمساً لم يطل لكن لو خمس امامه لم يتابعه بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه وهو أفضل (و يقرأ) المصلي  
(الفاتحة بعد) التكبير (الاولى) ويجوز قراءتها بعد غير الاولى (ويصلي على النبي صلى الله عليه  
وسلم بعد) التكبير (الثانية) وأقل الصلاة عليه اللهم صل على محمد (ويدعو للميت بعد الثالثة)  
وأقول الدعاء للميت اللهم اغفر له وأكمله مذكور في قول المصنف في بعض نسخ المتن وهو اللهم ان  
هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها ومحجوبه وأحباؤه فيها الى ظلة القبر وما هو  
لاقيه كان يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا  
اللهم انه تزلزلت بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتلك راغبين  
اليك شفعا له اللهم ان كان محمداً ففرد في احسانه وان كان مسيئاً فجاز عنه ولفه برحمتك رضاك وقه

لنا وله وسلم بعد الرابعة  
ويدفن في الحسد مستقبل  
القبلة ويسل من قبل  
رأسه برفق ويقول الذي  
يلحده بسم الله وعلى ملة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ويصحب في القبر بعد  
أن يعمق قامة وبسطة  
ويسطح القبر ولا يبنى  
عليه ولا يخصص ولا بأس  
بالبكاء على الميت من غير  
فوح ولا شق جيب ويعزى  
أهله إلى ثلاثة أيام من  
دفنه ولا يدفن اثنان في  
قبر إلا الحاجة

### كتاب الزكاة

تجب الزكاة في خمسة أشياء  
وهي المواتي والأغنام  
والزروع والتجارة وعروض  
التجارة فاما المواتي فتجب  
الزكاة في ثلاثة أجناس  
منها وهي الأبل والبقر  
والغنم وشرايط وجوبها  
سنة أشياء الاسلام والحرية  
والمالك التام والنصاب  
والحول والسوم وأما  
الأغنام فتشيان الذهب  
والفضة وشرايط وجوب  
الزكاة فيها خمسة أشياء  
الاسلام والحرية والمالك  
التام والنصاب والحول  
وأما الزروع فتجب فيها  
الزكاة بثلاثة شرايط أن  
يكون مما يزرعه الأدميون  
وأن يكون قوتاً لمداخر أو أن  
يكون نصيباً وهو خمسة  
أوسق لا قشر عليها وأما

فتنسه القبر وعداؤه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقه برحمتك إلا من من عذابك حتى  
تبعثه آمننا إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة اللهم لا تحزننا أحره ولا تقننا بعده  
واغفر لنا وله (وسلم) المصلي (بعد التكبيرة) (الرابعة) والسلام هنا كاسلام في صلاة غير الجنازة  
في كفيته وعدده لكن يستحب زيادة روحه الله وبركاته (ويدفن) الميت (في الحسد مستقبل القبلة)  
واللحد يفض اللام وضها وسكون الحاء ما يحفر في أسفل جانب القبر من القبلة قد رما يسمع الميت  
ويستتره والدفن في اللحد أفضل من الدفن في الشق أن صليت الأرض والشق أن يحفر في وسط القبر  
كالنهر ويبنى جانباه ووضع الميت بين يديه ما يستقف عليه بلبن ونحوه ويوضع الميت عند مؤخر القبر  
وفي بعض النسخ بعد مستقبل القبلة زيادة وهي ويسل من قبل رأسه أي سلابرق لا يعنف ويقول  
الذي يلحده بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويصحب في القبر بعد أن يعمق قامة  
وبسطة) ويكون الاضجاع مستقبل القبلة فلو دفن مستدبر القبلة أو مستلقياً بنش ووجه للقبلة مالم  
يتغير (ويسطح القبر) ولا يستلم ولا يبنى عليه ولا يخصص (أي يكره تخصيصه بالحص وهو النورة  
المهمة بالجبر) (ولا بأس بالبكاء على الميت) أي يجوز البكاء عليه قبل الموت وبعده وتر كالأولى  
ويكون البكاء عليه (من غير فوح) أي رفع صوت بالدب (ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل  
ثوب والجيب طوق القميص (يعزى أهله) أي أهل الميت بغيرهم وكبيرهم ذكركم وأنثاهم  
إلا الشابة فلا يعزى إلا محارمها والتعزية سنة قبل الدفن وبعده (إلى ثلاثة أيام من) بعد (دفنه) أن  
كان المعزى والمعزى حاضرين فإن كان أحدهما غائبا تمتدت التعزية إلى حضوره والتعزية لغة  
التسليمة لمن أصيب بمن يعز عليه وشرايع الأمر بالصبر والحث عليه بوعد الأجر والدعاء للميت بالمغفرة  
وللمصاب بجبر المصيبة (ولا يدفن اثنان في قبر) واحد (إلا الحاجة) كضييق الأرض وكثرة الموتى  
\*(كتاب) أحكام (الزكاة)\*

وهي لغة التمام وشرايعه لمال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص على وجه مخصوص يصرف  
إلّا نفقة مخصوصة (تجب الزكاة في خمسة أشياء) وهي المواتي ولو عبر بالنعم لكان أولى لأنها أخص  
من المواتي والكلام هنا في الأخص (والأغنام) وأربدها الذهب والفضة (والزروع) وأربدها  
الاقوات (والتجارة وعروض التجارة) وسيأتي كل من الخمسة مفصلاً فاما المواتي فتجب الزكاة في  
ثلاثة أجناس منها وهي الأبل والبقر والغنم) فلا تجب في الخيل والريق والمتولد مثلاً بين غنم وطيء  
(وشرايط وجوبها ستة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ست خصال (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي  
وأما المرتد فالصحيح أن ماله موقوف فان عاد إلى الاسلام وجبت عليه والأفلا (والحرية) فلا زكاة  
على رقيق وأما المبعوض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه الحر (والمالك التام) أي المالك الضعيف  
لا زكاة فيه كالمشتري قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما تقتضيه كلام المصنف تبعاً للقول القديم  
لكن الجديد الوجوب (والنصاب والحول) فلو نقص كل منهما فلا زكاة (والسوم) وهو الرعي في كلا  
مباح فلو علفت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيها وإن علفت نصفه فأقل قدر أن تعيش بدونه بلا ضرر  
بين وجبت زكاتها والأفلا (وأما الأغنام فتشيان الذهب والفضة) مضروب بين كاناً وأولاً وسيأتي  
نصابهما (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أي الأغنام (خمس أشياء الاسلام والحرية والمالك التام  
والنصاب والحول) وسيأتي بيان ذلك (وأما الزروع) وأراد المصنف بها المقتات من حنطة وشعير  
وعدس وأرزوكذا ما يقتات اختياراً كذرة وحب (فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرايط أن يكون مما  
يزرعه) أي يستنبته (الأدميون) فإن نبت بنفسه بجمل ماء أو هواء فلا زكاة فيه (وأن يكون قوتاً  
مدخراً) وسبق قريباً بيان المقتات وخرج بالقوت مالا يقتات من البراءة نحو الكمونات (وأن يكون  
نصيباً وهو خمسة أوسق لا قشر عليها) وفي بعض النسخ أن يكون خمسة أوسق بأسقاط نصاب (وأما

والحرية والملاذ التمام  
والنصاب وأما عروض  
التجارة فجب الزكاة فيها  
بالشرايط المذكورة في الاغان

فصل أول نصاب  
الابل خمس وفيها شاة وفي  
عشر شاتان وفي خمسة

عشر ثلاث شياه وفي عشرين  
أربع شياه وفي خمس  
وعشرين بنت مخاض وفي  
ست وثلاثين بنت لبون  
وفي ست وأربعين حقة وفي  
أحدى وستين جذعة وفي  
ست وسبعين بنتا لبون  
وفي احدى وتسعين حقتان

وفي مائة وأحدى وعشرين  
ثلاث بنات لبون ثم في كل  
أربعين بنت لبون وفي كل  
خمين حقة (فصل) وأول  
نصاب البقر ثلاثون وفيها  
تبيع وفي أربعين مسنة  
وعلى هذا أيد اقفس

(فصل) وأول نصاب الغنم  
أربعون وفيها شاة جذعة  
من الضأن أو ثنية من  
المعز وفي مائة وأحدى  
وعشرين شاتان وفي مائتين  
وواحدة ثلاث شياه وفي  
أربع مائة أربع شياه ثم  
في كل مائة شاة

(فصل) والخيل طائر بركبان  
زكاة الواحد بسبع شرايط  
إذا كان المراح واحدا  
والمسرح واحد والمرعى  
واحد والفحل واحد  
والمشرب واحد والحالب  
واحد وموضع الحلب  
واحد

التجارة فجب الزكاة في شئين منها غرة النخل وغرة الكرم) والمراد بهاتين الثمرتين التمر والنخيل  
(وشرايط وجوب الزكاة فيها) أي الثمار (أربع خصال الاسلام والحرية والملاذ التمام والنصاب)  
ففي اثنين شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة فجب الزكاة فيها بالشرايط المذكورة)  
سابقا (في الاغان) والتجارة هي التقلب في المال لغرض الربح

فصل أول نصاب الابل خمس وفيها شاة) أي جذعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية أو ثنية  
معها استئتان ودخلت في الثالثة وقوله (وفي عشرين شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين  
أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الابل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين  
حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة  
واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) الخ ظاهر غنى عن الشرح وبنت المخاض لها سنة ودخلت في الرابعة  
الثانية وبنت اللبون لها استئتان ودخلت في الثالثة والحقة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة  
والجذعة لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم في كل) أي ثم بعد زيادة التسع على مائة  
واحدى وعشرين وزيادة عشر بعد زيادة التسع وجملة ذلك مائة وأربعون يستقيم الحساب على أن  
في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين  
ثلاث حقتان وهكذا

فصل أول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) وفي بعض النسخ وفيه أي النصاب (تبيع) ابن سنة  
ودخل في الثانية معى بذلك تبعه أمه في المرعى ولو أخرج تبعة أجزأت بطريق الاولى (و) يجب  
(في أربعين مسنة) لها استئتان ودخلت في الثالثة معيت بذلك لتكامل أسناتها ولو أخرج عن أربعين  
تبيعين أجزأت على الصحيح (وعلى هذا أيد اقفس) وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه

فصل أول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز) وسبق بيان  
الجذعة والثنية وقوله (وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي  
أربع مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة) الخ ظاهر غنى عن الشرح

فصل والخيل طائر بركبان) بكسر الكاف (زكاة) الشخص (الواحد) والخلاصة قد نفيد الشرى يكن  
تخفيفا بان يملك ما من شاة بالسوية بينهما فيلزمه شاة واحدة وقد نفيد تنقيلا بان يملك ما من شاة  
بالسوية بينهما فيلزمه شاة واحدة وقد نفيد تخفيفا على أحدهما وتنقيلا على الآخر كان يملك ما من شاة  
لاحد هما ثلثها والآخر ثلثاها وقد لا نفيد تخفيفا ولا تنقيلا كان يملك ما من شاة بالسوية بينهما  
واغما بزكيان زكاة الواحد (بسبع شرايط إذا كان) وفي بعض النسخ ان كان (المراح واحد) وهو  
بضم الميم ماوى المشاة ليل (والمسرح واحد) والمراد بالمسرح الموضع الذى تسمح اليه المشاة  
(والمرى) والراعى (واحد والفحل واحد) أي ان اتخذ نوع المشاة فان اختلف نوعها كضأن  
ومعز فيجوز أن يكون لكل منهما فحل بطرق ما شئت (والمشرب) أي الذى تشرب منه المشاة  
كعين أو نهر أو غيرهما (واحد) وقوله (والحالب واحد) هو أحد الوجهين في هذه المسئلة والأصح  
عدم الاتحاد في الحالب وكذا الحلب بكسر الميم وهو الأنا الذى يحلب فيه (وموضع الحلب) يقع  
اللام (واحد) وحكى النووى اسكان اللام وهو اسم للبن الحلوب ويطلق على المصدر وقال بعضهم  
هو المراد هنا

فصل ونصاب الذهب عشرون مثقالا) تحديد اوزن مكة والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم  
(وفيه) أي نصاب الذهب (ربيع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد) على عشرين مثقالا (بحسابه)

فصل ونصاب الذهب عشرون مثقالا وفيه ربع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد بحسابه

درهم وفيه ربع  
العشر وهي خمسة دراهم  
وفيما زاد بحسابه ولا يجب  
في الحلي المباح زكاة  
(فصل) ونصاب الزروع  
والثمار خمسة أوسق وهي  
ألف وستمائة رطل بالعراقي  
وفيما زاد بحسابه وفيها ان  
سقيت بماء السماء أو السج  
العشر وان سقيت بدولاب  
أو نضح نصف العشر  
(فصل) وتقوم عروض  
التجارة عند آخر الحول بما  
اشترت به ويخرج من ذلك  
ربع العشر وما استخرج من  
معادن الذهب والفضة  
يخرج منه ربع العشر في  
الحال وما يوجد من الركاز  
ففيه الخمس  
(فصل) وتجب زكاة الفطر  
بثلاثة أشياء الاسلام  
وبغروب الشمس من آخر  
يوم من شهر رمضان  
وجود الفضل من قوته  
وقوت عياله في ذلك اليوم  
ويزكي عن نفسه وعن  
تأزمه نفقته من المسلمين  
صاعاً من قوت بلده وقدره  
خسة أروطال وثلث بالعراقي  
(فصل) وتدفع الزكاة  
الى الاصناف الثمانية الذين  
ذكرهم الله تعالى في كتابه  
العزيز في قوله تعالى انما  
الصداقات للفقراء  
والمساكين والعاملين عليها  
والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب  
وابن السبيل

وان قل الزائد (ونصاب الورق) يكسر الراء وهو الفضة (ما تئاد درهم وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم  
وفيما زاد) على المائتين (بحسابه) وان قل الزائد ولا شيء في المغشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ  
خالصة نصاباً (ولا يجب في الحلي المباح زكاة) أما المحرم كسوار وخال لرجل وخنثى فجب الزكاة فيه  
\* (فصل ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق) \* من الوسق مصدر بمعنى الجمع لان الوسق يجمع  
الصيغتان (وهي) أي الخمسة أوسق (ألف وستمائة رطل بالعراقي) وفي بعض النسخ بالغدادى (وما  
زاد في حسابها) ورطل بغداد عند النوى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (وفيها)  
أى الزروع والثمار (ان سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه كالثلج (أو السج) وهو الماء الجاري  
على الارض بسبب مدخر فيصعد الماء على وجه الارض فيسقيها (العشر وان سقيت بدولاب) يضم  
الدال وقصها ما يديره الحيوان (أو) سقيت: (نضح) من نهر أو بئر يحيى كعبير أو بقره (نصف  
العشر) وفيما سقى بماء السماء والدولاب بملا سواء ثلاثة أرباع العشر  
\* (فصل) وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به) \* سواء كان غن مال التجارة نصاباً أم لا  
فان بلغت قيمة العروض آخر الحول نصاباً زكاة أو الا فلا (ويخرج من ذلك) بعد بلوغ قيمة مال التجارة  
نصاباً (ربع العشر) منه (وما استخرج من معادن الذهب والفضة يخرج منه) ان بلغ نصاباً (ربع  
العشر في الحال) ان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن يفتح داله وكسرهما  
اسم لمكان خلق الله تعالى فيه ذلك من موات أو ملك (وما يوجد من الركاز) وهو ودين الجاهلية وهي  
الحالة التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام (ففيه) أى  
الركاز (الخمس) ويصرف مصرف الركاز على المشهود ومقابلته أنه يصرف الى أهل الخمس  
الذكرين في آية التي  
\* (فصل) وتجب زكاة الفطر (بثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرة  
على كافر أسلى الا في رقيقه وقرية المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وحينئذ  
فتخرج زكاة الفطر عن مات بعد الغروب دون من ولد له (ووجود الفضل) وهو يسار الشخص بما  
يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم) أى يوم العيد وكذا البلية أيضاً (ويزكي) الشخص (عن  
نفسه وعن تأزمه نفقته من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم  
واذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج (صاعاً من قوت بلده) ان كان بلدياً فان كان في البلاد اقوات  
تخلب بعضها وجب الاخراج منه ولو كان الشخص في بادية لا قوت فيها أخرج من قوت اقرب البلاد اليه  
ومن لم يوسر يصاع بل ببعضه لزمه ذلك البعض (وقدره) أى الصاع (خسة أروطال وثلث بالعراقي)  
وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع  
\* (فصل) وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى  
انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليهم والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل  
الله وابن السبيل) الخ هو ظاهره عن الشرح الامعرفة الاصناف فالفقير في الزكاة هو الذي لا مال  
له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته أما فقير العرايا فهو من لا نقد يبيده والمساكين من قدر على مال أو  
كسب يقع كل منهم ماموقعاً من كفايته ولا يكفيه كسبه يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة والعامل  
من استعمله الامام على أخذ الصدقات ودفعها المستحقين او المؤلفة قلوبهم وهم أربعة أقسام أحدها  
مؤلفة المسلمين وهو من أسلم ونيته ضعيفة فيألف بدفع الزكاة وبقيته الاقسام في الميسرات وفي  
الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يبطى من سهم المكاتبين والغارم  
على ثلاثة أقسام أحدها من استدان ديناً للمساكين فنته بين طائفتين في قبيل لم يظهر رقانه فعمل  
ديناً بسبب ذلك فيقضى دينه من سهم الغارمين غنياً كان أو فقيراً وانما يعطى الغارم عند قضاء الدين

عليه فإن أداه من ماله أو دفعه ابتداء لم يعط من هم الغارمين وبقية أقسام الغارمين في المبسوطات  
وأما سبيل الله فهم الغزاة الذين لا سهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون بالجهاد وأما ابن  
السبيل فهو من ينشئ سفرا من بلد الزكاة أو يكون محتارا ببلدها ويشتريه الحاجة وعدم المعصية  
وقوله (والى من يوجد منهم) أى الاصناف فيه إشارة إلى أنه إذا فقد بعض الاصناف ووجد البعض  
أنصرف لمن وجد فإن فقدوا كلهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر) في إعطاء  
الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الاصناف الثمانية (إلا العامل) فإنه يجوز أن يكون  
واحدا إن حصلت به الكفاية وإذا صرف لاثنتين من كل صنف غرم للثالث أقل مقول وقيل يفرم  
له الثالث (وخسة لا يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم الغنى عا) أو كسب والعبود بنو هاشم وبنو المطلب  
سواء منعوا حقهم من خمس الخمس أم لا وكذا اعتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم أخذ  
صدقة التطوع على المشهور (والكافر) وفي بعض النسخ ولا تصح للكافر (ومن تلزم المزرعة نفقته  
لا يدفعها) أى الزكاة (اليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة أو غارمين  
مثلا

كتاب أحكام الصيام

وهو الصوم مصدران معناهما الغلبة الامساك وشراهما مساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار  
قابل للصوم من مسأل عاقل طاهر من حبس ونفاس (وشراط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفي  
بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على  
نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على أحد ذلك (وفرائض الصوم أربعة أشياء) أحدها (النية)  
بالقلب فإن كان الصوم فرضا كرمضان أو نذرا فلا بد من إيقاع النية لا يلزم التعيين في صوم  
الفرض كرمضان وأكل نية صومه أن يقول الشخص نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه  
السنة لله تعالى (و) الثاني (الامساك عن الاكل والشرب) وإن قل المأكول والمشروب عند  
التعمدان أكل ناسيا أو جاهلا لم يفطران كان قريب عهد بالاسلام أو ناسيا بعد ادعاء العلم والاعلام  
أفطر (و) الثالث (الجماع) عامدا أو أما الجماع ناسيا فكلاهما (و) الرابع (تعمد النية) فلو غلبه  
النوم لم يبطل صومه (والذى يفطر بما الصائم عشرة أشياء) أحدها ونائيه (ما وصل عمدا إلى الجوف)  
المنفقع (أو) غير المنفقع كالوصول من مأموه إلى (الرأس) والمراد امساك الصائم عن وصول  
هين إلى ما يسمى جوف (و) الثالث (الحقنة في أحد السبيلين) وهى دواء يحقن به المريض في قبل  
أودر المعبر عنهما في المتن بالسبيلين (و) الرابع (النوم) (و) الخامس (الوطء) (و) السادس  
(الانزال) وهو خروج المنى (عن مباشرة) بالجماع محرما كان كخواجه بيده أو غير محررم كخواجه  
بيد زوجته أو جاريته واحترز بمباشرة عن خروج المنى بالاحتلام فلا فطر به حرما (و) السابع إلى  
آخر العشرة (الحيض والنفاس والجنون والردة) ففى طرائق انتهى أثناء الصوم أبطله (ويستحب  
في الصوم ثلاثة أشياء) أحدها (تجسس الفطر) أن تحقق غروب الشمس فإن شك فلا يجعل الفطر  
ويسن أن يفطر على غير الإفشاء (و) الثاني (تأخير السحور) ما لم يقع في شك فلا يؤخر يحصل السحور  
بقليل الاكل والشرب (و) الثالث (ترك الهجر) أى الفحش (من الكلام) الفاحش فيصون  
الصائم لسانه عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم وإن شفه أحد فليقل مرتين أو ثلاثا فى صائم  
أما لسانه كما قال النووي في الإذكار أو يقلبه كانه الرافعي عن الأئمة واقصر عليه (ويحرم  
صيام خمسة أيام العيدين) أى صوم يوم عيد الفطر وعيد الاضحى (وأيام التشريق) وهى (الثلاثة)  
التي بعد يوم النحر (ويكره) فحرم عا (صوم يوم الشك) بلا سبب يقتضى صومه وأشار المصنف لبعض  
صور هذا السبب بقوله (إلا أن يوافق عادة) في نطقه كن ماذنه صيام يوم وافطار يوم فوافق صومه

والى من يوجد منهم ولا  
يقتصر على أقل من ثلاثة  
من كل صنف الا  
العامل وخسة لا يجوز  
دفعها اليهم الغنى عا  
أو كسب والعبود بنو هاشم  
وبنو المطلب والكافر  
ومن تلزم المزرعة نفقته  
لا يدفعها اليهم باسم الفقراء  
والمساكين

(كتاب الصيام)

وشراط وجوب الصيام  
ثلاثة أشياء الاسلام  
والبلوغ والعقل والقدرة  
على الصوم وفرائض  
الصوم أربعة أشياء النية  
والامساك عن الاكل  
والشرب والجماع وتعمد  
النوم الذى يفطر به الصائم  
عشرة أشياء ما وصل عمدا  
إلى الجوف أو الرأس  
والحقنة في أحد السبيلين  
والنوم عمدا والوطء همدا  
في الفرج والانزال عن  
مباشرة والحيض والنفاس  
والجنون والردة ويستحب  
في الصوم ثلاثة أشياء  
تجسس الفطر وتأخير  
السحور وترك الهجر من  
الكلام ويحرم صيام  
خسة أيام العيدين وأيام  
التشريق الثلاثة ويكره  
صوم يوم الشك إلا أن

يوافق عادة

يوم الشان وله صيام يوم الشان أيضا عن قضاء ونذرو يوم الشان هو يوم الثلاثين من شعبان اذا لم ير الهلال ليأتها مع العجو وتحدث الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته صبيان أو عبيد أو فسقة (ومن وطئ في نهار رمضان) حال كونه (عامدا في الفرج) وهو مكاف بالصوم ونوى من الليل وهو آثم بهذا الوطء لأجل الصوم (فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض النسخ سليمة من العيوب المضرة بالعمل والنكسب (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع) صومهما (فاطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (لكل مسكين مد) أي مما يجزي في صدقة الفطر فان عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك على خصلة من خصال الكفارة فعلاها (ومن مات وعليه صيام) فأت (من رمضان) بعذر كمن أظرفه لمرض ولم يتمكن من قضاءه كأن استمر مرضه حتى مات فلا آثم عليه في هذا القاتل ولا تدارك بالقدية وان فات بغير عذر ومات قبل التمكن من قضاؤه (أطعم عنه) أي أخرج الولي عن الميت من تركته (لكل يوم) فات (مد) طعام وهو رطل وثلاث بالبغدادى وهو بالكيل نصف قدح مصرى وما ذكره المصنف هو القول الجديدي والقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي أيضا أن يصوم عنه بل بسن له ذلك كما في شرح المذهب وصوب في الروضة الحزيم بالقديم (والشيخ) والجوز والمرضى الذي لا يرجى برؤه (ان عجز) كل منهم (عن الصوم فطروا) طعم عن كل يوم (مد) ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان ويجوز بعد فخر كل يوم (والحامل والمرضع ان خافتا على أنفسهما) ضررا لطفهما بالصوم كضرر المريض (أفطرا) وجب (عليهما القضاء وان خافتا على أولادهما) أي اسقاط الولد في الحامل وقلة اللبن في المرضع (أفطرا) وجب (عليهما القضاء) للأفطار (والكفارة) أيضا والكفارة أن يخرج (عن كل يوم مد) وهو كما سبق رطل وثلاث بالعراقى ويعبر عنه بالبغدادى (والمريض والمسافر سفرًا طويلا) مباحا أن تضر بالصوم (يفطران ويقضيان) وللمريض ان كان مرضه مطبقا ترك النية من الليل وان لم يكن مطبقا كالألو كان يحرم وقتادون وقت وكان وقت الشروع في الصوم محمومافله ترك النية والا فله النية ليلافان عادت الحى واحتاج للفطر أفطروا وسكت المصنف عن صوم التطوع وهو مذكور في المطولات ومنه صوم عرفة وحاشوراء وناسوعا وأيام البيض وستة من شوال

**فصل في أحكام الاعتكاف** وهو لغة الإقامة على الشيء من خير أو شر وشرعا إقامة مسجد بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعى رضى الله عنه منحصرة في العشر الاخير من رمضان فكل ليلة منه محتملة لها لكن يبالى الوتر أرجاها وأرجى لبالي الوتر ليلة الحادى أو الثالث والعشرين (وله) أي للاعتكاف (شرطان) أحدهما (النية) وينوى في الاعتكاف المندور الفرضية (و) الثاني (اللبث في المسجد) ولا يكفي في اللبث قدر الطمأ نية بل الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك اللبث عكوفاً وشرط المعتكف اسلام وعقل ونفاة عن حيض ونفاة من جنابة فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وخنب ولو اراد المعتكف أو مسكرا بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من الاعتكاف المندور والحاجة الانسان) من قول وفائط وما في معناهما كفسل جنابة (أو عذر من حيض) أو نفاس فتخرج المرأة من المسجد لاجلها (أو) عذر من مرض لا يمكن المقام معه) في المسجد بأن كان يحتاج لفراش وغادم وطبيب أو يخاف تلويث المسجد كاسهال وادار بول وخرج بقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف كحمى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها (ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) بخنثا اذا ذكر الاعتكاف عالما بالتحريم وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه ان أنزل والا فلا

كتاب أحكام (الحج)

ومن وطئ في نهار رمضان عامدا في الفرج فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد ومن مات وعليه صيام من رمضان أطعم عنه لكل يوم مد والشيخ اذا عجز عن الصوم فطروا ويطعم عن كل يوم مد والحامل والمرضع ان خافتا على أنفسهما أفطرا وعليهما القضاء وان خافتا على أولادهما أفطرا وعليهما القضاء والكفارة عن كل يوم مد وهو رطل وثلاث بالعراقى والمريض والمسافر سفرًا طويلا يفطران ويقضيان

(فصل) والاعتكاف سنة مستحبة وله شرطان النية واللبث في المسجد ولا يخرج من الاعتكاف المندور الا لحاجة الانسان أو عذر من حيض أو مرض لا يمكن المقام معه ويبطل بالوطء

\* (كتاب الحج) \*

وهو لغة القصد وشرفا قصد البيت الحرام للنسك (وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع خصال (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية) فلا يجب الحج على المتعسف بذلك (ووجود الزاد) وأوعيته ان احتاج اليها وقد لا يحتاج اليها كتحضف قريب من مكة ويشترط أيضا وجود الماء في المواضع المتعاقبة من الماء منها بمن المشل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح له بشراء أو استئجار هذا اذا كان الشخص بينه وبين مكة من حلتان فأكثر سواء قدر على المشي أم لا فان كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوى على المشي لزمه الحج بالراحلة ويشترط كون ماذ كرفاضة لا من دينه وعن مؤنة من عليه مؤنتهم مدة ذهابه وايابه وفاضلا بأضاعن مسكنه الثلاثين به وعن عبد يلقى به (وتخلية الطريق) والمراد بالتخلية هنا أمن الطريق ظنا بحجب ما يلقى به بكل مكان فلولم يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان المسير) ثابت في بعض النسخ والمراد به إذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود إلى الحج فان أمكن الا انه يحتاج لقطع مرحلتين في بعض الايام ليلزمه الحج للحرر (وأركان الحج أربعة) أحدها (الاحرام مع النية) أي بنية الدخول في الحج (و) الثاني (الوقوف بعرفة) والمراد حضور الهرم بالحج لحظة بعد ذوال الشهر يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون الوقوف أهلا للعبادة لاغمى عليه ويستمر وقت الوقوف إلى غروب القمر وهو العاشر من ذي الحجة (و) الثالث (الطواف بالبيت) سبع طوافات جاعلا في طوافه البيت عن يساره مبتدئا بالجحر الاسود محاذياله في مروه بجميع بدنه فلو بدأ بغير الجحر لم يحسبه له (و) الرابع (السعي بين الصفا والمروة) سبع مرات وشروطه أن يبدأ في أول مرة بالصفا ويختم بالمروة ويحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وهو دونه منها البسه مرة أخرى والصفا بالقصر طرف جبل أبي قبيس والمروة بفتح الميم علم على الموضع المعروف بمكة وبقي من أركان الحج الحلق أو التقصير ان جعلنا كلا منهما مناسكا وهو المشهور فان قلنا ان كلاهما استباحة محظورة فليس من الأركان ويجب تقديم الاحرام على كل الأركان السابقة (وأركان العمرة ثلاثة) كافي في بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (الاحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين) وهو الرابع كما سبق قريبا والافلا يكون من أركان العمرة (وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء) أحدها (الاحرام من الميقات) الصادق بالزمان والمكان فالزمان بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ربيع من ذي الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت للاحرام والميقات المكنى للحج في ق المقيم بمكة نفس مكة ميكا كان أو آفاقا وأما غير المقيم بمكة فيمقات المتوجه من المدينة الشريفة ذوالحليفة والمتوجه من الشام ومصر والمغرب إلى حفصة والمتوجه من تهامة اليمن إلى م المدينة المتوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن قرن والمتوجه من المشرق ذات عرق (و) الثاني من واجبات الحج (رى الجمار الثلاث) يبدأ بالكبرى ثم الوسطى ثم جرة العقبة ويرى كل جرة بسبع حصيات واحدة بعد واحدة ولورى حصتين دفعة واحدة حبس واحدة ولورى حصاة واحدة سبع مرات كفي ويشترط كون المرمى به حجرا فلا يكتفى غيره كالألوان وحصى (و) الثالث (الحلق) أو التقصير أو الأفضل للرجل الحلق وللمرأة التقصير وأقل الحلق إزالة ثلاث شعرات من الرأس حلقا أو تقصيرا أو نتفا أو احرقا أو قصا ومن لاشعر برأسه يسن له امره الموسى عليه ولا يقوم شعر غير الرأس من اللحية وغيرهما مقام شعر الرأس (وسن الحج سبع) أحدها (الافراد وهو تقديم الحج على العمرة) بأن يحرم أولا بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج من مكة إلى أدنى الحل فيصير بالعمرة ويأتي بها ولو عكس لم يكن مفردا (و) الثاني (التلبية) ويسن الاكثار منها في دوام الاحرام ويرفع الرجل صوته بها وله طهالين اللهم ليكن ليكن لا شرب لك ليكن ان الحمد والنعمة لك والملك لا شرب لك واذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل

وشرائط وجوب الحج سبعة  
أشياء الاسلام والبلوغ  
والعقل والحرية ووجود  
الزاد والراحلة وتخلية  
الطريق وامكان المسير  
وأركان الحج أربعة  
الاحرام مع النية والوقوف  
بعرفة والطواف بالبيت  
والسعي بين الصفا والمروة  
وأركان العمرة ثلاثة  
الاحرام والطواف والسعي  
والحلق أو التقصير في أحد  
القولين وواجبات الحج غير  
الأركان ثلاثة أشياء  
الاحرام من الميقات ورى  
الجمار الثلاث والحلق وسن  
الحج ستمتع الافراد وهو  
تقديم الحج على العمرة  
والتلبية

الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار (و) الثالث (طواف القدوم) ويختص بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمغتمر اذا طاف للعمرة أجزاء من طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بمزدلفة) وعده من السنن هو ما يقتضيه كلام الرافعي لكن الذي في زيادة الروضة وشرح المذهب ان المبيت بمزدلفة واجب (و) الخامس (ركعة الطواف) بعد الفراغ منه ويصليهما خلف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسمى بالقراءة فيها نهارا ويحجر به باليل اذا لم يصلهما خاف المقام في الحجر والا نفي المسجد والا نفي أى موضع شاء من الحرم وغيره (و) السادس (المبيت بمكة) هذا ما صححه الرافعي لكن صحيح النووي في زيادة الروضة الوجوب (و) السابع (طواف الوداع) عند ارادة الخروج من مكة لغير حاجا كان أولا طويلا كان السفر أو قصيرا وما ذكره المصنف من سنته قول مرجوح لكن الاظهر وجوبه (و) تجرد الرجل) حتما كما في شرح المذهب (عند الاحرام عن الخيط) من الثياب وعن منسوجها ومعقودها وعن غير الثياب من خف ونعل (و) يلبس ازارا ورداء (أيضين) بحددين والاقنطريين

(فصل في أحكام محرمات الاحرام) وهو ما يحرم بسبب الاحرام (ويحرم على المحرم عشرة أشياء) أحدها (لبس الخيط) كقميص وقباء وخف ولبس المنسوج كدرع أو الملقود كلبد في جميع بدنه (و) الثاني (تغطية الرأس) أو بعضها (من الرجل) بما يعد ساترا كعمامة وطبق فان لم يعد ساترا لم يضر كوضع يده على بعض رأسه وكأنعماسه في ماء واستظلاله بعمله وان مسح رأسه (و) تغطية الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما يعد ساترا ويجب عليها أن تستتر من وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس الا بهولها أن تسيل على وجهها أو يتجافى عنه بخشبة ونحوها واختلف في كفاية القاضى أبو الطيب يؤمر بالستر ولبس الخيط وأما الفدية فالذي عليه الجمهور انه ان ستر وجهه أو رأسه لم تجب الفدية لأشك وان سترهما وجبت (و) الثالث (ترجيل) أى تسريح الشعر) كذا عده المصنف من المحرمات لكن الذى في شرح المذهب أنه مكروه وكذا حكى الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه) أى الشعر أو نتفه أو احراقه والمراد ازالته أى طريق كان ولو ناسيا (و) الخامس (تقليم الاظفار) أى ازالته من يد أو رجل بتقليم أو غيره الا اذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله ازالة المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أى استعماله قصد ابعاده عن رائحة الطيب نحو مسك وكافور في ثوبه بأن يصفقه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهره أو باطنه كالكحل الطيب ولا فرق في استعماله بين كونه رجلا أو امرأة أو خنثى كان أو لا يخرج بقصد ابعاده أو لأفقت عليه الرجح طيبا أو أكرهه على استعماله أو وجعل تحريمه أو نسي أنه محرم فانه لا فدية عليه فان علم تحريمه وجهل الفدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البرى المأكول أو ما في أصله مأكول من وحش وطير ويحرم أيضا صيده ووضع اليد عليه والتعرض لجذئه وشعره وربشه (و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم بالتعريم سواء جامع في حج أو عمرة في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية (و) العاشر (المباشرة) فيعادون الفرج كجلس وقبلة (بشهوة) أما بغير شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أى المحرمات السابقة (الفدية) وسبأى ببيانها والجماع المذكور تفسد به العمرة المفردة أما التي في ضمن حج في قرآن فهي تابعة له محبة وفسادا وأما الجماع فيفسد الحج قبل التحلل الاول بعد الوقوف أو قبله أما بعد التحلل الاول فلا يفسد (الا عقد النكاح فانه لا يفسد ولا يفسده الا الوطء في الفرج) بخلاف المباشرة في غير الفرج فانه لا يفسده (ولا يخرج) المحرم (منه بالفساد) بل يجب عليه المضى في فاسده وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أى التمسك من حج أو عمرة بأن يأتي ببغية أمهاله (ومن) أى والحاج الذى (فانه الوقوف بعرفة) بعد أو غيره (تحلل) حقا (بمعمل عمرة) فبأنى

وطواف القدوم والمبيت بمزدلفة وركعتا الطواف والمبيت بمكة وطواف الوداع وتجرد الرجل عند الاحرام عن الخيط ويلبس ازارا ورداء أيضين (فصل) ويحرم على المحرم عشرة أشياء لبس الخيط وتغطية الرأس من الرجل والوجه من المرأة وترجيل الشعر وحلقه وتقليم الاظفار والطيب وقتل الصيد وعقد النكاح والوطء والمباشرة بشهوة وفي جميع ذلك الفدية الا عقد النكاح فانه لا يفسد ولا يفسده الا الوطء في الفرج ولا يخرج منه بالفساد ومن فاته الوقوف بعرفة تحلل بمعمل عمرة

بطواف وسعي ان لم يكن - هي بعد طواف القدوم (وعليه) أى الذى فاته الوقوف (القضاء) فوراً  
 فرضاً كان نسكه أو نفلاً أو واجباً يجب القضاء فى فوات لم ينشأ من حصر فإن أحصر شخص وكان له طريق  
 غير التى وقع الحصر فيها زمه سدوكها وان علم الفوات فان مات لم يقض عنه فى الاصح (و) عليه  
 مع القضاء (الهدى) ويوجد فى بعض النسخ زيادة وهي (ومن ترك ركناً مما يتوقف عليه الحج) لم  
 يحل من احرامه حتى يأتي به) ولا يجبر ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً) من واجبات الحج (لزمه  
 الدم) وسبأنى بيان الدم (ومن ترك سنة) من سنن الحج (لم يلزمه بتركها شيئ) وظهر من كلام المتن  
 الفرق بين الركن والواجب والسنة  
**فصل** فى أنواع الدماء الواجبة فى الاحرام بترك واجب أو فعل حرام (والدماء الواجبة فى  
 الاحرام خمسة أشياء: أحدها الدم الواجب بترك نكاح أى ترك ما موبه بترك الاحرام من الميقات  
 (وهو) أى هذا الدم (على الترتيب) فيجب أولاً بترك المأمر به (شاة) تجزئ فى الاضحية  
 (فان لم يجد) ها أصلاً أو وجدها بزيادة على ثمن مثلها (فصيام عشرة أيام ثلاثة فى الحج) نسن  
 قبل يوم عرفة فصوم سادس ذى الحجة وسابعه وثامنه (و) صيام (سبعة) اذا رجع الى أهله  
 ووطنه ولا يجوز صومها فى أثناء الطريق فان أراد الاقامة بمكة صامها كفى بالحرر ولو لم يصم الثلاثة  
 فى الحج ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام ومدة امكان السير  
 الى الوطن وما ذكره المصنف من كون الدم المذكور دم ترتيب موافق لما فى الروضة وأصلها  
 وشرح المذهب لكن الذى فى المنهاج تبعاً للحرر أنه دم ترتيب وتعدى بديل فيجب أولاً شاة فان عجز عنها  
 اشترى ب قيمتها طعاماً وتصدق به فان عجز صام عن كل مديوماً (والثانى الدم الواجب بالخلق والترفة)  
 كالطيب والدهن والخلق اما لجميع الرأس أو لثلاث شعرات (وهو) أى هذا الدم (على التخيير)  
 فيجب اما (شاة) تجزئ فى الاضحية (أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع على ستة  
 مساكين) أو فقراً لكل منهم نصف صاع من طعام تجزئ فى الفطرة (والثالث الدم الواجب  
 بالاحصار فيقتل) الحرم بنسبة الضلل بأن يقصد الخروج من نسكه بالاحصار (ويهدى) أى يذبح  
 (شاة) حيث أحصر ويحلق رأسه بعد الذبح (والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أى هذا الدم  
 (على التخيير) بين ثلاثة أمور (ان كان الصيد مما له مثل) والمراد بقتل الصيد ما يقارب به فى  
 الصورة وذكر المصنف الاول من هذه الثلاثة فى قوله (أخرج المثل من النعم) أى يذبح المثل  
 من النعم وتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه فيجب فى قتل النعامة بدنة وفى بقرا الوحش  
 وحماره بقرة وفى الغزال غزير بقيمة صور الذى له مثل من النعم مذكورة فى المطولات وذكر الثانى  
 فى قوله (أو قومه) أى المثل بدراهم بقيمة مكة يوم الاخراج (واشترى ب قيمته طعاماً) يجزئ فى الفطرة  
 (وتصدق به) على مساكين الحرم وفقرائه وذكر المصنف الثالث فى قوله (أو صام عن كل مديوماً)  
 وان بقى أقل من مديوم عنه يوماً (وان كان الصيد مما لا مثل له) فيختير بين أمرين ذكرهما  
 المصنف فى قوله (أخرج ب قيمته طعاماً) وتصدق به (أو صام عن كل مديوماً) وان بقى أقل من مديوم  
 عنه يوماً (والخامس الدم الواجب بالوطء) من عاقل عامداً بالتحريم سواء جامع فى قبل أو دبر كما  
 سبق (وهو) أى هذا الدم الواجب (على الترتيب) فيجب به أولاً (بدنة) وتطلق على الذكرو الانثى  
 من الابل (فان لم يجدها فبقرة فان لم يجدها فسبع من الغنم فان لم يجدها قوم البدنة) بدراهم بسعر  
 مكة وقت الوجوب (واشترى ب قيمتها طعاماً وتصدق به) على مساكين الحرم وفقرائه ولا تقدر  
 فى الذى يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه (فان لم يجد) طعاماً (صام عن كل مديوماً) واعلم  
 أن الهدى على قسمين أحدهما ما كان عن احصار وهذا لا يجب بعنه الى الحرم بل يذبح فى موضع  
 الاحصار والثانى الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر

وعليه القضاء والهدى  
 ومن ترك ركناً لم يحل من  
 احرامه حتى يأتي به ومن  
 ترك واجباً لزمه الدم ومن  
 ترك سنة لم يلزمه بتركها شيئ  
 (فصل) والدماء الواجبة  
 فى الاحرام خمسة أشياء  
 أحدها الدم الواجب بترك  
 نكاح وهو على الترتيب  
 شاة فان لم يجد فصيام  
 عشرة أيام ثلاثة فى الحج  
 وسبعة اذا رجع الى أهله  
 والثانى الدم الواجب بالخلق  
 والترفة وهو على التخيير  
 شاة أو صوم ثلاثة أيام أو  
 تصدق بثلاثة أصع على  
 ستة مساكين والثالث  
 الدم الواجب بالاحصار  
 فيقتل ويهدى شاة والرابع  
 الدم الواجب بقتل الصيد  
 وهو على التخيير ان كان  
 الصيد مما له مثل أخرج  
 المثل من النعم أو قومه  
 واشترى ب قيمته طعاماً  
 وتصدق به أو صام عن كل  
 مديوماً وان كان الصيد مما  
 لا مثل له أخرج ب قيمته  
 طعاماً أو صام عن كل مديوم  
 يوماً والخامس الدم الواجب  
 بالوطء وهو على الترتيب  
 بدنة فان لم يجدها فبقرة  
 فان لم يجدها فسبع من  
 الغنم فان لم يجدها قوم  
 البدنة واشترى ب قيمتها  
 طعاماً وتصدق به فان لم يجد  
 صام عن كل مديوماً

المصنف هذا في قوله (ولا يجوز نه الهدى ولا الاطعام الا بالحرم) وأقل ما يجزئ أن يدفع الهدى الى ثلاثة مساكين أو فقراء (ويجوز نه أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل ولو أحرمت ثم جن فقتل صيد الحرم في الاظهر (ولا يجوز قطع شجرة) أى الحرم وتضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة كل منهما بصفة الاضحية ولا يجوز أيضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنبه الناس بل ينبت بنفسه أما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لا قلعه (والحمل) يضم الميم أى الحلال (والحرم في ذلك) الحكم السابق (سواء) ولما فرغ المصنف من معاملة الخالق وهى العبادات أخذ في معاملة الخلاق فقال

### ﴿كتاب أحكام البيوع وغيرها من المعاملات﴾

﴿قراض ومركب والبيوع جمع بيع والبيع لغة مقابلة شئ بشئ فدخل ما ليس بمال كعمر وأما شرعا فأحسن ما قبل في تعريفه أنه غلبت عين ماله بعهود باذن شرعى أو غلبت منفعة مباحة على التأيسد ثم من مالى فخرج بمعارضته القرض وبأذن شرعى الربا ودخل في منفعة تملك حق البناء وخرج بشئ الأجرة فى الاجارة فانها لا تسمى ثمن (البيوع ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أى حاضرة (بخائن) اذا وجدت الشروط من كون المبيع طاهرا من منتفعه ما به مقدورا على تسليمه للعاقدة عليه ولاية ولا بد فى البيع من إيجاب وقبول فالاول كقول البائع أو القائم مقامه بعتك ولم يكتك بكذا والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه اشتريت وعملتك ونحوهما (و) الثاني من الأشياء (بيع شئ موصوف فى الذمة) ويسمى هذا بالسلم (بخائن اذا وجدت) فيه (الصفة على ما وصف به) من صفات السلم الآتية فى فصل السلم (و) الثالث (بيع عين غائبة لم تشهد) للمتعاقدين (فلا يجوز) بيعها والمراد بالخوارج فى هذه الثلاثة الصحة وقد يشترط قوله لم تشهد بانها ان شوهت ثم غابت عند العقد أنه يجوز ولكن محل هذا فى عين لا تغير غالبا فى المدة المتخللة بين الرؤية والشراء (ويصح بيع كل طاهر منتفع به مملوك) وصرح المصنف بفهم هذه الأشياء فى قوله (ولا يصح بيع عين نجسة) ولا متنجسة كعمرودهن متنجس ونحوهما مما لا يمكن نظيره (ولا) بيع (مالا منتفعه فيه) كعقرب وغل وسبع لا ينفع

﴿فصل فى الربا﴾ بالف مقصورة لغة الزيادة وشرعا مقابلة عوض بأخر مجهول التماثل فى معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى العوضين أو أحدهما (والربا) حرام وانما يكون (فى الذهب والفضة) (و) فى (المطعمات) وهى ما يقصد غالبا للطعم اقتبانا وتفكها أو نذاويا ولا يجزى الربا فى غير ذلك (ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة) كذلك أى بالفضة مضروبا أو غير مضروبين (الامتثال) أى مثلا بثلث فلا يصح بيع شئ من ذلك متفاضلا وقوله (نقدا) أى حالا يدا بيد فلا يصح شئ من ذلك مؤجلا لم يصح (ولا) يصح (بيع ما ابتاعه) الشخص (حتى يقبضه) سواء باعه للبائع أو لغيره (ولا) يجوز (بيع اللحم بالحيوان) سواء كان من جنسه كبيع لحم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من ما كولى كبيع لحم بقرة بشاة (ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلا) لكن (نقدا) أى حالا مقبوضا قبل التفرق (وكذلك المطعمات لا يجوز بيع الجنس منها بجنسها الا متفاضلا نقدا) أى حالا مقبوضا قبل التفرق (ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلا) لكن (نقدا) أى حالا مقبوضا قبل التفرق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل أو بعد قبض بعضه فقبضه فولا تفرق الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع عبد من عبده أو طير فى الهواء

﴿فصل فى أحكام الخيار﴾ والمتبايعان بالخيار بين امضاء البيوع وفسخه أى ثبت لهما خيار المجلس فى أنواع البيوع كالسلم (مالم يتفرقا) أى مدة عدم تفرقهما عرفا أى ينقطع خيار المجلس اما يتفرق المتبايعان ببدنهما عن مجلس العقد أو بان يختارا المتبايعان لزوم العقد فلو اختارا أحدهما لزوم العقد

ولا يجوز نه الهدى ولا الاطعام الا بالحرم ويجزئ نه أن يصوم حيث شاء ولا يجوز قتل صيد الحرم ولا قطع شجرة والمحل والمهرم فى ذلك سواء

### ﴿كتاب البيوع وغيرها من المعاملات﴾

البيع ثلاثة أشياء بيع عين مشاهدة بخائن وبيع شئ موصوف فى الذمة بخائن اذا وجدت الصفة على ما وصف به وبيع عين غائبة لم تشهد فلا يجوز ويصح بيع كل طاهر منتفع به مملوك ولا يصح بيع عين نجسة ولا مالا منتفعه فيه

### ﴿فصل فى الربا فى الذهب والفضة والمطعمات ولا

يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك الا

متماثلا نقدا ولا يصح ما ابتاعه حتى يقبضه ولا

بيع اللحم بالحيوان ويجوز بيع الذهب بالفضة

متفاضلا نقدا وكذلك المطعمات لا يجوز بيع

الجنس منها بجنسها الا متماثلا نقدا ويجوز بيع الجنس

منها بغيره متفاضلا نقدا ولا يجوز بيع الغرر

﴿فصل فى المتبايعان بالخيار والمختار مالم يتفرقا

ولم يخرأ الاخر فورا سطة حقه من الخيار وبني الحق للاخر (ولهما) أى المتبايعين وكذا الاحد هما اذا وافقه الاخر (أن يشترطا الخيار) في أنواع البيع (الى ثلاثة أيام) وتحتسب من العقد لامن التفرق فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشترطة بطل العقد (واذا وجد بالمبيع عيب) موجود قبل القبض تنقص به القيمة أو العين نقصا بقوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وابقه (فلا يشتري رده) أى المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة) المنفردة عن الشجرة (مطلقا) أى عن شرط القطع (الا بعد بدو) أى ظهور (صلاحها) وهو فيما يتلون انتهاء حالها الى ما يقصد منها غالبا كخلاوة قصب وجوهره رمان ولين تين وفيما يتلون بان يأخذ في حجرة أو سودا أو صفرة كالعنب والاحاص والبلح أما قبل بدو الصلاح فلا يصح بيعها مطلقا لامن صاحب الشجرة ولا من غيره الا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الأخضر في الأرض الا بشرط قطعها أو قلعه فان بيع الزرع مع الأرض أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع غرا أو زرا لم يبد صلاحه لزمه سقيه قدر ما تنمو به الثمرة وتسلم عن التلف سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل (ولا) يجوز (بيع ما فيه الرابح منه رطبيا) بسكون الطاء المهمة وأشار بذلك الى أنه يعتبر في بيع الرقيات حالة الكمال فلا يصح مثلا بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف مما سبق قوله (الا اللبن) أى فانه يجوز بيع بعضه ببعض قبل تحجينه وأطلق المصنف اللبن فشمّل الحليب والرائب والحض والحامض والمغبار في اللبن الكيل حتى يصح بيع الرائب الحليب كبلان وتفاوتا وزنا

(فصل) في أحكام السلم وهو السلف لغة بمعنى واحد وشرا يبيع شئ موصوف في الذمة ولا يصح الا بإيجاب وقبول (ويصح السلم حالا ومؤجلا) فان أطلق السلم انعقد حالا في الاصح وانما يصح السلم (فيما) أى في شئ (تكامل فيه خمس شرائط) أحدها (أن يكون) المسلم فيه (مضبوطا بالصفة) التي يختلف بها الغرض في المسلم فيه بحيث ينتق بالصفة الجهالة فيه ولا يكون ذكر الارصاف على وجه يؤدي لغيره الوجود في المسلم فيه كأولئك كاربو جارية وأختها أو ولدها (و) الثاني (أن يكون) جنسا لم يختلط به غيره) فلا يصح السلم في المختلط المقصود الاجزاء التي لا تنضبط كهرسة ومجرون فان انضبطت أجزاؤه صح السلم فيه كجنين والشرط الثالث مذكور في قوله (ولم تدخله النار ل حالته) أى بان دخلته لطح أو شئ فان دخلته النار للتمييز كالعسل والسمن صح السلم فيه (و) الرابع (أن لا يكون) المسلم فيه (معينا) بل دينا فلو كان معينا كسملت اللبن هذا الثوب مثلا في هذا العبد فليس بسلم قطعا ولا ينعد أيضا به في الاظهر (و) الخامس (أن لا يكون) (من معين) كاسلمت السك هذا الدرهم في صاع من هذه الصبرة (ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ ويصح السلم بثمانية شرائط الاول مذكور في قول المصنف (وهو أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم في رقيق مثلا نوعه كتركي أو هندي وذكره كورنه أو أوثنه وسنه تقر بيا وقده طولا أو قصرا أو ربعة ولونه كأيض ويصف بياضه بسمرة أو شقرة ويذكر في الابل والبقر والغنم والحيسل والبالغ والحبر الذكور والافوثة والسن واللون والنوع ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والافوثة والسن ان عرف ويذكر في الثوب الجنس كقطن أو كان أو حرير والنوع كقطن عراقي والطول والعرض والغلظ والدفقة والصفاقة والرقعة والنعمونة والخشونة ويقاس بهذه الصور غيرهما ومطلق السلم في الثوب يحمل على الخام لا المقصور (و) الثاني (أن يذكرة بدينه بما ينفي الجهالة عنه) أى أن يكون المسلم فيه معلوم القدر كبلان في مكيل ووزن في موزون وعدا في معدود وذراعي في مذرورع والثالث

ولهما أن يشترطا الخيار الى ثلاثة أيام واذا وجد بالمبيع عيب فلا يشتري رده ولا يجوز بيع الثمرة مطلقا الا بعد بدو صلاحها ولا يبيع ما فيه الرابح منه رطبيا الا اللبن

فصل في السلم حاله ومؤجلا فيما تكامل فيه خمس شرائط أن يكون مضبوطا بالصفة وأن يكون جنسا لم يختلط به غيره ولم تدخله النار ل حالته وأن لا يكون معينا ولا من معين ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط وهو أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف فيها الثمن وأن يذكرة بدينه بما ينفي الجهالة عنه

وان كان مؤجلا ذكر  
وقت محله وان يكون  
موجودا عند الاستحقاق  
في الغالب وأي يذكر  
موضع قبضه وأن يكون  
الثلث معلوما وأن يتقاضا  
قبل التفرق وأن يكون  
عقد السلم ناجزا لا يدخله  
خيار الشرط

﴿فصل﴾ وكل ما جاز بيعه  
جاز رهنه في الدينون اذا  
استقر ثبوتها في الذمة  
وللراهن الرجوع فيه مالم  
يقبضه ولا يضمنه المرتهن  
الا بالتعدي وإذا قضى  
بعض الحق لم يخرج شيء  
من الرهن حتى يقضى  
جميعه

﴿فصل﴾ والجور على ستة  
الصبي والمجنون والسفيه  
المبذر لماله والمفلس الذي  
ارتكبته الدينون والمريض  
فيمارزاد على الثلث والعبد  
الذي لم يؤذن له في التجارة  
وتصرف الصبي والمجنون  
والسفيه غير صحيح وتصرف  
المفلس يصح في ذمته  
دون أعيان ماله وتصرف  
المريض فيما زاد على  
الثالث موقوف على اجازة  
الورثة من بعده وتصرف  
العبد يكون في ذمته يتبع  
به بعد عتقه

مذكور في قول المصنف (وان كان) السلم (مؤجلا ذكر) العاقد (وقت محله) أي الاجل كشهري  
كذا قالوا أجل السلم بقدم زيد مثلا لم يصح (و) الرابع (أن يكون) السلم فيه (موجودا عند  
الاستحقاق في الغالب) أي استحقاق تسليم المسلم فيه فلو أسلم قهرا لا يوجد عند المحل كطبق في  
التسليم يصح (و) الخامس (أن يذكر موضع قبضه) أي محل التسليم ان كان الموضع لا يصلح له  
أو صلح له ولكن لحله الى موضع التسليم مؤنة (و) السادس (أن يكون الثلث معلوما) بالقدر أو بالرؤية  
له (و) السابع (أن يتقاضا) أي المسلم والمسلم اليه في مجلس العقد (قبل التفرق) فلو تفرق قبل قبض  
رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه ففيه خلاف تقرير الصفة والمعتبر القبض الحقيقي  
فلو أحال المسلم رأس مال السلم وقبضه المحتال وهو المسلم اليه من المال عليه في المجلس لم يكف  
(و) الثامن (أن يكون عقد السلم ناجزا لا يدخله خيار الشرط) بخلاف خيار المجلس فانه يدخله  
﴿فصل﴾ في أحكام الرهن وهو واقعة الثبوت وشرعا جعل عين ماله وثيقة يدين يستوفى منها عند  
تعذر الوفاء ولا يصح الرهن الا بإيجاب وقبول وشرط كمال من الراهن والمرتهن أن يكون مطابق  
التصرف وذكر المصنف ضابط المرهون في قوله (وكل ما جاز بيعه جاز رهنه في الدينون اذا استقر  
ثبوتها في الذمة) واحدة ترز المصنف بالدينون عن الاعيان فلا يصح الرهن عليها كعين مضمونة  
ومستغارة ونحوهما من الاعيان المضمونة واحترز باستقره من الدينون قبل استقرارها كدين السلم  
وعن الثلث مدة الخيار (وللراهن الرجوع فيه مالم يقبضه) أي المرتهن فاق قبض العين المرهونة بمن  
يصح اقباضه لزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه والرهن وضعه على الامانة (و) حيث لا  
لا يضمنه المرتهن الا بالتعدي) فيه ولا سقط بقلقه شيء من الدين ولو ادعى قلقه ولم يذكره ياتلفه  
صدق بيمينه فان ذكره سببا ظاهرا لم يقبل الا بيمينه ولو ادعى المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل  
الا بيمينه (واذا قضى) المرتهن (بعض الحق) الذي على الراهن (لم يخرج) أي لم ينقل (شيء من الرهن  
حتى يقضى جميعه) أي الحق الذي على الراهن

﴿فصل﴾ في جبر السفيه والمفلس (والجور) لقلة المنع وشرعا منع التصرف في المال بخلاف التصرف  
في غيره كالطلاق فينفذ من السفيه وجعل المصنف الجور (على ستة) من الأشخاص (الصبي  
والمجنون والسفيه) وفسره المصنف بقوله (المبذر لماله) أي يصرفه في غير مصارفه (والمفلس) وهو  
لغة من صار ماله فلوسا ثم كنى به عن قلة المال أو عدمه وشرعا الشخص (الذي ارتكبته الدينون)  
ولا يني ماله بدينة أو دينونه (والمريض) المخوف عليه من مرضه والجور عليه (فيمارزاد على الثلث) وهو  
ثلث التركة لأجل حق الورثة هذا ان لم يكن على المريض دين فان كان عليه دين يستغرق ركنه جحر  
عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده  
وسكت المصنف عن أشياء من الجور المذكورة في المطولات منها الجور على المرتد لحق المسلمين ومنها  
الجور على الراهن لحق المرتهن (وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع  
ولا شراء ولا هبة ولا غيرها من التصرفات وأما السفيه فيصح نكاحه باذن وليه (وتصرف المفلس  
يصح في ذمته) فلو باع سلما طعاما أو غيره أو اشترى كلامه أو ثمن في ذمته صح (دون) تصرفه في  
(أعيان ماله) فلا يصح تصرفه في نكاح مثلا أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المفلسة فان اختلفت  
على من لم يصح أو دين في ذمتها صح (وتصرف المريض فيما زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة)  
فان أجازوا الزائد على الثلث صح والافلا واجازة الورثة وردهم حال المرض لا يعتبران وانما يعتبر  
ذلك (من بعده) أي من بعد موت المريض واذا أجاز الوارث ثم قال انما أجزت لظني أن المال قليل  
وقد بان خلافة صدق بيمينه (وتصرف العبد) الذي لم يؤذن له في التجارة (يكون في ذمته) ومعنى كونه  
في ذمته أنه (يتبع به بعد عتقه) اذا هتق وان أذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك الاذن

\* (فصل) في الصلح وهو لغة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل به قطعها (ويصح الصلح مع الاقرار) أي اقرار المدعى عليه به (في الأموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أفضى اليها) أي الأموال من ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان) ابراء ومعاضة فالابراء أي صلحه (اقتصاره من حقه) أي ديبته (على بعضه) فاذا صالحه من الألف الذي له في ذمة شخص على خمسمائة منها فكأن قال له أعطني خمسمائة وأبرأتك من خمسمائة (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تعليقه) أي تعليق الصلح بمعنى الابراء (على شرط) كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد صالحا الخ (والمعاضة) أي صلحها (عدوله عن حقه الى غيره) كان ادعى عليه داراً أو شقة قصاصاً أو أقله بذلك وصالحه منها على معين كذوب فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) فكانه في المثال المذكور باعه الدار بالتوب وحينئذ ثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو صالحه على بعض العين المدعاة فهو منه لبعضها المتروك منها فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في بابها ويسمى هذا صلح الحطيطة ولا يصح بلفظ البيع للبعض المتروك كان يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز للإنسان) المسلم (أن يشرع) يضم أوله وكسر ما قبل آخره أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضاً الجناح وهو اخراج خشب على جدار (في) هوا (طريق نافذ) ويسمى أيضاً الشارح (بحيث لا يتضرر المار به) أي الروشن بل يرفع بحيث يمر تحته المار التام الطويل منتصباً واعتبر المارودي أن يكون على رأسه الحولة الغالبة وان كان الطريق النافذ يمر فرسان وقوافل فليرفع الروشن بحيث يمر تحته الحمل على البعير مع أخشاب المظلة الكائنة فوق الحمل أما الذي فيمنع من اشراع الروشن والسباط وان جازله المارودي الطريق النافذ (ولا يجوز) اشراع الروشن (في الدرب المشترك) الا باذن الشركاء (في الدرب والمراد بهم من نفذ باب داره منهم الى الدرب وليس المراد بهم من لاصقه منهم جداره بل نفوذ باب اليه وكل من الشركاء يستحق الانتفاع من باب داره الى رأس الدرب دون ما يلي آخر الدرب (ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخيرها) أي الباب (الا باذن الشركاء) بحيث منعه ولم يجوز تأخيرها وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب عمال صح

\* (فصل) في الحوالة بفتح الحاء وحكى كسرها وهي لغة التحول أي الانتقال وشرعاً نقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه (وشروط الحوالة أربعة) أحدها (رضا المحيل) وهو من عليه الدين لا المحال عليه فانه لا يشترط رضاه في الأصح ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه (و) الثاني (قبول المحال) وهو مستحق الدين على المحيل (و) الثالث (ككون الحق) المحال به (مستقراً في الذمة) والتقييم بالاستقرار موافق لما قاله الرافعي لكن النووي استدل عليه في الروضة وحينئذ فالمعتبر في دين الحوالة أن يكون لازماً أو يؤل الى اللزوم (و) الرابع (اتفاق ما) أي الدين الذي (في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس) والقدر (والنوع والحلول والتأجيل) والعقبة والتكسير (وتبرأهما) أي الحوالة (ذمة المحيل) أي عن دين المحال وتبرأ أيضاً المحال عليه عن دين المحيل ولينقل حق المحال الى ذمة المحال عليه حتى لو عذر أخذه من المحال عليه بفلس أو سحر للدين ونحوه لم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه مفلساً عند الحوالة وجهله المحال فلا رجوع له أيضاً على المحيل

\* (فصل) في الضمان وهو مصدرة ضمانا اذا اكفله وشرعاً التزام ما في ذمة الغير من المال وشرط الضامن أن يكون فيه أهلية التصرف (ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة اذا علم قدرها) والتقييم بالاستقرة بشكل عليه صحة ضمان الصداق قبل الدخول فانه حينئذ غير مستقر في الذمة ولهذا لم يعتبر الرافعي والنووي الا كون الدين ثابتاً لازماً وخرج بقوله اذا علم قدرها الديون الجوهولة فلا يصح ضمانها كما سيأتي (ولصاحب الحق) أي الدين (مطالبة من شاء من الضامن

\* (فصل) \* ويصح الصلح مع الاقرار في الأموال وما أفضى اليها وهو نوعان ابراء ومعاضة فالابراء اقتصاره من حقه على بعضه ولا يجوز تعليقه على شرط والمعاضة عدوله عن حقه الى غيره ويجوز عليه حكم البيع ويجوز للإنسان أن يشرع روشناً في طريق نافذ بحيث لا يتضرر المار به ولا يجوز في الدرب المشترك الا باذن الشركاء ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخيرها الا باذن الشركاء

\* (فصل) \* وشروط الحوالة أربعة رضا المحيل وقبول المحال وكون الحق مستقراً في الذمة واتفاق ما في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس والنوع والحلول والتأجيل وتبرأهما ذمة المحيل

\* (فصل) \* ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة اذا علم قدرها ولصاحب الحق مطالبة من شاء من الضامن

والمضمون عنه) وهو من عليه الدين وقوله (إذا كان الضمان على ما بيننا) ساقط في أكثر نسخ المتن  
(وإذا غرم الضامن رجوع على المضمون عنه) بالشرط المذكور وفي قوله (إذا كان الضمان  
والقضاء) أي كل منهما (بأذنه) أي المضمون عنه ثم صرح بعفوه وقوله سابقا إذا علم قدرها بقوله هنا  
(ولا يصح ضمان المجهول) كقوله بيع فلانا كذا وعلى ضمان الثمن (ولا) ضمان (مالم يجب) كضمان  
مائة تجب على زيد في المستقبل (الأدرك المبيع) أي ضمان أدرك المبيع بان يضمن للمشتري الثمن  
ان خرج المبيع مستحقا أو يضمن للبائع المبيع ان خرج الثمن مستحقا  
\*(فصل) في ضمان غير المال من الأبدان \* ويسمى كفالة الوجه أيضا وكفالة البدن كما قال  
(والكفالة بالبدن جائزة إذا كان على المكفول به) أي بدنه (حق لا دمي) كفصاص واحد قدف  
وخرج بحق الآدمي حق الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدن من عليه حق الله تعالى كخدا مرفوعة وحذو  
وحذو زناو يبرأ المكفيل بنساي المكفول ببدنه في مكان التسليم بلا حائل يمنع المكفول له عنه وأما مع  
وجود الحائل فلا يبرأ المكفيل

\*(فصل) في الشركة \* وهي لغة الاختلاط وشرعا تبوت الحق على جهة الشيوع في شيء واحد لاثنين  
فاكثر (وللشركة خمس شرائط) الأول (ان تكون) الشركة (على ناض) أي نقد (من الدراهم  
والدنانير) وان كانا مغشوشين واستمرروا وجهما في البلد ولا تصح في تبرولي وسبائك وتكون الشركة  
أيضا على المثل كالحطبة لا المتقوم كالعروض من الثياب ونحوها (و) الثاني (أن يتفقا في الجنس  
والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم ولا في صحاح ومم كسرة ولا في حنطة بيضا وجراء  
(و) الثالث (أن يخطا المالين) بحيث لا يميزان (و) الرابع (أن يأذن كل واحد منهما) أي  
الشريكين (لصاحبه في التصرف) فإذا أذن له فيه تصرف بلا ضرر فلا يبيع كل منهما ما يشاء ولا يغير  
نقد البلد ولا يغير فاحش ولا يسافر بالمال المشترك إلا بإذن فان فعل أحد الشريكين ما نهى عنه لم  
يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه فلا تفرق الصفقة (و) الخامس (أن يكون الربح والخسران على  
قدر المالين) سواء تساوى الشريكان في العمل في المال المشترك أو تفاوتا فيه فان شرطا التساوي  
في الربح مع تفاوت المالين أو عكسه لم يصح والشركة عقد جائز من الطرفين (و) حيثئذ للملك واحد  
منهما (أي الشريكين) فسخها متى شاء) وينعزلان عن التصرف بفسخهما (ومتى مات أحدهما)

أوجب أو أغنى عليه (بطلت) تلك الشركة

\*(فصل) في أحكام الوكالة \* وهي بفع الواو وكسرها في اللغة التفويض وفي الشرع تفويض  
شخص شيئا له فعه مما يقبل النيابة إلى غيره ليقوله حال حياته وخرج بهذا القيد الإيهام وذكر  
المصنف ضابط الوكالة في قوله (وكل ما جاز للأنسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل) فيه  
غيره (أو يوكل فيه) عن غيره فلا يصح من صبي أو مجنون أن يكون موكلا ولا وكيلًا بشرط الموكل  
فيه أن يكون قابلا للنيابة فلا يصح التوكيل في عبادة بدنية إلا الحج وتفرقة الزكاة مثلا وأن يملكه  
الموكل فلو وكل شخصه في بيع عبده سمي له أو في طلاق امرأته سمي له باطل (والوكالة عقد جائز)  
من الطرفين (و) حيثئذ لكل منهما (أي الموكل والوكيل) فسخها متى شاء وتنفسخ (الوكالة بعوت  
أحدهما) أو جنونه أو اغماؤه (والوكيل أمين) وقوله (فيما يقبضه وفيما يصرفه) ساقط في أكثر  
النسخ (ولا يضمن) الوكيل (إلا بالتفريط) فيما وكل فيه ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض  
غنه (ولا يجوز) للوكيل وكالة مطلقة (أن يبيع ويشترى إلا بثلاثة شرائط) أحدها (أن يبيع  
يضمن المثل) لا بدونه ولا يغب فاحش وهو مالا يحتمل في الغالب (و) الثاني (أن يكون) غن المثل  
(نقدا) فلا يبيع الوكيل نسيئة وان كان قدر غن المثل والثالث أن يكون النقد (بنقد البلد) فلو  
كان في البلد نقد ان باع بالاغلب منهما فان استويا باع بالانفع للموكل فان استويا تخير ولا يبيع

والمضمون عنه إذا كان  
الضمان على ما بيننا وإذا  
غرم الضامن رجوع على  
المضمون عنه إذا كان  
الضمان والقضاء بأذنه ولا  
يصح ضمان المجهول ولا  
مالم يجب الأدرك المبيع  
\*(فصل) والكفالة  
بالبدن جائزة إذا كان على  
المكفول به حق لا دمي  
\*(فصل) وللشركة خمس  
شرائط أن تكون على  
ناض من الدراهم والدنانير  
وأن يتفقا في الجنس  
والنوع وأن يخطا المالين  
وأن يأذن كل واحد منهما  
لصاحبه في التصرف وأن  
يكون الربح والخسران على  
قدر المالين ولكل واحد  
منهما فسخها متى شاء متى  
مات أحدهما بطلت  
\*(فصل) وكل ما جاز  
للأنسان ان تصرف فيه  
بنفسه جاز له أن يوكل أو  
يتوكل فيه والوكالة عقد جائز  
ولكل منهما فسخها متى  
شاء وتنفسخ بعوت أحدهما  
والوكيل أمين فيما يقبضه  
وفيما يصرفه ولا يضمن  
إلا بالتفريط ولا يجوز أن  
يبيع ويشترى إلا بثلاثة  
شرائط أن يبيع يضمن  
وأن يكون نقد بنقد البلد

بالفلس وان راجت رواج النقود (ولا يجوز أن يبيع) الوكيل ببيعاً مطلقاً (من نفسه) ولا من ولده الصغير ولو صرح الموكل للوكيل في البيع من الصغير كما قاله المتولي خلافاً للبغوي والاصح أنه يبيع لايه وان علا ولا يبيعه البائع وان سفل ان لم يكن سفيهاً ولا مجنوناً فان صرح الموكل بالبيع منهم اصح جزماً (ولا يقر) الوكيل (على موكله) فلو وكل شخصاً في خصوصه لم يملك الاقرار على الموكل ولا البراء من دينه ولا الصلح عنه وقوله (الاباذنه) ساقط في بعض النسخ والاصح أن التوكيل في الاقرار لا يصح

**فصل في أحكام الاقرار** وهو لغة الاثبات ومثراً اخبار بحق على المقر فخرت الشهادة لانها اخبار بحق للغير على الغير (والمقر به ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرقة والزنا (و) الثاني (حق الآدمي) كحق الدقيق لشخص (حق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الاقرار به) كأن يقول من أقرب الزنا رجعت عن هذا الاقرار أو كذبت فيه ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه (و) حق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به (و) فرق بين هذا والذي قبله بان حق الله تعالى مبني على المسامحة وحق الآدمي مبني على المشاحة (وتفتقر صحة الاقرار الى ثلاثة شرائط) أحدها (البسوغ) فلا يصح اقرار الصبي ولو مرأها ولو ابان وليه (و) الثاني (العقل) فلا يصح اقرار المجنون والمغمى عليه وزائل العقل بما بعد زفيره فان لم يعد ذكركم كالسكران (و) الثالث (الاختيار) فلا يصح اقرار مكره بما أكره عليه (وان كان) الاقرار (بما اعتبر فيه شرط رابع وهو الرشيد) والمراد به كون المقر مطلق التصرف واحترز المصنف بعمال عن الاقرار بغيره كطلاق وظهار ونحوهما فلا يشترط في المقر بذلك الرشيد بل يصح من الشخص السفه (واذا أقر) الشخص (بجهول) كقوله لقفلان على شئ (رجع) بضم أوله (اليه) أي المقر (في بيانه) أي المجهول فيقبل تفسيره بكل ما يقول وان قل كفلس ولو فسر المجهول بما لا يقول لكان من جنسه كجبة خنطة أو ليس من جنسه لكن يحل اقتناؤه بكلمة مبهمة وكلمة معلم وزبل قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح ومتى أقر بمجهول وامتنع من بيانه بعد أن طوب به حبس حتى يبين المجهول فان مات قبل البيان طوب به الوارث ووقف جميع التركة (و) يصح الاستثناء في الاقرار اذا وصل به (أي وصل المقر الاستثناء بالمسئنة) منتهى فان فصل بينهما بسكون أو كلام كثير أجنبي ضرراً ما السكون اليسير كسكتة تنفس فلا يضر ويشترط أيضاً في الاستثناء أن لا يستغرق المسئنة منتهى فان استغرقه نحو زيد على عشرة الا عشرة ضرر (وهو) أي الاقرار (في حال الصحة والمرض سواء) حتى لو أقر شخص في صحته بدين لزيد وفي مرضه بدين لعمر ولم يقدم الاقرار الاول وحينئذ فيقسم المقر به بينهما بالسوية

**فصل في أحكام العارية** وهي بتشديد الياء في الاصح مأخوذة من عار اذا ذهب وحقيقتهما الشرعية اباحة الانتفاع من أهل التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على المتبرع وشرط المعبر عنه تبرعه وكونه مالكاً للمنفعة ما يعبره فن لا يصح تبرعه كصبي ومجنون لا تصح عارته ومن لا يملك المنفعة كاستعير لا تصح عارته الاباذن المعبر وذكر المصنف ضابط المعارف قوله (وكل ما يمكن الانتفاع به) منفعة مباحة (مع بقاء عينه) جازت عارته (نخرج عياحة آله الله ولا تصح عارته) وببقاء عينه عارة الشعلة للوقود ولا تصح وقوله (اذا كانت منفعة آثاراً) مخرج للمنافع التي هي أعيان كاهارة شاة اللبن أو ثمرة لثمرتها ونحو ذلك فانه لا يصح فلو قال لشخص خذ هذه الشاة فقد أجبحت درها ونسلها فالاباحة محكية والشاة عارية (وتجوز العارية مطلقاً) من غير تقييد بوقت (ومقيداً) بجهة أي بوقت كاهرتك هذا الثوب شهراً وفي بعض النسخ وتجوز العارية مطلقاً ومقبدة بجهة ولا معبر الرجوع في كل منهما متى شاء (وهي) أي العارية اذا تلفت بالاستعمال مأذون فيه (مضمونة على المستعير بقيتها يوم تلفها) لا بقيتها يوم قبضها ولا باقية القيم فان تلفت بالاستعمال مأذون فيه

ولا يجوز أن يبيع من نفسه  
ولا يقر على موكله الاباذنه  
فصل في المقر به ضربان  
حق الله تعالى وحق الآدمي  
حق الله تعالى يصح الرجوع  
فيه عن الاقرار به وحق  
الآدمي لا يصح الرجوع  
فيه عن الاقرار به وتفتقر  
صحة الاقرار الى ثلاثة  
شرائط البسوغ والعقل  
والاختيار وان كان بعمال  
اعتبر فيه شرط رابع وهو  
الرشيد واذا أقر بمجهول  
رجع اليه في بيانه ويصح  
الاستثناء في الاقرار اذا  
وصل به وهو في حال الصحة  
والمرض سواء

\* فصل في كل ما أمكن  
الانتفاع به مع بقاء عينه  
جازت عارته اذا كانت  
منافعة آثاراً وتجوز العارية  
مطلقاً ومقبدة بجهة وهي  
مضمونة على المستعير بقيتها  
يوم تلفها

كأجرة ثوب للبسه فانسحق أو أغرق بالاستعمال فلا ضمان

**(فصل ١٠)** في أحكام الغصب \* وهو لغة أخذ الشيء ظلماً بمجاهرة وشرعاً الاستيلاء على حق الغير عدواناً ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في حق ما يصح غصبه به مما ليس بمالك كالمدينة ونرج بعدوانا الاستيلاء به قد (ومن غصب مالاً لا حد له ردّه) لما لا يملك ولو غرم على ردّه أضعاف قيمته (و) لزمه أيضاً (أرض نقصه) أن نقص كمن غصب ثوباً فلبسه أو نقص من غير لبس (و) لزمه أيضاً (أجرة مثله) أمالو نقص المصنوب برخص سعره فلا يضمنه الغاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن غصب مالاً امرئ أجبر على ردّه (فإن تلف) المصنوب (ضمنه) الغاصب (بمثله) إن كان له (أي المصنوب) (مثل) والأصح أن المثل ما حصره كبل أو وزن أو جاز السليم فيه كحاس وقطن لا عابسة ومجنون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله (أو ضمنه) بضمه (أنه لم يكن له مثل) بأن كان متقوماً واختلفت قيمته (أكثر ما كانت من يوم الغصب إلى يوم التلف) والعبرة في القيمة بالنقص الغالب فإن غلب نقصان وتساوا يقال الرافعي عين القاضى واحداً منهما

**(فصل ١١)** في أحكام الشفعة \* وهي بكون الفاعل بعض الفقهاء بضمها ومعناها لغة الضم وشرعاً حق ثلث قهري ثبت للشرى القديم على الشريكين الحادث بسبب الشراكة بالعوض الذي ملك به وشرعت لدفع الضرر (والشفعة واجبة) أي ثابتة للشرى (بالخاطئة) أي خاطئة الشيوخ (دون) خاطئة (الجوار) فلا شفعة لجار الدار ملاصقاً كان أو غيره وانما ثبت الشفعة (فيما ينقسم) أي يقبل القسمة (دون ما لا ينقسم) كحمام صغير فلا شفعة فيه فإن أمكن انقسامه كحمام كبير يمكن جمعه جالسين ثبت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة أيضاً (في كل ما لا ينقل من الأرض) غير الموقوفة والمحسنة (كالعقار وغيره) من البناء والشجر تبعاً للأرض وانما يأخذ الشفيع شقص العقار (بالتين) الذي وقع عليه البيع (فإن كان الثمن مثلياً كجب ونقد أخذ به مثله أو متقوماً كعب ودنوب أخذ به بقيمته يوم البيع) (وهي) أي الشفعة بمعنى طلبها (على الفور) وحينئذ فليدار الشفيع إذا علم بيع الشقص بأخذه وتكون المبادرة في طلب الشفعة على العادة فلا يكف الإصرار على خلاف عادته بعد أو غيره بل الضابط في ذلك أن ما عذر توافي طلب الشفعة أسقطها والأفلا (فإن أخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) ولو كان مرید الشفعة مريضاً أو غائباً عن بلد المشتري أو محبوساً أو خائفاً من عدو فليدركه أو قدره أو لا فليشهد على الطلب فإن ترك المقدور عليه من التوكيل أو الإشهاد بطل حقه في الإظهار ولو قال الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه (وإذا تزوج) شخص (أمرأة على شقص أخذه) أي أخذ (الشفيع) الشقص (بغير المثل) لتلك المرأة (وإن كان الشفعة جماعة استحقوها) أي الشفعة (على قدر) حصصهم من (الأملاك) فلو كان لأحدهم نصف عقار وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها الآخران أثلاثاً

**(فصل ١٢)** في أحكام القراض \* وهو لغة مشتق من القرض وهو القطع وشرعاً دفع المالك مالا للعامل يعمل فيه ويرجع المال بينهما (وللقراض أربعة شرائط) أحدها (أن يكون على ناض) أي نقد (من الدراهم والدنانير) الخالصة فلا يجوز القراض على تبر ولا حلي ولا مغشوش ولا عروض ومنها الفايص (و) الثاني (أن يأذن رب المال للعامل في التصرف) إذا (مطلقاً) فلا يجوز للمالك أن يضيق على العامل التصرف كقوله لا تشتر شيئاً حتى تشاورني أو لا تشتر إلا الخنطة البيضاء مثلاً ثم عطف المصنف على قوله سابقاً مطلقاً قوله هنا (أو فيما) أي من التصرف في شيء (لا ينقطع وجوده غالباً) فلو شرط عليه شراء شيء يتدرج وجوده كالخيل البلق لم يصح (و) الثالث (أن يشترط له جزءاً معلوماً من الربح) (جزءاً معلوماً من الربح) كمنصفه أو ثلثه فلو قال المالك

**(فصل ١٣)** \* ومن غصب مالاً لا حد له ردّه وأرض نقصه وأجرة مثله فإن تلف ضمنه بمثله إن كان له مثل أو بقيته إن لم يكن له مثل أكثر ما كانت من يوم الغصب إلى يوم التلف

**(فصل ١٤)** \* والشفعة واجبة بالخاطئة دون الجوار فيما ينقسم دون ما لا ينقسم وفي كل ما لا ينقل من الأرض كالعقار وغيره بالتين الذي وقع عليه البيع وهي على الفور وإن أخرها مع القدرة عليها بطلت وإذا تزوج امرأة على شقص أخذه الشفيع بغير المثل وإن كان الشفعة جماعة استحقوها على قدر الأملاك

**(فصل ١٥)** \* وللقراض أربعة شرائط أن يكون على ناض من الدراهم والدنانير وأن يأذن رب المال للعامل في التصرف مطلقاً أو فيما لا ينقطع وجوده غالباً وأن يشترط له جزءاً معلوماً من الربح

للعامل فارضنتك على هذا المال على أن لك فيه شركة أو نصيبا منه فسد القراض أو على أن الرجح يفتنا  
صح ويكون الرجح نصفين (و) الرابع (أن لا يقدر) القراض (بعدة) معلومة كقوله فارضنتك سنة  
وأن لا يعلق بشرط كقوله إذا جازأ من الشهر فارضنتك والقراض أمانة (و) حينئذ (لا ضمان على  
العامل) في مال القراض (الابعدوان) وفي بعض النسخ بالعدد وان (وإذا حصل) في مال القراض  
(رجح وخسران جبر الخسران بالرجح) واعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين فليس كل من المالك  
والعامل فسخه

**فصل** في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشرعا دفع الشخص نخلا أو شجرة عنب لمن  
يتعهده بسقي وتربية على أن له قدرا معلوما من ثمره (والمساقاة جائزة على) شيتين فقط (النخل  
والكروم) فلا تجوز المساقاة على غيرهما كتين ومشمش وتصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه  
والصبي ومجنون بالولاية عليهم ما عدا المصلحة وصبيها سابقين على هذا النخل بكذا أو سلمته اليك  
لتعهده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (ولها) أي للمساقاة (شرطان) أحدهما (أن يقدر) ها  
المالك (بعدة معلومة) كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح (و) الثاني (أن يعين)  
المالك (للعامل جزأ معلوما من الثمرة) كنصفها أو ثلثها أو ثلثها أو ثلثها للمالك للعامل على أن ما فتح الله به  
من الثمرة يكون بيننا صح وحل على المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (عمل يعود نفعه  
إلى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شئ من طلع الذكور في طلع الاناث (فهو على العامل) (و) الثاني  
(عمل يعود نفعه إلى الأرض) كنصب الدوالي وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن  
يشترط المالك على العامل شيئا من أعمال المساقاة كحفر النهر ويشترط انفراد العامل بالعمل  
فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم أن عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج  
الثمر مستحقا كأن أوصى بثمرة النخل المساقى عليها فله العمل على رب المال أجرة المثل لعمله

**فصل** في أحكام الاجارة وهي بكسر الهمزة في المشهور وحكى ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشرعا  
عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وشرط كل من المؤجر والمستأجر  
الرشد وعدم الاكراه وخرج بمعلومة الجعالة وبمقصودة استئجار نقاحه لشهها وبقابلة  
للبذل منفعة البضع فالعقد عليها يسمى اجارة بالاباحة اجارة الجوارى للوطء وبالعوض الاجارة  
وبمعلوم عوض المساقاة ولا تصح الاجارة بالايحاب كاستئجارك لقبول كاستأجرت وذكر المصنف  
ضابط ما تصح اجارته بقوله (وكل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاستئجار دار للسكنى ودابة  
للكوب (صحت اجارته) والا فلا ولصحة ما ذكره شروط كرها بقوله (إذا قدرت منفعة باحد  
أمرين) اما (عدة) كاستئجار هذه الدار سنة (أو عمل) كاستأجرك لتخيط لي هذا الثوب وتجب  
الاجرة في الاجارة بنفس العقد (وإطلاقها يقتضي تجميل الاجرة إلا أن يشترط) فيها (التأجيل)  
فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ (ولا تبطل الاجارة بموت أحد المتعاقدين) أي المؤجر والمستأجر  
ولا بموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت إلى انقضاء مدتها ويقوم وارث المستأجر مقامه  
في استيفاء منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين المستأجرة) كأنه دام الدار وموت  
الدابة المعينه وتبطل الاجارة بما ذكره بالنظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في  
الاظهار بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار أجرة المثل فتقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية  
فإذا قيل كذا يؤخذ بتلك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانفساخ في الماضي مقيدهما  
بعد قبض العين المؤجرة وبعد مضي مدة اجرة والا انفسخ في المستقبل والماضي وخرج بالمعينة  
ما إذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة فان المؤجر إذا حضرها ومات في أثناء المدة فلا تنفسخ الاجارة  
بل يجب على المؤجر ابدائها واعلم أن يد الاجير على العين المؤجرة يد أمانة (و) حينئذ (لا ضمان على

وأن لا يقدر عدة ولا  
ضمان على العامل إلا  
بعدوان وإذا حصل رجح  
وخسران جبر الخسران  
بالرجح

(فصل) والمساقاة جائزة  
على النخل والكروم ولها  
شرطان أحدهما أن يقدر  
بعدة معلومة والثاني أن يعين  
للعامل جزأ معلوما من الثمرة  
ثم العمل فيها على ضربين  
عمل يعود نفعه إلى الثمرة  
فهو على العامل وعمل يعود  
نفعه إلى الأرض فهو على  
رب المال

(فصل) وكل ما أمكن  
الانتفاع به مع بقاء عينه  
صحت اجارته إذا قدرت  
منفעתه باحد أمرين عدة  
أو عمل وإطلاقها يقتضي  
تجميل الاجرة إلا أن يشترط  
التأجيل ولا تبطل الاجارة  
بموت أحد المتعاقدين  
وتبطل بتلف العين المستأجرة  
ولا ضمان على

الاجير (الابعدوان) فيها كأن ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصاً أنقل منه  
 (فصل) في أحكام الجعالة \* وهي بثلاث الجسيم ومعناها لغة ما يجعل لشخص على شيء يفعله وشروط  
 التزام مطلق التصرف عوضاً معلوماً على عمل معين أو مجهول للمعين أو غيره (والجعالة جائزة) من  
 الطرفين طرف الجاعل والمجبول له (وهو أن يشترط في رد ضلته عوضاً معلوماً) كقول مطلق التصرف  
 من رد ضلتي فله كذا (فإذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض المشروط) له

(فصل) في أحكام المخابرة \* وهي عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل  
 (وإذا دفع) شخص (إلى رجل أرضاً ليزرعها أو شرط له جزأه معلوماً من ربه الميجز) ذلك لكن النوى  
 تبعاً لابن المنذر اختار جواز المخابرة وكذا المزارعة وهي عمل العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها  
 والبذر من المالك (وان أكره) أي شخص (أياها) أي أرضاً (بذهب أو فضة أو شرط له طعاماً معلوماً  
 في ذمته جاز) أمالودفع لشخص أرضاً فيها نخل كثير أو قليل فساقاه عليه وزارعه على الأرض فنجوز  
 هذه المزارعة تبعاً للمساواة

(فصل) في أحكام أحياء الموات \* وهو كإقال الرافعي في الشرح الصغير أرض لا مالك لها ولا ينتفع  
 بها أحد (وأحياء الموات جائز بشرطين) أحدهما (أن يكون المحيي مسلماً) فيسبغ له أحياء الأرض  
 الميتة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم إلا أن يتعلق بالموات حق كأن حي الإمام قطعته منه وأحياءها  
 شخص فلا يملكها إلا باذن الإمام في الأصح أما الذي والمعاهد والمستامن فليس لهم الأحياء ولو أذن  
 لهم الإمام (و) الثاني (أن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك المسلم) وفي بعض النسخ أن تكون  
 الأرض حرة والمراد من كلام المصنف أن ما كان معجوراً وهو الآن خراب فهو لمالكه ان عرف  
 مسلماً كان أو ذمياً ولا يملك هذا الخراب بالأحياء فان لم يعرف مالكه والعمارة إسلامية فهذا المعمور  
 مال ضائع أمره لرأى الإمام في حفظه أو بيعه وحفظ غنمه وان كان المعمور جاعلياً ملك بالأحياء (وصفة  
 الأحياء ما كان في العادة عمارة للمحيي) ويختلف هذا باختلاف الغرض الذي يقصده المحيي فان أراد  
 المحيي أحياء الموات مسكناً اشترط فيه تحويط البقعة ببناء محيطها بما جرت به عادة ذلك المكان من  
 آجر أو حجر أو قصب واشترط أيضاً ساقف بعضها وانصب باب وان أراد المحيي أحياء الموات زربية  
 دواب فيكني تحويط دون تحويط السكنى ولا يشترط السقف وان أراد أحياء الموات مزرعة فيجمع  
 التراب حولها ويسوى الأرض بكسح مستعمل فيها وطم منخفض وترتيب ماء لها بشق ساقية من بئر  
 أو حفرة فأن كفاها المطر المعتدل فتحج لترتيب الماء على الصحح وان أراد المحيي أحياء الموات بستاناً  
 يجمع التراب والتحويط حول أرض البستان ان جرت به عادة ويشترط مع ذلك الغرس على المذهب  
 واعلم أن الماء المختص بشخص لا يجب بذله لما شابهه غيره مطلقاً (و) أغنا (يجب بذل الماء بثلاثة  
 شرائط) أحدها (أن يفضل عن حاجته) أي صاحب الماء فان لم يفضل بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره  
 (و) الثاني (أن يحتاج إليه غيره) أما (لنفسه أو لبيعتيه) هذا إذا كان هنالك كلاً ترطاه المشابهة  
 ولا يمكن رعيه إلا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجرة (و) الثالث (أن يكون)  
 الماء في مقره وهو (مما يستخاف في بئر أو عين) فإذا أخذ هذا الماء في أناء لم يجب بذله على الصبح وحيث  
 وجب البذل للماء فالمراد به تمكين المشابهة من حضورها البئر ان لم يتضرر صاحب الماء في زرعته  
 أو ماشيته فان تضرر بورودها منعت منه واستغنى لها الرعاة كما قاله الماوردي وحيث وجب البذل  
 للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحح

(فصل) في أحكام الوقف \* وهو لغة الحبس وشراً حبس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع  
 به مع بقاء عينه وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خير تقر بها الله تعالى وشروط الواقف  
 صحة عبارته وأهلية التبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف جائز له ثلاثة

الاجير (الابعدوان)  
 (فصل) والجعالة جائزة  
 وهو أن يشترط في رد ضلته  
 عوضاً معلوماً فإذا ردها  
 استحق ذلك العوض المشروط  
 (فصل) وإذا دفع إلى  
 رجل أرضاً ليزرعها أو شرط  
 له جزأه معلوماً من ربه  
 لم يجز وان أكره أياها  
 بذهب أو فضة أو شرط له  
 طعاماً معلوماً في ذمته جاز  
 (فصل) وأحياء الموات  
 جائز بشرطين أن يكون  
 المحيي مسلماً وأن تكون  
 الأرض حرة لم يجز رعيها  
 ملك المسلم لم وصفه الأحياء  
 ما كان في العادة عمارة  
 للمحيي ويجب بذل الماء  
 بثلاثة شرائط أن يفضل  
 عن حاجته وأن يحتاج إليه  
 غيره لنفسه أو لبيعتيه  
 وأن يكون مما يستخاف  
 في بئر أو عين  
 (فصل) والوقف جائز  
 بثلاثة شرائط

شروط أحدها (أن يكون) الموقوف (مما ينتفع به مع بقاء عينه) ويكون الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح وقف آلة الله ولا وقف دراهم لزيته ولا يشترط النفع في المال فيصح وقف عبد وجحش صغيرين وأما الذي لا يتبع عينه كقطعوم وريحان فلا يصح وقفه (و) الثاني (أن يكون) الوقف (على أصل موجود ووفر لا ينقطع) فخرج الوقف على من سيولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع الأول فان لم يقل ثم الفقراء كان منقطع الأول والاخر وقوله لا ينقطع احتراز عن الوقف المنقطع الاخر كقوله وقفت هذا على زيد ثم نسله ولم يزد على ذلك وفيه طريقان أحدهما أنه باطل كمنقطع الأول وهو الذي مشى عليه المصنف لكن الراجح الصحة (و) الثالث (أن لا يكون) الوقف (في محظور) بقاء مثالة أي محرم فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد وأفهم كلام المصنف أنه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية بل انتفاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء أولا كالوقف على الأغنياء ويشترط في الوقف أن لا يكون مؤقتا كوقفت هذا سنة وأن لا يكون معاقفا كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد وقفت كذا (وهو) أي الوقف (على ما شرط الواقف) فيه (من تقديم) لبعض الموقوف عليهم كوقفت على أولادى الأورع منهم (أو تأخير) كوقفت على أولادى فاذا انقرضوا فعلى أولادهم (أو سوية) كوقفت على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناهم (أو تفضيل) لبعض الأولاد على بعض كوقفت على أولادى للذكور منهم مثل حظ الانثيين

\* (فصل) في أحكام الهبة \* وهى لغة مأخوذة من هبوب الريح ويجوز أن يكون من هب من نومه اذا استيقظ فكأن فاعله استيقظ للاحسان وهى في الشرع تعليق منجز مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولومن الاعلى فخرج بالمنجز الوصية وبالمطلق التعليق المؤقت وخرج بالعين هبة المنافع وخرج بحال الحياة الوصية ولا تصح الهبة الا بايجاب وقبول لفظا وذكرا المصنف ضابط الموهوب في قوله (وكل ما جاز بيعه جاز هبته) وما لا يجوز بيعه كجهول لا يجوز هبته الا حقيق حنطة ونحوهما فلا يجوز بيعهما ويجوز هبتهما ولا غلظ (ولا تلزم الهبة الا بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له أو الواهب قبل قبضه الهبة لم تنسخ الهبة وقام وارثه مقامه في القبض والقباض (واذا قبضها الموهوب لم يكن للواهب أن يرجع فيها الا أن يكون والدا) وان عدلا (واذا أهدى شخص شيئا) أى دارا مثلا كقوله أعمرتك هذه الدار (أو أرقبه) اياها كقوله أرقبتك هذه الدار وجعلتها لك رقبى أى ان مت قبلى عادت الى وان مت قبلك استمرت لك قبلى وقبض (كان) ذلك الشيء (للمعمر أو للمرقب) بلفظ المفعول فيها (ولورثته من بعده) وبلعوا الشرط المذكور

\* (فصل) في أحكام اللقطة \* وهى بفتح القاف اسم للشيء الملتقط ومعناها سرع مال ضائع من مالكه بسقوط أو غفلة ونحوهما (واذا وجد) شخص بالغا كان أو لا مسلما كان أو لا فاسقا كان أو لا لقطة في موات أو طريق فله أخذها وتركها (ولكن) أخذها أولى من تركها ان كان (الأخذ لها) على ثقة من القيام بها) فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها ولا يجب الاشهاد على التقاطها التملك أو حفظ وينزع القاضي اللقطة من الفاسق ويضعها عند عدل ولا يعتد تعريف الفاسق لللقطة بل يضم القاضي اليه رقبيا عدلا لعينه من الحياة فيها وينزع الولي اللقطة من يد الصبي ويعرفها بعد تعريفها لك اللقطة للصبي ان رأى المصلحة في تملكها (واذا أخذها) أى اللقطة (وجب عليه أن يعرف) في اللقطة هب أخذها (سنة أشياء وعقارها) من جلد أو خرقعة مثلا (وعقاصها) هو معنى الوعاء (ووكاهها) بالمد وهو الخيط الذى تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعدد ها ووزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة (و) أن (يحفظها) حتما (في حرز مثلها ثم) بعد ما ذكر (اذا أراد) الملتقط (علكها عرفها) بتسديد الرأى من التعريف (سنة على ابواب المساجد) عند خروج الناس

أن يكون مما ينتفع به مع بقاء عينه وأن يكون على أصل موجود ووفر لا ينقطع وأن لا يكون في محظور وهو على ما شرط الواقف من تقديم أو تأخير أو سوية أو تفضيل \* (فصل) وكل ما جاز بيعه جاز هبته ولا تلزم الهبة الا بالقبض واذا قبضها الموهوب لم يكن للواهب أن يرجع فيها الا أن يكون والدا وإذا أهدى شخص شيئا أو أرقبه كان للمعمر أو للمرقب ولورثته من بعده \* (فصل) واذا وجد لقطة في موات أو طريق فله أخذها وتركها أو أخذها أولى من تركها ان كان على ثقة من القيام بها وإذا أخذها وجب عليه أن يعرف سنة أشياء وعقارها وعقاصها ووكاهها وجنسها وعدد ها ووزنها ويحفظها في حرز مثلها ثم اذا أراد تملكها عرفها سنة على ابواب المساجد

وفي الموضع الذي وجدها فيه فان لم يجد صاحبها كان له ان يملكها بشرط الضمان واللقطة على اربعة اضرب احدها ما يبق على الدوام فهذا حكمه والثاني ما لا يبق كالطعام الرطب فهو مخير بين اكله وغرمه أو بيعه وحفظ ثمنه والثالث ما يبق بعلاج كالرطب فيفعل ما فيه المصلحة من بيعه وحفظ ثمنه أو تحفيقه وحفظه والرابع ما يحتاج الى نفقة كالحيوان وهو ضربان حيوان لا يتنع بنفسه فهو مخير بين اكله وغرم ثمنه أو تركه والتطوع بالانفاق عليه أو بيعه وحفظ ثمنه وحيوان يتنع بنفسه فان وجدته في الصحراء تركه وان وجدته في الحضر فهو مخير بين الاشياء الثلاثة فيه \* (فصل) واذا وجد لقيط بقارعة الطريق فأخذه وتربيته وكفاله واجبة على الكفاية ولا يقر الا في يد امين فان وجد معه مال انفق عليه الحاكم منه وان لم يوجد معه مال فنفقته في بيت المال \* (فصل) والوديعة امانة ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها ان كان ثم غيره والاوجب قبولها كما أطلقه جع قال في الروضة كاصلها وهذا معمول على أصل القبول دون اتلاف منفعة وحزنها (ولا يضمن) الوديعة (الا بالتعدي) فيها وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات منها أن يودع غيره بلا اذن من المالك ولا يذمر من الوديعة ومنها أن ينقلها من محلة أو دار الى أخرى دونها في الحرز (وقول المودع) بفتح

من الجماعة (وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا ابتداء السنة من وقت التعريف لا الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولا كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلا ولا وقت القبول ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض أوصافها فان بالغ فيها ضمن ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ اللقطة ليحفظها على مالكها بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترضها على المالك وان أخذ اللقطة ليملكها واجب عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئا حقيقيا لا يعرفه سنة بل يعرفه زمانا بطن أن فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فان لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له أن يملكها بشرط الضمان) لها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة بل لابد من لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللقطة فان تملكها وظهر مالكها وهي باقية وانفق على رد عينها أو بدلها فالامر فيه واضح وان تنازعوا فليطلب المالك وأراد الملتقط العدول الى بدلها أوجب المالك في الاصح وان تلفت اللقطة بعد تملكها غرم الملتقط مثله ان كانت مثلية أو قيمتها ان كانت منقومة يوم التملك لها وان نقصت بعيب فله أخذها مع الارش في الاصح (واللقطة) وفي بعض النسخ وجلة اللقطة (على اربعة اضرب احدها ما يبق على الدوام) كذهب وفضة (فهذا) أي ما سبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة (حكمه) أي حكم (مخير بين) خصمتين (أكله وغرمه) أي غرم قيمته (أو بيعه وحفظ ثمنه) الى ظهور مالكه (والثالث ما يبق بعلاج) فيه (كالرطب) والعنب (فيه عمل ما فيه المصلحة من بيعه وحفظ ثمنه أو تحفيقه وحفظه) الى ظهور مالكه (والرابع ما يحتاج الى نفقة كالحيوان وهو ضربان) أحدهما (حيوان لا يتنع بنفسه) من صغار السباع كغنم وعجل (فهو) أي ملتقطه (مخير) فيه (بين) ثلاثة أشياء (أكله وغرم ثمنه أو تركه) بلا أكل (والتطوع بالانفاق عليه أو بيعه وحفظ ثمنه) الى ظهور مالكه (و) الثاني (حيوان يتنع بنفسه) من صغار السباع كعبر وفرس (فان وجدته) الملتقط (في الصحراء تركه) وحرم التقاطه للتملك فلو أخذ للتملك ضمنه (وان وجدته) الملتقط (في الحضر فهو مخير بين الاشياء الثلاثة فيه) والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يتنع

\* (فصل) في أحكام اللقيط وهو صبي منبذ لا كافل له من أب أو جد أو ما يقوم مقامهما ويلحق بالصبي كقال بعضهم المجنون البالغ (واذا وجد لقيط) بمعنى ملقوط (بقارعة الطريق فأخذه) منها وتربيته وكفاله واجبة على الكفاية فاذا التقطه بعض ممن هو أهل لحضانة اللقيط سقط الاثم من الباقي فان لم يلقطه أحد ثم اجمعت ولو علم به واحد فقط تعين عليه ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه وأشار المصنف لشرط الملتقط بقوله (ولا يقر) اللقيط (الا بيد أمين) حر مسلم رشيد (فان وجد معه) أي اللقيط (مال أنفق عليه الحاكم منه) ولا ينفق الملتقط عليه منه الا باذن الحاكم (وان لم يوجد معه) أي اللقيط (مال فنفقته) كائنة (في بيت المال) ان لم يكن له مال عام كالوقوف على الاقطى

\* (فصل) في أحكام الوديعة فهي فسخة من ودع اذا ترك وتطلق لغة على الشيء المودع عند غير صاحبه للحفظ وتطلق شرعا على العقد المقتضى الاستحفاظ (والوديعة امانة) في يد الوديعة (ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها) ان كان ثم غيره والاوجب قبولها كما أطلقه جع قال في الروضة كاصلها وهذا معمول على أصل القبول دون اتلاف منفعة وحزنها (ولا يضمن) الوديعة (الا بالتعدي) فيها وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات منها أن يودع غيره بلا اذن من المالك ولا يذمر من الوديعة ومنها أن ينقلها من محلة أو دار الى أخرى دونها في الحرز (وقول المودع) بفتح

مقبول في ردّها على المودع وعليه أن يحفظها في حوزتها وإذا طوبى لهم أقلم بخبرها (٤١) مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن

(كتاب الفرائض والوصايا)  
والوارثون من الرجال  
عشرة الابن وابن الابن  
وان سفل والاب والجد  
وان علا والاخ وابن الاخ  
وان تراخي والعم وابن العم  
وان تباعدوا الزوج والمولى  
المعتق والوارثات من النساء  
سبع البنات وبنت الابن  
والام والجدّة والاخت  
والزوجة والمولاة المعتقة  
ومن لا يقطع بحال خمسة  
الزوجان والاخوان وولد  
الصلب ومن لا يرث بحال  
سبعة العبد والمدير وأم  
الولد والمكاتب والقائل  
والمرتد وأهل ملتين  
وأقرب العصبات الابن  
ثم ابنته ثم الاب ثم أبوه ثم  
الاخ للاب والام ثم الاخ  
للاد ثم ابن الاخ للاد  
والام ثم ابن الاخ للاد  
ثم العم على هذا الترتيب  
ثم ابنته فان عدمت  
العصبات فالمولى المعتق  
والفروض المذكورة في  
كتاب الله تعالى ستة  
النصف والربع والثلث  
والثلثان والثلث والسدس  
فالنصف فرض خمسة البنات  
وبنت الابن والاخت من  
الاب والام والاخت من  
الاب والزوج اذا لم يكن  
معه ولد والربع فرض اثنتين  
الزوج مع الولد أو ولد الابن  
وهو فرض الزوجة والزوجات  
مع عديم الولد أو ولد الابن  
والثلث فرض الزوجة

الادال (مقبول في ردّها على المودع) بكسر الهمزة والادال (وعليه) أي الوديع (أن يحفظها في حوزتها) فان لم يفعل ضمن (وإذا طوبى لها) أي الوديع بالوديع (فلن يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) فان أخرّاخرجها بعذر لم يضمن

(كتاب أحكام الفرائض والوصايا) \*

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض بمعنى التقدير والفرض شرعا اسم نصب مقدر المستحقه والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت (والوارثون من الرجال) المجمع على ارثهم (عشرة) بالاختصار وباليسط خمسة عشر وعدا المصنف العشرة بقوله (الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد وان علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والعم وابن العم وان تباعدوا الزوج والمولى المعتق) الخ ولوا جمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوج فقط ولا يكون الميت في هذه الصورة الا امرأة (والوارثات من النساء) المجمع على ارثهن (سبع) بالاختصار وباليسط عشرة وعدا المصنف السبع في قوله (البنات وبنت الابن) وان سفلت (والام والجدّة) وان علمت (والاخت والزوجة والمولاة المعتقة) الخ ولوا جمع كل النساء فقط ورث منهن خمس البنات وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة ولا يكون الميت في هذه الصورة الا رجلا (ومن لا يقطع) من الورثة (بحال خمسة الزوجان) الزوج والزوجة (والاخوان) أي الاب والام (وولد الصلب) ذكر اكر كان أو أنثى (ومن لا يرث بحال سبعة العبد) والامّة ولو عبر بالريق لكان أولى (والمدير وأم الولد والمكاتب) وأما الذي بعثه خرافات عن مال ملكه به بعضه الحر ورثته فريضة الحر وزوجته ومعتق بعضه (والقائل) لا يرث من قتله واهل ملتين فله ماله لا (والمرتد) ومثله الزنديق وهو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام (وأهل ملتين) فلا يرث مسلم من كافر ولا عكسه ويرث الكافر الكافرون اختلفت ملتهما كيهودي ونصراني ولا يرث حربي من ذمي وعكسه والمرتد لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر (وأقرب العصبات) وفي بعض النسخ والعصبة وأريد بها من ليس له حال تعصيبه منهم مقدر من المجمع على تورثهم وسبق بيانهم واعما اعتبر اسهم حال التعصيب ايدخل الاب والجد فان لكل منهم ما سهم مقدر في غير التعصيب ثم عد المصنف الاقرب في قوله (الابن ثم ابنته ثم الاب ثم أبوه ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاد ثم ابن الاخ للاد ثم العم على هذا الترتيب ثم ابنته) أي فيقدم العم للاخوان ثم للاب ثم بنو العم كذلك ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم من الاب ثم بنوهما كذلك ثم يقدم عم الجد من الابوين ثم من الاب وهكذا (فاذا عدمت العصبات) من النسب والميت عتيق (فالمولى المعتق) يرث بالعصبة ذكر اكر كان المعتق أو أنثى فان لم يوجد للميت عصبة بالنسب ولا عصبة بالولاء فخاله لبيت المال

(فصل والفروض المقدرة) وفي بعض النسخ والفروض المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لا يراد عليها ولا ينقص منها الا لعارض كالعول والسنة هي (النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس) وقد عبر الفرضيون عن ذلك بعبارات مختصرة وهي الربع والثلث والثلثان والثلثان والثلثان (فالنصف فرض خمسة البنات وبنت الابن) اذا انفرد كل منهما عن ذكر بعصبتها (والاخت من الاب والام والاخت من الاب) اذا انفرد كل منهما عن ذكر بعصبتها (والزوج اذا لم يكن معه ولد) ذكر اكر كان أو أنثى ولا ولد ابن (والربع فرض اثنتين الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان الولد منه أو من غيره (وهو) أي الربع (فرض الزوجة) والزوجة من (والزوجات مع عديم الولد أو ولد الابن) والاخص في الزوجة حذف التاء ولكن اثباتها في الفرائض حسن للتمييز (والثلث فرض الزوجة) (والزوجة من (والزوجات مع الولد أو ولد الابن) ويشتركن كلهن في الثلث (والثلثان فرض أربعة البنات) فاكتر

وبنّي الابن والاختين من الاب والام (٤٣) والاختين من الاب والثالث فرض اثنتين الام اذ لم تحجب وهو لاثنتين فصاعدا

من الاخوة والاخوات  
من ولد الام والسدس  
فرض سبعة الام مع الولد  
أو ولد الابن أو اثنتين  
فصاعدا من الاخوة  
والاخوات وهو للبعده  
عند عدم الام ولبنات الابن  
مع بنت الصلب وهو للاخت  
من الاب مع الاخت من  
الاب والام وهو فرض الاب  
مع الولد أو ولد الابن وفرض  
الجد عند عدم الاب وهو  
فرض الواحد من ولد الام  
وتسقط الجدات بالام  
والاجداد بالاب ويسقط  
ولد الام مع أربعة الولد  
وولد الابن والاب والجد  
ويسقط الاخ للاب والام  
مع ثلاثة الابن وابن الابن  
والاب ويسقط ولد الاب  
بهم ولا الثلاثة وبالاخ للاب  
والام وأربعة يعصبون  
أخواتهم الابن وابن الابن  
والاخ من الاب والام  
والاخ من الاب وأربعة  
يرثون دون أخواتهم وهم  
الاعمام وبنو الاعمام  
وبنو الاخ وعصبات المولى  
المعنى

فصل في تجوز الوصية  
بالمعلوم والمجهول وبالموجود  
والمعدوم وهي من الثلث  
فان زاد وقت على اجازة  
الورثة ولا تجوز الوصية  
لوارث الا أن يجيزها باقي  
الورثة وتصح الوصية من  
كل بالغ عاقل لمثل في  
سبيل الله تعالى وتصح

(وبنّي الابن) فكثر وفي بعض النسخ وبنات الابن (والاختين من الاب والام) فكثر (والاختين  
من الاب) فكثر وهذا عندنا نفراد كل منهن ما عن اخوته فان كان معهن ذكر فقد يرذن على الثلثين  
كالمكون عشر أو الذكر واحد فلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر من ثلثها وقد ينقص كبنيتين مع  
ابنتين (والثالث فرض اثنتين الام اذ لم تحجب) وهذا اذا لم يكن للميت ولد ولا ولدان أو اثنتان من  
اخوة وأخوات سواء كن أشقاء أو لاب أو لام (وهو) أي الثلث (للاثنتين فصاعدا من الاخوة  
والاخوات من ولد الام) ذكروا كافوا أو اثنا أو اثنتي أو البعض كذا والبعض كذا (والسدس  
فرض سبعة الام مع الولد أو ولد الابن أو اثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات) ولا فرق بين الأشقاء  
وغيرهم ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا (وهو) أي السدس (للجدة عند عدم الام) وللجدتين  
والثلاث (ولبنات الابن مع بنت الصلب) لتكتملة الثلثين (وهو) أي السدس (للاخت من الاب  
مع الاخت من الاب والام) لتكتملة الثلثين (وهو) أي السدس (فرض الاب مع الولد أو ولد الابن)  
ويدخل في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا وأبا فلبنات النصف وللأب السدس فرضا والباقي  
تعصبا (وفرض الجد) الوارث (عند عدم الاب) وقد يفرض للجد السدس أيضا من الاخوة كالمولى  
كان معه ذو فرض وكان سدس المال خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي كبنيتين وجد وثلثة أخوة  
(وهو) أي السدس (فرض الواحد من ولد الام) ذكر كان أو أنثى (وتسقط الجدات) سواء  
قرين أو معدن (بالام) فقط (و) تسقط الاجداد بالاب ويسقط ولد الام (أي الاخ للام) (مع) وجود  
(أربعة الولد) ذكر كان أو أنثى (و) مع (ولد الابن) كذلك (و) مع (الاب والجد) وان علا  
(ويسقط الاخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان (و) مع (الاب ويسقط ولد الاب)  
بأربعة (بهم ولا الثلاثة) أي الابن وابن الابن والاب (وبالاخ للاب والام وأربعة يعصبون أخواتهم)  
أي الاناث للذكر مثل حظ الانثيين (الابن وابن الابن والاخ من الاب والام والاخ من الاب) أما  
الاخ من الام فلا يعصب أخته بل لهم الثلث (ولربعة يرثون دون أخواتهم وهم الاعمام وبنو  
الاعمام وبنو الاخ وعصبات المولى المعنى) وانما نفرذوا عن أخواتهم لانهم عصبه وارثون  
وأخواتهم من ذوى الارحام لا يرثون

فصل في أحكام الوصية وسبق معناها لغة وشراؤها وأثر كتاب الفرائض ولا يشترط في  
الموصى به أن يكون معلوما وموجودا (و) حينئذ (تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول) كاللبن في  
الضرع (وبالموجود والمعدوم) كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة (وهي) أي الوصية  
(من الثلث) أي ثلث مال الموصى (فان زاد) على الثلث (وقف) الزائد (على اجازة الورثة) المطلقين  
التصرف فان أجازوا فجازتهم تنفيذ الوصية بالزائد وان ردوه بطلت في الزائد (ولا تجوز الوصية  
لوارث الا ان يجيزها باقي الورثة) المطلقين التصرف وذكر المصنف شرط الموصى في قوله (وتصح)  
وفي بعض النسخ وتجز (الوصية من كل بالغ عاقل) أي مختار حر وان كان كافرا أو مجنونا أو عابثا  
بفسه فلا تصح وصية مجنون ومغشى عليه وصبي ومكره وذكر شرط الموصى له اذا كان معينا في  
قوله (لنكلمة) أي لمن يتصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون وحمل موجود عند الوصية  
بان يفصل لاقل من ستة أشهر من وقت الوصية وخرج بعين ما اذا كان الموصى له جهة عامة فان  
الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة من مسلم أو كافر لتعبد فيها  
(وتصح) الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف للقرابة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البر  
أي كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد (وتصح الوصية) أي الايصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا  
والنظر في أمر الاطفال (الى من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل  
والحرية والامانة) واكتفى به المصنف عن العدالة فلا يصح الايصاء لاصدق من ذكر لكن الاصح

الوصية الى من اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة

\* (كتاب النكاح وما يتعلق به من الاحكام والقضايا) \*  
والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر وللعبد بين اثنتين ولا ينكح الحرامة الا بشرطين عدم صداق الحرية وخوف الغت ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرب أحدها نظره الى أجنبية لغير حاجة فغير جائز والثاني نظره الى زوجته وأتمه فيجوز أن ينظر الى ما عدا الفرج منها ما والمثلث نظره الى ذوات محارمه أو أتمه المزوجة فيجوز فيما عدا ما بين السرة والركبة والرابع النظر الى الوجه والنكاح فيجوز الى الوجه والكفين والخامس النظر للمداواة فيجوز الى المواضع التي يحتاج اليها والسادس النظر للشهادة أو للمعاملة فيجوز النظر الى الوجه خاصة والسابع النظر الى الامه عند ابتاعها فيجوز الى المواضع التي يحتاج الى نقلها

فصل في ولا يضر عقد النكاح الابولي وشاعدي عدل وبفقة والولي والشاهدان الى ستة شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة الا أنه لا يفقر نكاح الذميمة الى اسلام الولي ولا نكاح الامه الى عدالة السيد

جواز وصية ذمي الى ذمي عدل في دينه على أولاده الكفار وبشرط أيضا في الوصي أن لا يكون عاجزا عن التصرف فالعاجز عنه لكبر أو هرم مثلا لا يصح الا بصاء اليه واذا جعت أم الطفل الشرائط المذكورة فهي أولى من غيرها

### \* (كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به) \*

وفي بعض النسخ وما يتصل به (من الاحكام والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضم والوط والعقد ويطلق شرعا على عقد مشتمل على الاركان والشروط (والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه) بتوفيق نفسه للوط ويحد أهنته كهر وفقته فان فقد الالهة لم يستحب له النكاح (ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر) فقط الا أن تتعين الواحدة في حقه كنكاح سفيه ونحوه مما يتوقف على الحاجة (و) (يجوز للعبد) ولو مديرا أو مبعضا أو مكانبا أو معلقا حقه بصفه أن يجمع (بين اثنتين) أي زوجتين فقط (ولا ينكح الحرامة) لغيره (الا بشرطين عدم صداق الحرية) أو فقد الحرية أو عدم رضاها به (وخوف الغت) أي الزامه فقد الحرية وترد المصنف شرطين آخرين أحدهما أن لا يكون تحت حرة مسلمة أو كايه تصلح للاستمتاع والثاني اسلام الامه التي ينكحها الحر فلا يحل لمسلم أمة كايه واذا نكح الحرامة بالشروط المذكورة ثم أيسر ونكح حرة لم ينسخ نكاح الامه (ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرب أحدها نظره) ولو كان شيخا هرم ما عاجزا عن الوط (الى أجنبية لغير حاجة) الى نظرها (فغير جائز) فان كان النظر لحاجة كشهادة عليها جاز (والثاني نظره) أي الرجل (الى زوجته وأتمه فيجوز أن ينظر) من كل منهما (الى ما عدا الفرج منها) أما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف والاصح جواز النظر الى الفرج لكن مع الكراهة (والثالث نظره الى ذوات محارمه) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (أو أتمه المزوجة فيجوز) أن ينظر (فيما عدا ما بين السرة والركبة) أما الذي بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) الى الاجنبية (لأجل) حاجة (النكاح فيجوز) للشخص عند عزمه على نكاح امرأة النظر (الى الوجه والكفين) منها ظاهرا وباطنا وان لم تأذن له المزوجة في ذلك وينظر من الامه على ترجع النووي عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرية (والخامس النظر للمداواة فيجوز) نظرا للطبيب من الاجنبية (الى المواضع التي يحتاج اليها) في المداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم أو زوج أو سيد وأن لا تكون هناك امرأة تعالجها (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر المشاهد فرجها عند شهادته برتاها أو ولادتها فان تعمد النظر لغير الشهادة فسق وردت شهادته (أو) النظر (للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز النظر) أي نظره لها وقوله (الى الوجه) منها (خاصة) يرجع للشهادة وللمعاملة (والسابع النظر الى الامه عند ابتاعها) أي شرائها (فيجوز) النظر (الى المواضع التي يحتاج الى نقلها) فينظر أطرافها وشعرها لا عورتها

\* (فصل) \* فيما لا يصح النكاح الابه (ولا يصح عقد النكاح الابولي) عدل وفي بعض النسخ بولي ذكر وهو احتراز عن الاتي فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح أيضا بالبحر (شاهدي عدل) وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهد في قوله (وبفقير الولي والشاهدان الى ستة شرائط) الاول (الاسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا الا فيما يستتبه المصنف بعد (و) الثاني (البلوغ) فلا يكون ولي المرأة صغيرا (و) الثالث (العقل) فلا يكون ولي المرأة مجنونا سواء أطبق جنونه أو تقطع (و) الرابع (الحرية) فلا يكون الولي عبدا في إيجاب النكاح ويجوز أن يكون قابلا في النكاح (و) الخامس (الذكورة) فلا تكون المرأة وأنثى ولين (و) السادس (العدالة) فلا يكون الولي فاسقا واسنة المصنف من ذلك ما تضمنه قوله (الا أنه لا يفقر نكاح الذميمة الى اسلام الولي ولا) يفقر (نكاح الامه الى عدالة السيد) فيجوز كونه فاسقا وجميع ما سبق في الولي يعتبر في

شاهدى النكاح وأما العمدى فلا قدح في الولاية في الأصح (وأولى الولاية) أى أحق الأولياء بالتزويج (الاب ثم الجد أبوالاب) ثم أبوه وهكذا ويقدم الأقرب من الأجداد على الأبعد (ثم الأخ للاب والام) ولو عبر بالشقيق لكان أخصراً (ثم الأخ للاب ثم ابن الأخ للاب والام) وان سفل (ثم ابن الأخ للاب) وان سفل (ثم العم) الشقيق ثم العم للاب (ثم ابنه) أى ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب) فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب (فاذا عدت العصبات) من النسب (فالولى المعتق) الذكر (ثم عصباته) على ترتيب الارث أما المولودة المعتقة اذا كانت حرة فيزوج عتيقها من له الولاية على زوج المعتقة بالترتيب السابق في أولياء النسب فاذا ماتت المعتقة تزوج عتيقها من له الولاية على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنه (ثم الحاكم) يزوج عند فقد الأولياء من ان نسب والولاء ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء وهى التماس الخطاب من الخطوبة النكاح فقال (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) عن وفاة أو طلاق بائن أو رجعي والتصریح بما يقطع بالربعة في النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك (ويجوز) ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي (أن يعرض لها) بالخطبة (و ينكحها بعد انقضاء عدتها) وانعريض مالا يقطع بالربعة في النكاح بل بحتمها كقول الخطاطب للمرأة وب راغب فيك أما المرأة الخلية عن موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها نكاحاً ونصراً (وابناء على ضربين ثيبات وأبكار) والثيب من زالت بكارتها بوطء حلال أو حرام والابكر عكسها (فالابكر يجوز للاب والجد) عند عدم الاب أصلاً أو عدم أهليته (اجبارها) أى البكر (على النكاح) ان وجدت شروط الاجبار يكون الزوجة غير موطوءة قبل وان تزوج بكف، بغير مثلها من نقد البلد (والثيب لا يجوز) لولائها (تزوجها الا بعد بلوغها واذنهما) نطقاً لا سكوتاً

\* (فصل والمحرمات) أى المحرم نكاحهن (بالنص أو بعشرة) وفي بعض النسخ أربع عشرة (سبع بالنسب وهن الام وان علت والبنت وان سفلت) أما المخدومة من ما، زنا مختص فعلى له على الأصح لكن مع الكراهة وسواء كانت المزدني، مأمورة أو لا وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والاخذ) شقيقة كانت أو لاب أو لام (والخالدة) حقيقة أو بتوسط ككالة الاب أو الام (والعمة) حقيقة أو بتوسط كعمة الاب (وبنت الاخ) وبنيات أولاده من ذكر وأنثى (وبنت الاخت) وبنيات أولادها من ذكر وأنثى وعطف المصنف على قوله سابقاً سبع قوله هذا (وانتتان) أى المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع) وهما (الام المرضعة والاخذ من الرضاع) وانما اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليهما في الآية والافالسبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضاً كما سبب أى التصريح به في كلام المتن (و المحرمات بالنص) أربع بالمصاهرة (هن) (أم الزوجة) وان علت أمها سواء من نسب أو رضاع سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا (والريضة) أى بنت الزوجة (اذا دخل بالام وزوجة الاب) وان علا (وزوجة الابن) وان سفل والمحرمات السابقة حرمتها على التأييد (وواحدة) حرمتها على التأييد بل (من جهة الجمع) فقط (وهى أخت الزوجة) فلا يجمع بينها وبين أختها من أب أو أم أو منهما بالنسب أو رضاع ولو رضيت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضاً (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) فان جمع الشخص بين من حرم الجمع بينهما بعد فقد واحد نكحهما ما فيه بطل نكاحهما أولم يجمع بينهما بل نكحهما ما مر بقاء الثاني هو الباطل ان علت السابقة فان جهلت بطل نكاحهما وان علت السابقة ثم نسبت منع منهما ومن حرم جمعهما بنكاح حرم جمعهما أيضاً في الوطء ملك الجمين وكذلك كانت احدهما زوجة والاخرى مملوكة فان وطئ واحدة من المملوكتين حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى بطريق من الطرق كصبيها أو تزويجها أو أشار لضابط كلى بقوله (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق أن الذي يحرم من النسب سبع فيجوز بالرضاع تلك السبع أيضاً ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه فقال (ورز المرأة) أى الزوجة (بخمسة عيوب) أحدها

وأولى الولاية الاب ثم الجد أبو  
الاب ثم الأخ للاب والام ثم  
الأخ للاب ثم ابن الأخ للاب  
والام ثم ابن الأخ للاب ثم  
العم ثم ابنه على هذا الترتيب  
فاذا عدت العصبات  
فالولى المعتق ثم عصباته ثم  
الحاكم ولا يجوز أن  
يصرح بخطبة معتدة ويجوز  
أن يعرض لها وينكحها  
بعد انقضاء عدتها والنساء  
على ضربين ثيبات وأبكار  
فالابكر يجوز للاب والجد  
اجبارها على النكاح  
والثيب لا يجوز تزويجها  
الا بعد بلوغها واذنهما

(فصل) والمحرمات بالنص  
أربع عشرة سبع بالنسب  
وهن الام وان علت والبنت  
وان سفلت والاخذ والخالدة  
والعمة وبنت الاخ وبنت  
الاخذ واثنتان بالرضاع  
الام المرضعة والاخذ من  
الرضاع وأربع بالمصاهرة  
أم الزوجة والريضة اذا  
دخل بالام وزوجة الاب  
وزوجة الابن وواحدة من  
جهة الجمع وهى أخت  
الزوجة ولا يجمع بين المرأة  
وعمتها ولا بين المرأة وخالتها  
ويحرم من الرضاع ما يحرم  
من النسب وتزد المرأة  
بخمسة عيوب

(بالجنون) سواء أطبق أو تقطع قبل العلاج أو لا تخرج الاغماء فلا يثبت به الخييار في فسخ النكاح ولودام خلافاً للموتى (و) ثانيها وجود (الجدام) بذال مجبة وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم يتناثر (و) الثالث بوجود (البرص) وهو يبايض في الجلد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم تخرج البق وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه فلا يثبت به الخييار (و) الرابع وجود (الرتق) وهو انسداد مجمل الجماع بالحلم (و) الخامس بوجود (القرن) وهو انسداد مجمل الجماع بعظم وما عدا هذه العيوب كالبرص والصنمان لا يثبت به الخييار (و) يرد الراجح (أي الزوج) بخمسة عيوب بالجنون والجدام والبرص) وسبق معناها (و) بوجود (الجب) وهو قطع الذكركلة أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فإن بقي قدرها فأكثر فلا خيار (و) بوجود (العنة) وهي ضم العين عجز الزوج عن الوطء في القبل لسقوط القوة النائرة بضعف في قلبه أو آلمه ويشترط في العيوب المسد كورة الرفع فيها إلى القاضى ولا ينفرد الزوجان بالتراضى بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام المنادى وغيره لكن ظاهر النص خلافه

فصل في أحكام المصداق \* وهو بفتح الصاد أفصح من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلابة وشرا اسم للمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستحب تسمية المهر في عقد النكاح) ولو في نكاح عبد السيد أمته وبكفي تسمية أي شيء كان ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة وأشهر قوله يستحب يجوز اخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فإن لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة البالغة الرشيدة كقولها الوليها زوجني بلامهر أو على أن لامهر لي فيزوجها الولي وينفي المهر أو يسكت عنه وكذلك قال سيد الامه لشخص زوجته أمي ونفي المهر أو سكت (و) إذا صح التفويض (وجب المهر) فيه (بثلاثة أشياء) وهي (أن يفرضه الزوج على نفسه) وترضى الزوجة بما فرضه (أو يفرضه الحاكم) على الزوج ويكون المفروض عليه مهر المثل ويشترط علم القاضى بقدره أمارض الزوجين عما يفرضه فلا يشترط (أو يدخل) أي الزوج (بها) أي الزوجة المقوضة قبل فرض من الزوج أو الحاكم (فيجب) لها (مهر المثل) بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الاصح وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر مثل في الاظهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثله إعادة (وليس لاقول المصداق) حدمعين في القلة (ولالا كثره حد) معين في الكثرة بل الضابط في ذلك أن كل شيء صح جعله غنام من عين أو منفعة صح جعله سداقا وسبق أنه يستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم (ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) كتعليمها القرآن (ويستقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراما كوطء الزوج زوجته حال احرامها أو حبسها ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين لا بخلو الزوجين في الجديد وإذا قتلته الحرة نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها بخلاف ما لو قتلت الامه نفسها أو قتلها سيدها قبل الدخول فانه يسقط مهرها

فصل في الولية على العرس مستحبة والمراد بها طعام يتخذ للعرس وقال الشافعي نصديق الولية على كل دعوة لحادث سرور وأقلها المكثرة شاة وللمقل ما يتيسر وأنواعها كثيرة مذ كورة في المطولات (والاجابة اليها) أي وليمة العرس (واجبة) أي فرض عين في الاصح ولا يجب الاكل منها في الاصح أما الاجابة لغير وليمة العرس من بقية الولائم فليست فرض عين بل هي سنة وانما تجب الدعوة لولية العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا يخص الداعي الأغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وأن يدعوهم في اليوم الاول فإن أول ثلاثة أيام لم تجب الاجابة في اليوم الثاني بل يستحب وتكره في اليوم

بالجنون والجدام والبرص والرتق والقرن ويرد الرجل بخمسة عيوب بالجنون والجدام والبرص والجب والعنة

\* (فصل) ويستحب تسمية المهر في النكاح فان لم يسم صح العقد وجب المهر بثلاثة أشياء أن يفرضه الزوج على نفسه أو يفرضه الحاكم أو يدخل بها فيجب مهر المثل وليس لاقول المصداق ولالا كثره حد ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة ويستقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر

(فصل) والولية على العرس مستحبة والاجابة اليها واجبة

الثالث وبقيت الشروط المذكورة في المطولات وقوله (الامن هذر) أي مانع من الاجابة للوليمة كما أن يكون في موضع الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا يلبق به بحالته

**فصل في أحكام القسم والنشوز والاول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتفاعها عن أداء الحق الواجب عليها وإذا كان في عصمة شخص زوجتان فأكثر لا يجب عليه القسم بينهما أو بينهما حتى لو أعرض عنهن أو هن الواحدة فلم يبت عندهن أو عندها لم يأثم ولكن يستحب أن لا يعطلن من المبيت ولا الواحدة أيضا بان يبيت عندهن أو عندها وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها مثل أربع ليال عن ليلة (والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة) ونعتبر التسوية بالمكان تارة وبالزمان أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد إلا بالرضا وأما الزمان فن لم يكن حارسا مثلا فعماد القسم في حقه الليل والنهار تبع له ومن كان حارسا فعماد القسم في حقه النهار والليل تبع له (ولا يدخل) الزوج إلا (على غير المقسوم لها الغير حاجة) فإن كان لها حاجة كعبادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحيتئذ إن طال مكثه قضى من نوبة المدخول عليها مثل مكثه فان جامع قضى زمن الجماع لا نفس الجماع إلا أن يقصر زمنه فلا يقضيه (وإذا أراد) من في عصمته زوجات (السفر أقرع بينهما وخرج) أي سافر (بالتى تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر للتحقيقات مدة سفره ذهبا فان وصل مقصده وصار مقيما بأن نوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة إن ساكن المصحوبة معه في السفر كما قال الماوردي والالم يقض أمامة الرجوع فلا يجب على الزوج قضاؤها بعد إقامته (وإذا تزوج) الزوج (جديدة خصها) حتما ولو كانت أمة وكان عند الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها (بسبع ليال) متواصلة (إن كانت) تلك الجديدة (بكرًا) ولا يقضى للباقيات (و) خصها (بثلاث) متواصلة (إن كانت) تلك الجديدة (ثيبًا) فلو فرق الليالي بنومه ليلة عند الجديدة وليلة في مسجد مثلا لم يحسب ذلك بل يوفى الجديدة حقها متواليا ويقضى ما فرقه للباقيات (وإذا خاف) الزوج (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر (وعظها) زوجها بالضرب ولا هجرها كقوله لها اتقي الله في الحق الواجب لي عليك وعلى أن النشوز مسقط للنفقة والقسم وليس الشتم للزوج من النشوز بل تستحق به التأديب من الزوج في الأصح ولا رفعها إلى القاضي (فإن أبت) بعد الوعظ (إلا النشوز هجرها) في مضجعها وهو فراشها فلا يضاجعها فيه وهجرها بالكلام حرام فيما زاد على ثلاثة أيام وقال في الروضة أنه في الهجر بغير عذر شرعي والافتلاح تحريم الزيادة على الثلاثة (فإن أقامت عليه) أي النشوز يشكره منها (هجرها وضربها) ضرب تأديب لها وإن أفضى ضربها إلى التلف وجب الغرم (ويسقط بالنشوز قسمها ونفقتها)**

**فصل في أحكام الخلع** وهو بضم الخاء المججمة مشتق من الخلع بفتحها وهو التزويج والفرقة بعوض مقصود فخرج الخلع على دم ونحوه (والخلع جائز على عوض معلوم) مقدر على تسليمه فان كان على عوض مجهول كان خالعه على نوب غير معين بآنت عهرا المثل (و) الخلع الصحيح (عقل به) المرأة نفسها أو لاربعه (له) أي الزوج (عليها) سواء كان العوض صحيحا أو لا وقوله (الابتكاح جديد) ساقط في أكثر النسخ (ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراما (ولا يلحق المختلعة الطلاق) بخلاف الرجعية فيلحقها

**فصل في أحكام الطلاق** وهو فسخ حل القيد وشرعا اسم لحل قيد النكاح وبشروط لنفوذ التكليف والاختيار وأما السكران فينفذ طلاقه عقوبة له (والطلاق ضربان صريح وكنابة) فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق والكنابة ما تحتمل غيره ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل (فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق) وما اشتق منه كطلقتك وأنت طالق ومطلقته

الامن هذر

**فصل في القسم والنشوز** في القسم بين الزوجات واجبة ولا يدخل على غير المقسوم لها الغير حاجة وإذا أراد السفر أقرع بينهما وخرج بالتى تخرج لها القرعة وإذا تزوج جديدة خصها بسبع ليال إن كانت بكرا وبثلاث إن كانت ثيبا وإذا خاف نشوز المرأة وعظها فان أبت إلا النشوز هجرها فان أقامت عليه هجرها وضربها ويسقط بالنشوز قسمها ونفقتها

**فصل في الخلع** والخلع جائز على عوض معلوم وعقل به المرأة نفسها أو لاربعه له عليها إلا ابتكاح جديد ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض ولا يلحق المختلعة الطلاق

**فصل في الطلاق** والضربان صريح وكنابة فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق

(والفراق والسراح) كفارتك وانت مفارقة وسرحتك وانت مسرحته ومن الصريح أيضا الخلع ان ذكر المال وكذا المفاداة (ولا يقتصر صريح الطلاق الى النية) ويستثنى المكروه على الطلاق فصرحه كناية في حقه ان نوى وقع والا فلا (والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفتقر الى النية) فان نوى بالكناية الطلاق وقع والا فلا وكناية الطلاق كانت بنية خلية الحق بأهلك وغير ذلك مما هو في المطولات (والنساء فيه) أي الطلاق (ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعه وهن ذوات الحيض) وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز وبدعه الطلاق الحرام (فالسنة أن يوقع الزوج الطلاق في طهر غير مجامع فيه وبدعه أن يوقع الزوج الطلاق في الحيض أو في طهر جامعا فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعه وهن أربع الصغيرة والآيسة) وهي التي انقطع حيضها (والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها) الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آخر الى واجب كطلاق المولى ومندوب كطلاق امرأته غير مستقيمة الحال كسنة الخلق ومكروه كطلاق مستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة وسبق وأشار الامام للطلاق المباح بطلاق من لا يهاها الزوج ولا تسمع نفسه بمؤنتها بالاستمتاع بها

**فصل في حكم طلاق الحر والعبد وغير ذلك (وبذلك) الزوج (الحر) على زوجته ولو كانت أمة (ثلاث تطبيقات) (العبد) عليها (تطبيقين) فقط حرة كانت الزوجة أو أمة والمبعض والمكاتب والمدر كالعبد القن (ويصح الاستثناء في الطلاق اذا وصله به) أي وصل الزوج المستثنى بالمستثنى منه اتصالا يعرفان بعدا في العرف كلاهما واحد ويشترط أيضا أن ينوي الاستثناء قبل فراغ البين ولا يكفي التلفظ به من غير نية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استعراق المستثنى منه فان استغرقه كانت طالق ثلاثا لا باطل الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق (بالصفة والشرط) كان دخلت الدار فأنت طالق فتطلق اذا دخلت (و) الطلاق لا يقع الا على زوجة (وحيث لا يقع الا على الزوجة) فلا يصح طلاق الأجنبية تحيزا كقوله لها طلقك ولا تعليقا كقوله لها ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجت فلانة فهي طالق (وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه المغمى عليه (والنائم والمكروه) أي بغير حق فان كان بحق وقع وصورته كما قال جميع اكره القاضي للمولى بعد مدة الا بلاء على الطلاق وشرط الا كراهة قدرة المكروه بكسر الراء على تحقيق ما هو عليه المكروه بقضها بولاية أو تغلب وبغير المكروه بفتح الراء عن دفع المكروه بكسر هاء رب منه أو استغاثه بمن يخلصه ونحو ذلك وظنه أنه ان امتنع مما أكره عليه فعل ما خوفه به وبحصل الا كراهة بالتخويف بضرب شديد أو حسن أو اتلاف مال ونحو ذلك واذا ظهر من المكروه بفتح الراء قرينة اختيار بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث طلاق واحدة وقع الطلاق واذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكاف ووجدت تلك الصفة في غير تكليف فان الطلاق المعلق بها يقع بها والسكران ينفذ طلاقه كما سبق**

**فصل في أحكام الرجعة \* بفتح الراء وحكى كسر ها وهي لغة المرة من الرجوع وشرعارد المرأة الى النكاح في هذه طلاق غير بان على وجه مخصوص ونخرج بطلاق وطه الشبهة والظهار فان استباحه الوطء فيه ما بعد زوال المانع لا تنقضي رجعة (واذا طلق) شخص (امرأته واحدة أو اثنتين قل) بغير اذنهما (مراجعة ما لم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ منها واجعتك وما تصرف منها والاصح أن قول المرتجع رد ذلك للسكران وأمسكتك عليه صريحان في الرجعة وأن قوله تزوجتك أو نسكتك كناية بان وشرط المرتجع ان لم يكن محرما أهلية النكاح بنفسه وغيره تنقض رجعة السكران لا رجعة المرتد ولا رجعة الصبي والمجنون لان كلاهما ليس أهلا للنكاح بنفسه بخلاف السفية والعبد فرجعتما بحجة من غير اذن الولي والسب يدوان توقف**

والفراق والسراح ولا يفتر صريح الطلاق الى النية والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفتقر الى النية والنية فيه ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعه وهن ذوات الحيض فالسنة أن يوقع الزوج الطلاق في طهر غير مجامع فيه وبدعه أن يوقع الزوج الطلاق في الحيض أو في طهر جامعا فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعه وهن أربع الصغيرة والآيسة والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها

**فصل في دعوى الثلاث** تطبيقات والعبد تطليقتين ويصح الاستثناء في الطلاق اذا وصله به ويصح التعليق بالصفة والشرط ولا يقع الطلاق قبل النكاح وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون والتام والمكروه

**فصل في** اذا طلق امرأته واحدة أو اثنتين فله مراجعتها ما لم تنقض عدتها

فان انقضت عدتها حل له  
نكاحها بعقد جديد وتكون  
معه على ما بقى من الطلاق  
فان طلقها ثلاثا لم تحل له  
الا بعد وجود خمس شرائط  
انقضاء عدتها منه وتزوجها  
بغيره ودخوله بها واصابتها  
ويبنونها منه وانقضاء  
عدتها منه

**فصل** في اذا حلف أن  
لا يباي زوجها مطلقا أو مدة  
تزيد على أربعة أشهر فهو  
مول وبطل له ان سألت  
ذلك أربعة أشهر ثم يخبر  
بين الفينة والتكفير والطلاق  
فان امتنع طلق عليه  
الحاكم

**فصل** في الظهار أن يقول  
الرجل لزوجته أنت على  
كظهرأى فإذا قال لها ذلك  
ولم يتبعه بالطلاق صار عاندا  
ولزمته الكفارة والكفارة  
عتق رقبة مؤمنة سليمة  
من العيوب المضرة بالعمل  
والكسب فان لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين فان لم  
يستطع فاطعام ستين  
مسكينا كل مسكين مدولا  
يحل للمظاهر وطؤها حتى  
يكفر

**فصل** في اذا رأى الرجل  
زوجته بالزنا فعليه حد  
القذف إلا أن يقيم البينة  
أو يلاعن فيقول عند  
الحاكم في الجامع على المنبر  
في جماعة من الناس أشهد

ابتداء نكاحهما على أذن الولي والسيد (فان انقضت عدتها) أى الرجعية (حل له) أى زوجها  
(نكاحها بعقد جديد وتكون معه) بعد العقد (على ما بقى من الطلاق) سواء اتصلت بزواج غيره أم لا  
(فان طلقها) زوجها (ثلاثا) ان كان حرا أو طلقته ان كان عبدا قبل الدخول أو بعده (لم تحل له الا بعد  
وجود خمس شرائط) أحدها (انقضاء عدتها منه) أى المطلق (و) الثانى (تزوجها بغيره) تزويجا  
صحيا (و) الثالث (دخوله) أى الغير (بها واصابتها) بأن يولج حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبل  
المرأة لا بدبرها بشرط الانتشار في الذكر وكون الموجع من يمكن جماعه لا طفلا (و) الرابع (يبنونها  
منه) أى الغير (و) الخامس (انقضاء عدتها منه)

**فصل** في أحكام الإيلاء وهو لغة مصدر آلى بولى الإيلاء اذا حلف وشرا حلف زوج يصح طلاقه  
لمتنع من وطء زوجته في قبلها مطلقا أو فوق أو بعه أشهر وهذا المعنى مأخوذ من قول المصنف (واذا  
حلف أن لا يباي زوجها) وطأ (مطلقا أو مدة) أى وطأ مقيدا بمدة (تزيد على أربعة أشهر فهو) أى  
الحالف المذكور (مول) من زوجته سواء حلف بالله تعالى وصفاته أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق  
كفة وله ان وطئ مثل فأت طالق أو فعبدى حرا فاذا وطئ طلق وعتق العبد وكذا لو قال ان وطئت كفة الله  
على صلاة أو صوم أو حج أو عتق فأنه يكون موليا أيضا (وبطل له) أى يعمل المولى حتما حرا كان أو  
عبدا في زوجة مطيعة للوطء (ان سألت ذلك أربعة أشهر) وابتداءها في الزوجة من الإيلاء وفى  
الرجعية من الرجعة (ثم) بعد انقضاء هذه المدة (يخبر) المولى (بين الفينة) بأن يولج المولى حشفته  
أو قدرها من مقطوعها بقبل المرأة (والتكفير) للمين ان كان حلفه بالله على ترك وطئها (والطلاق)  
للمحلف عليها (فان امتنع) الزوج من الفينة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلقه واحدة رجعية فان  
طلق أكثر من الم يقع فان امتنع من الفينة فقد أمره الحاكم بالطلاق

**فصل** في أحكام الظهار وهو لغة مأخوذ من الظهور وشرا تشبيه الزوج زوجته غير البائن بأشئ لم  
تكن حاله (والظهار أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهرأى) وخص الظاهر دون البطن مثلا لان  
الظهار موضع الركوب والزوجة مركوب الزوج (فاذا قال لها ذلك) أى أنت على كظهرأى (ولم يتبعه  
بالطلاق صار عاندا) من زوجته (ولزمته) حينئذ (الكفارة) وهى مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبها  
في قوله (والكفارة عتق رقبة مؤمنة) مسلمة ولو بإسلام أحد أبويها (سليمة من العيوب المضرة بالعمل  
والكسب) اضمر اربنا (فان لم يجد) المظاهر الرقبة المذكورة بان يحجز عنها حسا أو شرعا (فصيام  
شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما ويكون صومهما بنفسه  
الكفارة من الليل ولا يشترط فيه تتابع في الاصح (فان لم يستطع) المظاهر صوم الشهرين أولم يستطع  
تتابعهما (فاطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (كل مسكين) أو فقير (مد) من جنس الحب المخرج في زكاة  
الفطر وحينئذ فيكون من غالب قوت بلد المكفر كبر وشعر لا دقيق وسويق واذا عجز المكفر عن  
الخصال الثلاث استقرت الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك على خصه فعلها ولو قدر على بعضها  
كطعام أو بعض مد أخرجه (ولا يحل للمظاهر وطؤها) أى زوجته التى ظاهر منها (حتى يكفر)  
بالكفارة المذكورة

**فصل** في أحكام القذف واللعان وهو لغة مصدر مأخوذ من اللعن أى البعد وشرا كلمات  
مخصوصة جعلت حجة للمضطرب على قذف من الطبع فراشه وألقى العار به (واذا رأى) أى قذف (الرجل  
زوجته بالزنا فعليه حد القذف) وسيأتى أنه غماقون جملة (الأن يقيم) الرجل القاذف (البينة)  
زنا المقدوفة (أو يلاعن) الزوجة المقدوفة وفي بعض النسخ أو يلعن أى يأمر الحاكم أو من في  
حكمه كالحكم (فيقول عند الحاكم في الجامع على المنبر في جماعة من الناس) أقفلهم أربعة (أشهد

بأنه انبى لمن الصادقين فيما  
رمت به زوجتي فلانة من  
الزنا وان هذا الولد من الزنا  
وليس منى أربع مرات  
ويقول في المرة الخامسة  
بعد أن يعظه الحاكم وعلى  
لعنة الله ان كنت من  
الكاذبين ويتعلق بلعانه  
خمس أحكام سقوط الحد  
عنه وجوب الحد عليها  
وزوال الفرائض ونفي الولد  
والتعريم على الابد ويسقط  
الحد عنها بان تلتعن فتقول  
أشهد بالله ان فلانا هذا من  
الكاذبين فيما راني به من  
الزنا أربع مرات وتقول  
في المرة الخامسة بعد أن  
يعظه الحاكم وعلى غضب  
الله ان كان من الصادقين  
فصل في المعتدة على  
ضربين متوفى عنها وغير  
متوفى عنها فالتوفى عنها  
ان كانت حاملا فعدتها بوضع  
الحمل وان كانت حائلا  
فعدتها أربعة أشهر وعشر  
وغير المتوفى عنها ان كانت  
حامل فعدتها بوضع الحمل  
وان كانت حائلا وهي من  
ذوات الحيض فعدتها ثلاثة  
أشهر وعشر وبالأقراء ان  
كانت صغيرة أو آيسة فعدتها  
ثلاثة أشهر والمطلقة قبل  
الدخول بها لعدة عليها  
وعدة الا بالحمل كعدة  
الحره وبالأقراء ان تعدت  
بقرأين وبالشه ورعن  
الوفاة أن تعدت بشهرين  
وخمس ليال وعن الطلاق  
أن تعدت بشهر

بأنه انبى لمن الصادقين فيما رمت به زوجتي) الغائبة (فلانة من الزنا) وان كانت حاضرة أشار لها  
بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد بنفسه ذكره في الكلمات فقال (وان هذا الولد من الزنا وليس  
منى) ويقول الملاءن هذه الكلمات (أربع مرات ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم  
أو المحكم بخوفه له من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا) وعلى لعنة الله ان كنت  
من الكاذبين) فيما رمت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنبر في جماعة ليس بواجب في اللعان  
بل هو سنة (ويتعلق بلعانه) أي الزوج وان لم تلعن الزوجة (خمس أحكام) أحدها (سقوط الحد)  
أي حد القذف للملاعنة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة  
(و) الثاني (وجوب الحد عليها) أي حد زناها مسلمة كانت أو كافرة ان لم تلعن (و) الثالث (زوال  
الفرائض) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي حاصلة ظاهرا وباطنا وان كذب الملاءن نفسه  
(و) الرابع (نفي الولد) عن الملاءن أما الملاءنة فلا ينتفي عنها نسب الولد (و) الخامس (التعريم)  
للملاعنة (على الابد) فلا يحل للملاءن نكاحها ولا وطؤها بملك الجين لو كانت أمة واشتراها  
وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حضانتها في حق الزوج ان لم تلعن حتى لو قذفها بعد  
ذلك بزنا لم يحل (ويسقط الحد عنها بان تلتعن) أي تلعن الزوج بعد تمام لعانه (فتقول) في لعانها  
ان كان الملاءن حاضرا (أشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين فيما راني به من الزنا) وتكرر الملاءنة  
هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعانها (بعد أن يعظه الحاكم) وأما المحكم  
بخوفه اها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله ان كان من  
الصادقين) فيما راني به من الزنا وما ذكر من القول المذكور محله في الناطق أما الآخرس في تلعن  
بشارة مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالحلف كقول الملاءن أحلف بالله أو لفظ  
الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله وقوله غضب الله على أو ذكر كل من الغضب واللعن قبل  
تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة وهي لغة الاسم من اعتد وشعر عا ربص المرأة مدة يعرف  
فيها براة زوجها بأقراء أو أشهر أو وضع حمل (والمعتدة على ضربين متوفى عنها) زوجها (وغير متوفى عنها  
فالتوفى عنها) زوجها (ان كانت) حرة (حامل فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى  
ثاني توأمين مع امكان نسبة الحمل للبيت ولو احتملا كتنفي بلعان فلو مات صبي لا يولد له عنه عن حامل  
فعدتها بالأشهر لا بوضع الحمل (وان كانت حائلا فعدتها) أربعة أشهر وعشر (من الايام بلبا لها  
وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن ويكمل المنكسر ثلاثين يوما (وغير المتوفى عنها) زوجها (ان كانت  
حامل فعدتها بوضع الحمل) المنسوب لصاحب العدة (وان كانت حائلا وهي من ذوات) أي صواحب  
(الحيض فعدتها) ثلاثة قرو وهي الاطهار (وان طلقت طاهرا بان بنى من زمن طهرها بقيمة بعد  
طلاقها انقضت عدتها بالطعن في حيضه ثالثة أو طلقت حائضا أو نفساء انقضت عدتها بالطعن في  
حيضه رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ (وان كانت) تلك المعتدة (صغيرة) أو كبيرة لم تحض  
أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متغيرة (أو آيسة فعدتها) ثلاثة أشهر (هلا بية ان انطبق طلاقها  
على أول الشهر فان طلقت في أثناء شهر فعدته هلالا ويكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع  
فان حاضت المعتدة في الاشهر وجب عليها العدة بالأقراء أو بعد انقضائها الاشهر لم تجب الاقراء  
(والمطلقة قبل الدخول بها لعدة عليها) سواء باتسرها الزوج فيما دون الفرج أم لا (وعدة الامه)  
الحامل اذا طلقت طلاقا رجعا أو بانئا (بالحمل) أي وضعه بشرط نسبته الى صاحب العدة وقوله  
(عدة الحره) الحامل أي في جميع ما سبق (وبالأقراء ان تعدت قرأين) والمبعضه والمكاتبه  
وأم الولد كالامة (وبالشه ورعن الوفاة أن تعدت بشهرين وخمس ليال وعن الطلاق أن تعدت بشهر

ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضى ترجيحه وأما المصنف فجعله أولى حيث قال (فإن اعتدت بشهرين كان أولى) وفي قول عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي وعليه جمع من الأصحاب

\* (فصل) في أنواع المعتدة وأحكامها (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها إن لاق بها (والنفقة) والكسوة إلا ناشئة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المؤن الآلة التنظيف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة إلا أن تكون حاملا) فتجب النفقة لها بسبب الحمل على الصحيح وقيل إن النفقة للعمل (ويجب على المتوفى عنها زوجها الإحدا وهو) لغة مأخوذ من الحد وهو المنع وهو شرعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ بقصد به زينة كتب أصغر أو أجرو يباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وأريدم ومصبوغ لا بقصد لزينة (و) الامتناع من (الطيب) أى من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كل غير محرم وأما المحرم كالاكتحال بالأغد الذي لا طيب فيه فخرام الإلحاجة كمدفئ خص فيه للمعدة ومع ذلك تستعمله ليلالوغه نهارا إلا أن دعت ضرورة لاستعماله نهارا ولا مرة أن تحمد على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فاقبل وتحرم الزيادة عليها إن قصدت ذلك فإن زادت عليها بالاقصود لم يحرم (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت) أى وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفرفة أن لاق بها وليس لزواج ولا غيره إخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وإن رضى زوجها (الإلحاجة) فيجوز لها الخروج كائن تخرج في النهار لشراء طعام وكتان وبيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات

\* (فصل) في أحكام الاستبراء \* وهو لغة طلب البراءة وشرعا ترخص المرأة مدة بسبب حدوث المليك فيها أو زواله عنها تعيدا أو إبراء رجحان من الحمل والاستبراء يجب بشئ من أحدهما زوال الفرائض وسيأتى في قول المتن وإذا مات سيد أم الولد إلى آخره والسبب الثاني حدوث المليك وكره المصنف في قوله (ومن استحدث ملك أمه) بشراء لا خيار فيه أو بارت أو وصية أو هبة أو غير ذلك من طرق الملاك لها ولم تكن زوجته (حرم عليه) عند ارادة وطئها (الاستمتاع) أى حتى يستبرئها إن كانت من ذوات الحيض بحيضة ولو كانت بكر أو ألو استبرأها بانعاق قبل بيعها ولو كانت منتقلة من صبي أو امرأة (وإن كانت) الأمة (من ذوات الشهور) فعدتها (بشهر فقط وإن كانت من ذوات الحمل) فعدتها (بالوضع) وإذا اشترى زوجته سن له استبرأؤها وأما الأمة المزوجة أو المعتدة إذا اشترىها شخص فلا يجب استبرأؤها حالا فإذا زالت الزوجية والعدة كان طلقت الأمة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وجب الاستبراء حينئذ (وإذا مات سيد أم الولد) وابست في زوجية ولا عدة نكاح (استبرأت) حتما (نفسها كالامة) أى فيكون استبرأؤها بشهران كانت من ذوات الأشهر والأفصية

ان كانت من ذوات الأقراء ولو استبرأ السيد أمته الموطوءة ثم اعتقها فلا استبراء عليها ولها أن تتزوج في الحال

\* (فصل) في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرها وهولغة اسم لمن الثدي وشرب لبنه وشرعا وصول لبن آدمية مخصوصة بلوف آدمى مخصوص إلى وجهه مخصوص وانما ثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قرية بكر أو ثيبا خلية كانت أو مزرعة (وإذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا) سواء شرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان محلوبا في حياتها (صار الرضيع ولدا بشرطين أحدهما أن يكون له) أى الرضيع (دون المولود) بالاهلة وابتدأؤها من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ سنتين لا يؤثر رضاعه تحريما (و) الشرط (الثاني أن ترضعه) أى المرضعة (خمس رضعات

ونصف فإن اعتدت بشهرين كان أولى

\* (فصل) \* ويجب للمعتدة الرجعية السكنى والنفقة ويجب للبائن السكنى دون النفقة إلا أن تكون حاملا ويجب على المتوفى عنها زوجها الإحدا وهو الامتناع من الزينة والطيب وعلى المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت الإلحاجة

\* (فصل) \* ومن استحدث ملك أمه حرم عليه الاستمتاع بها حتى يستبرئها إن كانت من ذوات الحيض بحيضة وإن كانت من ذوات الشهور بشهر فقط وإن كانت من ذوات الحمل بالوضع وإذا مات سيد أم الولد استبرأت نفسها كالامة

\* (فصل) \* وإذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا صار الرضيع ولدا بشرطين أحدهما أن يكون له دون المولود والثاني أن ترضعه خمس

رضعات

متفرقات) وأصله جوف الرضيع وضبطه بن بالعرف فما قضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبر والأفلا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن التمدد الارتضاع (ويصير زوجها) أي المرضة (أباله) أي الرضيع (ويحرم على المريض) بفتح الصاد (التزويج إليها) أي المرضة (والى كل من ناسبها) أي انتسب إليها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها) أي المرضة (التزويج إلى المريض وولده) وإن سفل ومن انتسب إليه وإن علا (دون من كان في درجته) أي الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقة منه) أي الرضيع كاعمامه وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلا فأرجع إليه

**فصل في أحكام نفقة الأقارب** وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو الإخراج ولا يستعمل إلا في الخير وللنفقة أسباب ثلاثة القرابة وملاك العيّن والزوجة وذكر المصنف السبب الأول في قوله (ونفقة العمودين من الأهل واجبة للوالدين والمولودين) أي ذكر كورا كانوا أو أانا انفقوا في الدين أو اختلفوا فيه واجبة على أولادهم (فأما والادون) وإن علوا (فتجب نفقتهم بشرطين الفقر) لهم وهو عدم قدرتهم على مال أو كسب (والزمانه أو الفقر والجنون) هي مصدرون من الرجل زمانه إذا حصل له آفة فإن قدر واعي مال أو كسب لم تجب نفقتهم (وأما المولودون) وإن سفلوا (فتجب نفقتهم) على والادين (ثلاثة شرائط) أحدها (الفقر والصغر) فالغنى الكبير لا تجب نفقته (أو الفقر والزمانه) فالغنى القوي لا تجب نفقته (أو الفقر والجنون) فالغنى العاقل لا تجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة) فمن ملك رقيقا عبدا أو أمة أو مدبرا أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته فبطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية وبكسوه من غالب كسوتهم ولا يكتفى في كسوة رقيقه ستر العورة فقط (ولا يكافون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه نهرا أراحه لبلاده وعكسه ويرحمه صفا وقت القيولة ولا يكاف دابته أيضا ما لا تطيق حمله وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فإن) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج موسرا) ويعتبر ساره بطاوع بخر كل يوم (فدان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه لزوجه مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة والمدان (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرها حتى الاقط في أهل بادية يقتاتونه (ويجب للزوجة) من الأدم والكسوة ما جرت به العادة في كل منه ما جرت عادة البلد في الأدم بريت وشيرج وجبن ونحوها أتبع العادة في ذلك وإن لم يكن في البلد أدم غالب فيجب للاتق بحال الزوج ويختلف الأدم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الأدم ويجب للزوجة أيضا لم يلحق بحال زوجها وإن جرت عادة البلد في الكسوة لمثل الزوج بلكان أو حرير وجب (وإن كان) الزوج (معسرا) ويعتبر عساره بطاوع بخر كل يوم (قد) أي فالواجب عليه لزوجه مد طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (وما يتأدم به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الأدم (وبكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (وإن كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر توسطه لطاوع بخر كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (قد) أي فالواجب عليه لزوجه مد (ونصف) من طعام من غالب قوت البلد (و) يجب لها (من الأدم) الوسط (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين ما يجب على الموسر والمعسر ويجب على الزوج تمثيل زوجته الطعام حبا وعليه طحنه وخبزه ويجب لها آلة أكل وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق بها عادة (وإن كانت) من يخدم مثلها فعليها (أي الزوج) (اخذامها) بجرة أو أمة له أو أمة مستأجرة

متفرقات ويصير زوجها  
أباله ويحرم على المريض  
التزويج إليها إلى كل من  
ناسبها ويحرم عليها التزويج  
إلى المريض وولده دون  
من كان في درجته أو أعلى  
طبقة منه

**فصل في نفقة العمودين**  
من الأهل واجبة للوالدين  
والمولودين فأما والادون  
فتجب نفقتهم بشرطين الفقر  
والزمانه أو الفقر والجنون  
وأما المولودون فتجب  
نفقتهم بثلاثة شرائط الفقر  
والصغر أو الفقر والزمانه  
أو الفقر والجنون ونفقة  
الرقيق والبهائم واجبة  
ولا يكافون من العمل ما لا  
يطيقون ونفقة الزوجة  
الممكنة من نفسها واجبة  
وهي مقدرة فإن كان الزوج  
موسرا فدان من غالب  
قوتها ويجب من الأدم  
والكسوة ما جرت به العادة  
وإن كان معسرا فمد من  
غالب قوت البلد وما يتأدم  
به المعسرون وبكسونه  
وإن كان متوسطا فمد  
ونصف من الأدم والكسوة  
الوسط وإن كانت ممن  
يخدم مثلها فعليها أخذامها

أو بالاتفاق على من يحب الزوجة من حرة أو أمة لخدمة أن رضى الزوج بها (وإن أعسر بنفقها) أى المستقبلية (فلها) الصبر على عساره وتنفق على نفسها من مالها أو تقتصر ويصير ما أنفقته ديناً عليه ولها (فسخ النكاح) وإذا فسخت حصلت المفارقة وهى فرقة فسخ لا فرقة طلاق أما النفقة الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (إن أعسر) زوجها (بالصداق قبل الدخول) بها سواء علمت بساره قبل العقد أم لا

**فصل في أحكام الحضانة** وهى لغة مأخوذة من الحضان بكسر الحاء وهو الجنب انضم الحاضنة الطفل إليه وشمر عاقظ من لا يستقل بأمر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون (وإذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهى أحق بحضانتها) أى تقيده بما يصلحه بتعهده بطعامه وشرابه وغسل بدنه وثوبه وشرائه وغير ذلك من مصالحه ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل وإذا امتنعت الزوجة من حضانتها ولدها انتقلت الحضانة لأمها ثم أختها ثم حضانة الزوجة (إلى) مضى (سبع سنين) وعبر بها المصنف لأن التمييز يقع فيها غالباً لكن المدارا غما هو على التمييز سواء حصل قبل سبع سنين أو بعدها (ثم) بعدها (يخير) المميز (بين أبويه فإيهما اختار سلم إليه) فإن كان فى أحد الأبوين نقص يكون للآخر مادام النقص قائماً به وإذا لم يكن الأب موجوداً خير الولدين الجدة والأم وكذا يقع التخيير بين الأم ومن على حاشية النسب كالخ وعم (وشرايط الحضانة سبع) أحدها (العقل) فلا حضانة للمجنونة أطلاق جنونها أو تقطع فإن قل جنونها كيوم فى سنه لم يطل حق الحضانة بذلك (و) الثانى (الحرية) فلا حضانة لرقبة وإن أذن لها سيدها فى الحضانة (و) الثالث (الدين) فلا حضانة للكافرة على مسلم (و) الرابع والخامس (العفة والأمانة) فلا حضانة لفاسقة ولا يشترط فى الحضانة تحقق العدالة الباطنة بل تكفى العدالة الظاهرة (و) السادس (الإقامة) فى بلد المميز بأن يكون أبواه مقيمين فى بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حاجة كحج وتجارة طويلاً كان السفر أو قصيراً كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الأبوين حتى يعود المسافر منهما ولو أراد أحد الأبوين سفر نقلة فالأب أولى من الأم بحضانتها فيترعه منها (و) الشرط السابع (الخلو) أى خلو الأم المميز (من زوج) ليس من محارم الطفل فإن تكسبت شخصاً من محارمه كعم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضى كل منهم بالمميز فلا تسقط حضانتها بذلك (فإن اختل شرط منها) أى السبعة فى الأم (سقطت) حضانتها كما تقدم شرحه مفصلاً

### كتاب أحكام الجنائيات

جمع جنابة أعم من أن تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً (القتل على ثلاثة أضرب) لارباع لها (عمد محض) وهو مصدر عمد يؤزن ضرب ومعام القصد (وخطأ محض وعمد خطأ) وذكر المصنف نفسه العمد فى قوله (فالعمد المحض هو أن يعمد) الجانى (إلى ضربه) أى الشخص (بما) أى شئ (يقتل غالباً) وفى بعض النسخ فى الغالب (ويقصد) الجانى (قتله) أى الشخص (بذلك) الشئ وحينئذ (فيجب القود) أى القصاص (عليه) أى الجانى وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط لوجوب القصاص فى نفس القتل أو قطع أطرافه اسلام أو أمان فيه والحربى والمرد فى حق المسلم (فإن عفا عنه) أى عفا الجنى عليه عن الجانى فى صورة العمد المحض (وجبت) على القاتل (دية مغلظة) حالة فى مال القاتل (وسيد) كالمصنف بيان تغليظها (والخطأ المحض أن يرمى إلى شئ) كصيد (فيصيب رجلاً فيقتله فلا قود عليه) أى الرأى (بل يجب عليه دية مخففة) وسيد كالمصنف بيان تخفيفها (على العاقلة مؤجلة) عليهم (فى ثلاث سنين) يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة وعلى الغنى من العاقلة من أصحاب الذهب آخر كل سنة نصف دينار ومن أصحاب الفضة ستة ذراهم كقوله المتبولى وغيره والمراد بالعاقلة عصبية الجانى لأبيه وفروعه (وعمد الخطأ أن

وان أعسر بنفقها فلها فسخ النكاح وكذلك إن أعسر بالصداق قبل الدخول

(فصل) وإذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهى أحق بحضانتها إلى سبع سنين ثم يخير بين أبويه فأيهما اختار سلم إليه وشرايط الحضانة سبع العقل والحرية والدين والعفة والأمانة والإقامة والخلو من زوج فإن اختل شرط منها سقطت

**كتاب الجنائيات**  
القتل على ثلاثة أضرب عمد محض وخطأ محض وعمد خطأ فالعمد المحض هو أن يعمد إلى ضربه بما يقتل غالباً ويقصد قتله بذلك فيجب القود عليه فإن عفا عنه وجبت دية مغلظة حالة فى مال القاتل والخطأ المحض أن يرمى إلى شئ فيصيب رجلاً فيقتله فلا قود عليه بل يجب عليه دية مخففة على العاقلة مؤجلة فى ثلاث سنين وعمد الخطأ أن

يقصد ضرب به عالا يقتل غالبا) كأن ضرب به بعضا خفيفة (فيوت) المضروب (فلا قود عليه بل تجب دية مغالطة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين) وسيدكر المصنف بيان تغليظها ثم شرع المصنف في ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص الأثرأي تتبعه لان المجنى عليه يتبع الجنابة فيأخذ مثلها اقال (وشرائط وجوب القصاص) في القتل (أربعة) وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربع الاول (أن يكون القاتل بالغا) فلا قصاص على صبي ولو قال أنا لآل صبي صدق بالعين الثاني أن يكون القاتل (عاقلا) فيمتنع القصاص من مجنون إلا أن تقطع جنونه فيقتص منه زمن افاقته ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعدي في شر به فخرج من لم يتعد بأن شرب شيئا ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والدا) (للمقتول) فلا قصاص على والد يقتل ولده وان سفل الولد قال ابن كج ولو حكم حاكم بقتل والد الولد نفص حكمه (و) الرابع (أن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بكفر أو ورق) فلا يقتل مسلم بكافر حربيا كان أو ذميا أو معاهدا ولا يقتل حر برقيق ولو كان المقتول أنقص من القاتل بكبر أو صغر أو طول أو قصر مثلا فلا برة بذلك (وتقتل الجماعة بالواحد) ان كافأهم وكان فعل كل واحد منهم لو انفرد كان قاتلا ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الاطراف) التي لثالث النفس فكما يشترط في القاتل كونه مكلفا يشترط في المقاطع اطرف كونه مكلفا وحينئذ فن لا يقتل بشخص لا يقطع بطرفه (وشرائط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشرائط المذكورة) في قصاص النفس (اثنان) أحدهما (الاشتراك في الاسم الخاص) للطرف المقطوع وبينه المصنف بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع اليمين مثلان من أذن أو يد أو رجل باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر (باليسرى) مما ذكر وحينئذ فلا تقطع يمين يسرى ولا عكسه (و) الثاني (أن لا يكون باحدا الطرفين شللا) فلا تقطع يد أو رجل صحيحة بشلل وهي التي لا عمل لها أما الشلل فتقطع بالصحة على المشهور إلا أن يقول عدلان من أهل الخبرة ان الشلل اذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق ولا تنسد بالحسم وبشرط مع هذا أن يقع بهم امستوفيا ولا يطلب أرشال للشلل ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل عضو أخذ أي قطع (من مفصل) كرفق وكوع (ففيه القصاص) وما لا مفصل له لا قصاص فيه واعلم ان شجاج الرأس والوجه عشرة حارصة عجملات وهي مائش الجمل قليلة الدامية تدمي به وبأضعة تقطع اللحم ومتلاحة تغوص فيه وسحماق تبالغ الجملدة التي بين اللحم والعظم وموضحة توضع العظم من اللحم وهاشمة تكسر العظم سواء أوصته أم لا ومنقلة تنقل العظم من مكان الى مكان آخر ومومة تبلغ خريطة الدماغ المسماة أم الرأس ودامعة يغرين مججمة تخرق تلك الخريطة وتصل الى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه العشرة ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي المذكورة (الافى الموضحة) فقط لافى غيرهما من بقية العشرة

فصل في بيان الدية وهي المال الواجب بالجنابة على حرق نفس أو طرف (والدية على ضربين مغالطة ومخففة) ولا ثالث لها (ما) (المغالطة) بسبب قتل الذكرا الحر المسلم عمدا (مائة من الابل) والمائة مثلية (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معناها في كتاب الزكاة (وأربعون خلفه) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء وفسرها المصنف بقوله (في بطونها أولادها) والمعنى أن الاربعين حوامل ويثبت حملها بقول أهل الخبرة بالابل (والمخففة) بسبب قتل الذكرا الحر المسلم (مائة من الابل) والمائة مخففة (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون) ومضى وجبت الابل على قاتل أو عاقلة أخذت من ابل من وجبت عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من غالب ابل بلدة بلدى أو قبيله بدوى فان لم يكن في البلدة

يقصد ضرب به عالا يقتل غالبا  
فلا قود عليه بل تجب دية مغالطة على  
العاقلة مؤجلة في ثلاث  
سنين \* وشرائط وجوب  
القصاص أربعة أن يكون  
القاتل بالغا عاقلا وأن  
لا يكون والد المقتول وأن  
لا يكون المقتول أنقص من  
القاتل بكفر أو ورق وتقتل  
الجماعة بالواحد وكل  
شخصين جرى القصاص  
بينهما في النفس يجري  
بينهما في الاطراف وشرائط  
وجوب القصاص في  
الاطراف بعد الشرائط  
المذكورة اثنان الاشتراك  
في الاسم الخاص اليمين  
باليمين واليسرى باليسرى  
وان لا يكون باحدا الطرفين  
شللا وكل عضو أخذ من  
مفصل ففيه القصاص ولا  
قصاص في الجروح الا في  
الموضحة

فصل في الدية على  
ضربين مغالطة ومخففة  
المغالطة مائة من الابل  
ثلاثون حقة وثلاثون  
جذعة وأربعون خلفه في  
بطونها أولادها والمخففة  
مائة من الابل عشرون  
حقة وعشرون جذعة  
وعشرون بنت لبون  
وعشرون ابن لبون  
وعشرون بنت مخاض

أو القبيلة أبل فتؤخذ من غالب أبل أقرب الأب - لابن إلى موضع المؤدى (فإن هدمت الأبل انتقل إلى قيمتها) وفي نسخة أخرى وإن أهوزت الأبل انتقل إلى قيمتها هذا ما في القول الجديد وهو الصحيح (وقيل) في القديم (ينتقل إلى ألف دينار) في حق أهل الذهب (أو) ينتقل إلى (اثنى عشر ألف درهم) في حق أهل الفضة وسواء فيما ذكر الدية المغاظة والمخففة (وإن غلظت) على القديم (زيد عليها الثالث) أي قدره في الدنانير ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (وتغلظ دية الخطأ في ثلاثة مواضع) أحدها (إذا قتل في الحرم) أي حرم مكة أما القتل في حرم المدينة أو القتل في حال الإحرام فلا تغلظ فيه على الأصح والثاني مذكور في قول المصنف (أو قتل في الأشهر الحرم) أي ذى القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب والثالث مذكور في قوله (أو قتل) قريباً له (ذو رحم محرم) بسكون الميم فإنه لم يكن الرحم محرماً كمنعت العلم فلا تغلظ في قتلها (ودية المرأة) والخني المشكل (على النصف من دية الرجل) نفساً وجراحاً في دية حرة مسلمة في قتل عمد أو شبه عمد خمسون من الأبل خمسة عشر حقة وخمسة عشر جذعة وعشرون خلفه ابلاً حوامل وفي قتل خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وعشر بنات لبون وعشر حقات وعشر جذاع (ودية اليهودي والنصراني) والمستأنم والمعاهد (ثلث دية المسلم) نفساً وجراحاً (وأما المجوسى ففيه ثلثا عشر دية المسلم) وأخصر منه ثلث خمس دية المسلم (وتكمل دية النفس) وسبق أنهما مائة من الأبل (في قطع) كل من (البيدين والرجلين) فيجب في كل يد أو رجل خمسون من الأبل وفي قطعها مائة من الأبل (و) تكمل الدية في قطع (الألف) أي في قطع ماله من دية حرة مسلمة وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية (و) تكمل الدية في قطع (الأذنين) أو قلعهما ما غير ابضاح فإن حصل مع قلعهما ابضاح وجب أرشه وفي كل أذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين أذن السميع وغيره ولو أبيض الأذنين يجنأ به عليهما ففيه مادية (والعينين) وفي كل منهما نصف دية وسواء في ذلك عين أحول أو أعور أو أعشى (و) في (الشفون الأربعة) في كل حفن منها ربع دية (واللسان) لئلا يطق سليم الذوق ولو كان اللسان لا تخ وأرت (والشفونين) وفي قطع أحدهما نصف دية (وذهاب الكلام) كله وفي ذهاب بعضه بقسطه من الدية والظروف التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب (وذهاب البصر) أي إذا به من العينين أما إذا به من أحدهما ففيه نصف دية ولا فرق في العين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ وطفل (وذهاب السمع) من الأذنين وإن نقص من أذن واحدة سدت وضبط منتهى سماع الأخرى ووجب قسط التفاوت وأخذ بنسبته من ثلث الدية (وذهاب الشم) من المنخرين وإن نقص الشم وضبط قدره ووجب قسطه من الدية والأخف حكومة (وذهاب العقل) فإن زال يجرح على الرأس له أرش مقدراً أو حكومه وجبت الدية مع الأرض (والذكر) السليم ولو ذكر صغير وشيخ وعنين وقطع الحشفة كالدكر في قطعها وحدها دية (والأنثيين) أي البيضتين ولومن عنين ومحبوب وفي قطع أحدهما نصف دية (وفي الموضحة) من الذكراً الحر المسلم (و) في (السن) منه (خمس من الأبل وفي) أذهاب (كل عضو لا منفعة فيه حكومه) وهي جزء من الدية نسبته إلى دية النفس نسبة نقصها أي الجنانية من قيمته المجنى عليه لو كان رقيقاً بصفاته التي هو عليها ولو كانت قيمة المجنى عليه بلا جنابة على يده مثلاً عشرة وبدونها تسعة فالثمن عشر فيجب عشر دية النفس (ودية العبد) المعصوم (قيمه) والأمة كذلك ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر ولو قطع ذكره عبد أو أنثى وجب قيمتان في الظاهر (ودية الجنين الحر) المسلم تبعاً لأبويه إن كانت أمه معصومة حال الجنانية (غرة) أي نسمة من الرقيق (عبد أو أمة) سلب من عيب مبيع وبشرط بلوغ الغرة نصف عشر الدية فإن فقدت الغرة وجب بدلها وهو خمسة أبعة تجب الغرة على مائة الجاني (ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) يوم الجنابة عليها

فإن عدت الأبل انتقل إلى قيمتها وقيل ينتقل إلى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم وإن غلظت زيد عليها الثلث وتغلظ دية الخطأ في ثلاثة مواضع إذا قتل في الحرم أو قتل في الأشهر الحرم أو قتل ذا رحم محرم ودية المرأة على النصف من دية الرجل ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم وأما المجوسى ففيه ثلثا عشر دية المسلم وتكمل دية النفس في قطع البيدين والرجلين والأنف والأذنين والعينين والشفون الأربعة واللسان والشفونين وذهاب الكلام وذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب الشم وذهاب العقل والذكر والأنثيين وفي الموضحة والسن خمس من الأبل وفي كل عضو لا منفعة فيه حكومه ودية العبد قيمته ودية الجنين الحر غرة عبد أو أمة ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه

ويكون ما وجب لسيدها ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني غرة كثلث غرة مسلم وهو بهير وثلاث بهير

**فصل في أحكام القسامة وهي أيمان الدماء** \* (واذا اقترن بدعوى الدم لوث) \* بمثابة وهو لغة الضعف وشرفا قرينة تدل على صدق المدعي بأن توقع تلك القرينة في القلب صدقه وإلى هذا أشار المصنف بقوله (يقع به في النفس صدق المدعي) بأن وجد قتيلا أو بعضه كراسه في محلة منفصلة عن بلد كبير كافي الروضة وأصلها أو وجد في قرية صغيرة لأعدائه ولا يشاركهم في القرية غيرهم (حلف المدعي خمسين يمينا) ولا يشترط موالاتها على المذهب ولو تخلل الأيمان بخون من الحالف وانغماء منه بنى بعد الإفاقة على ما مضى منها لم يعزل القاضي الذي وقعت القسامة عنده فان عزل وولى غيره وجب استئنافها (و) إذا حلف المدعي (استحق الديّة) ولا تقع القسامة في قطع طرف (وإن لم يكن هنالك لوث فاليمين على المدعي عليه) فيحلف خمسين يمينا (وعلى قاتل النفس المحرمة) عمدا أو خطأ أو شبه عمد (كفارة) ولو كان القاتل صيبا أو مجنونا فيعتق الولي عنها من ماله ما والكفارة (عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) أي الخلة بالعمل والكسب (فإن لم يجد) ها (فصيام شهرين) بالهلال (متتابعين) بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع في الأصح فإن عجز المكفر عن صوم الشهرين له رم أو طعنه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر باطعام ستين مسكينا أو فقيرا بدينار لكل واحد منهم مدام من طعام يجزى في الذطرة ولا يطعم كافرا ولا هاشميا ولا مطلقا

#### كتاب الحدود

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لئلا يمتد منها من ارتكاب الفواحش وبدأ المصنف من الحدود بحد الزنا المذكور في أثناء قوله (والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالمحصن) وسيأتي قريبا أنه البالغ العاقل الحر الذي غيب حششته أو قدرها من مقطوعها بقبول في نكاح صحيح (حده الرجم) بحجارة معتدلة لا بجص صغيرة ولا بعجز (وغير المحصن) من رجل أو امرأة (حده مائة جلدة) سميت بذلك لاتصالها بالجلد (وتغريب عام إلى مسافة القصر) فأكثر برأى الإمام وتحتسب مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله مكان التغريب والاولى أن يكون بعد الجلد (وشروط الإحصان أربع) الاول والثاني (البلوغ والعقل) فلا حد على صبي ومجنون بل يؤدبان بما يجرهما عن الوقوع في الزنا (و) الثالث (الحرية) فلا يكون الرقيق والمبعض والمكاتب وأم الولد محصنان وطئ كل منهما في نكاح صحيح (و) الرابع (وجود الوطء) من مسلم أو ذمي (في نكاح صحيح) وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح وأراد بالوطء تعقيب الحشمة أو قدرها من مقطوعها بقبول بالصحح الوطء في نكاح فاسد فلا يحصل به التعصين (والعبد والامة أحدهما نصف حد الحر) فيحد كل منهما خمسين جلدة ويغرب نصف عام ولو قال المصنف ومن فيه رق حده الخ كان أولى ليعم المكاتب والمبعض وأم الولد (وحكم اللواط واتبان البهائم كحكم الزنا ومن وطئ فيمادون الفرج عزز ولا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود) \* (فصل) \* (وإذا قذف) \* (غيره بالزنا) كقوله زيت (فعليه حد القذف) ثمانين جلدة كما سيأتي هذا إن لم يكن القاذف أباً أو أماً وان علما كما سيأتي (بثمانية شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاث (منها) في القاذف وهو أن يكون بالغاً عاقلاً فالصبي والمجنون لا يحدان بقذفهما مطلقاً (وأن لا يكون والدًا للمقذوف) فالقذف الأب أو الأم وإن علوا ولده وإن سفل لا حد عليه (وخسة في المقذوف وهو أن

#### \* (فصل) \* وإذا اقترن

بدعوى الدم لوث يقع به في النفس صدق المدعي حلف المدعي خمسين يمينا واستحق الديّة وإن لم يكن هنالك لوث فاليمين على المدعي عليه وعلى قاتل النفس المحرمة كفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين

#### \* (كتاب الحدود)

والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالمحصن حده الرجم وغير المحصن حده مائة جلدة وتغريب عام إلى مسافة القصر وشروط الإحصان أربع البلوغ والعقل والحرية ووجود الوطء في نكاح صحيح والعبد والامة أحدهما نصف حد الحر وحكم اللواط واتبان البهائم كحكم الزنا ومن وطئ فيمادون الفرج عزز ولا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود \* (فصل) \* (وإذا قذف) \* (غيره بالزنا) فعليه حد القذف ثمانين جلدة كما سيأتي هذا إن لم يكن القاذف أباً أو أماً وان علما كما سيأتي (بثمانية شرائط ثلاثة) منها في القاذف وهو أن يكون بالغاً عاقلاً وأن لا يكون والدًا للمقذوف وخسة في المقذوف وهو أن

يكون مسلماً بالغاً قلاعراً عفيفاً) عن الزنا فلا حد بقذف الشخص كافراً أو صغيراً أو مجنوناً أو ورقياً  
أو زانياً (ويحد الحر) القاذف (ثمانين) جلدة (و) يحد (العبد أربعين) جلدة (ويسقط) عن القاذف  
(حد القذف بثلاثة أشياء) أحدها (إقامة البينة) سواء كان المقدوف أجنبياً أو زوجة والثاني  
مذكور في قوله (أو عفو المقدوف) أي عن القاذف والثالث مذكور في قوله (أو اللعان في حق  
الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف فصل وإذا رمى الرجل الخ

فصل في أحكام الأشربة وفي الحد المتعلق بشربها (ومن شرب خراً) وهي المتخذة من عصير  
العنب (أو شراباً مسكراً) من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب أن كان حراً  
(أربعين) جلدة وإن كان رقيقاً عشرين جلدة (ويجوز أن يبلغ) الإمام (به) أي حد الشرب  
(ثمانين) جلدة والزيادة على أربعين في حرو عشرين في رقيق (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على  
ما ذكر حدو على هذا لا يمنع النقص عنها (ويجب) الحد (عليه) أي شارب المسكر (بأحد أمرين  
بالبينة) أي رجلين يشهدان بشرب ما ذكر (أو الأقرار) من الشارب بأنه شرب مسكراً فلا يحد  
بشهادة رجل واحد ولا بشهادة امرأتين ولا بيمين مردودة ولا بعلم القاضي ولا بعلم غيره (ولا يحد)  
أيضاً الشارب (بالتي والاستنكاه) أي بأن يشم منه رائحة الخمر

فصل في أحكام قطع السرقة \* وهي لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذ خفية ظلمان حرز مثله  
(وتقطع يد السارق بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ بسبعة شرائط (أن يكون) السارق (بالغاً قلاعراً)  
مختاراً مسلماً أو ذمياً فلا قطع على صبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وأما المعاهد  
فلا قطع عليه في الأظهر وما تقدم شرط في السارق وذكر المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق  
في قوله (وأن يسرق نصاباً قيمته ربع دينار) أي خالصاً مضروباً أو يسرق قدراً مغشوشاً يبلغ خالصه  
ربع دينار مضروباً أو قيمته (من حرز مثله) فإن كان المسروق بعجراً أو مسجد أو شارع اشترط في  
أحراره دوام اللعاط وإن كان بحصن كبيت كني لحاظ معناد في مثله وثوب ومتاع وضعه شخص  
بقر به بعجراً مثلاً إن لاحظ به بنظره وقتاً فوقتاً ولم يكن هناك ازدحام طارقين فهو محرز والافلا  
وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف في قوله (لأملكه  
فيه ولا شبهة) أي للسارق (في مال المسروق منه) فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق ولا بسرقة  
رقيق مال سيده (وتقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل الكوع) بعد خلعهما بجبل بجر بعنف  
وأما تقطع اليمنى في السرقة الأولى (فإن سرق ثانياً) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بجديدة  
ماضية دفعة واحدة بعد خلعهما من مفصل القدم (فإن سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى) بعد خلعهما  
(فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى) بعد خلعهما ويغمس محل القطع بزيث أو دهن مغلي (فإن سرق  
بعد ذلك) أي بعد الرابعة (عزرو قيل يقتل صبراً) وحديث الأمر بقتله في المرة الخامسة منسوخ

فصل في أحكام قاطع الطريق \* ويسمى بذلك لا امتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه وهو  
مسلم مكاف له شوكة فلا يشترط فيه ذكرورة ولا عدد يخرج بقاطع الطريق المختلس الذي يتعرض  
لأخذ القافلة ويعتد الهرب (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) الأول مذكور في قوله (إن قتلوا)  
أي عمداً وعدواناً من يكافؤهم (ولم يأخذوا المال قتلوا) حتماً وإن قتلوا خطأ أو شبهة عمد أو من لم يكافؤهم  
لم يقتلوا والثاني مذكور في قوله (فإن قتلوا وأخذوا المال) أي نصاب السرقة فأكثر (قتلوا وصلبوا)  
على خشبة ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم والثالث مذكور في قوله (وإن أخذوا  
المال ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم من  
خلاف) أي تقطع منهم أولاً اليد اليمنى والرجل اليسرى فإن عادوا فیسراهم وعيناهم يقطعان فإن  
كانت اليد اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة اكتفى بالموجودة في الأصح والرابع مذكور في قوله

يكون مسلماً بالغاً  
عاقلاً عفيفاً ويحد الحر  
ثمانين والعبد أربعين  
ويسقط حد القذف  
بثلاثة أشياء أقامه البينة  
أو عفو المقدوف أو اللعان  
في حق الزوجة

\* (فصل) \* ومن شرب  
خراً أو شراباً مسكراً يحد  
أربعين ويجوز أن يبلغ به  
ثمانين على وجه التعزير  
ويجب عليه بأحد أمرين  
بالبينة أو الأقرار ولا يحد  
بالتي والاستنكاه

\* (فصل) \* وتقطع يد  
السارق بثلاثة شرائط أن  
يكون بالغاً قلاعراً وأن يسرق  
نصاباً قيمته ربع دينار من  
حرز مثله لأملكه فيه ولا  
شبهة في مال المسروق منه  
وتقطع يده اليمنى من  
مفصل الكوع فإن سرق  
ثانياً قطعت رجله اليسرى  
فإن سرق ثالثاً قطعت يده  
اليسرى فإن سرق رابعاً  
قطعت رجله اليمنى فإن  
سرق بعد ذلك عزرو قيل  
يقتل صبراً

\* (فصل) \* وقطاع  
الطريق على أربعة أقسام  
إن قتلوا ولم يأخذوا المال  
قتلوا فإن قتلوا وأخذوا  
المال قتلوا وصلبوا وإن  
أخذوا المال ولم يقتلوا  
تقطع أيديهم وأرجلهم من  
خلاف

(فان أخافوا) المارين في (الطريق ولم يأخذوا) منهم (مالا ولم يقتلوا) نفسا (حبسوا) في غير موضعهم (وعزروا) أي حبسهم الامام وعزروهم (ومن تاب منهم) أي قطاع الطريق (قبل القدرة) من الامام (عليه سقط عنه الحدود) أي العقوبات المختصة بقطاع الطريق وهي تخم قتله وصلبه وقطع يده ورجله ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى كزنا وسرقه بعد التوبة وفهم من قوله (وأخذ) بضم أوله (بالحقوق) أي التي تتعلق بالآدميين كقصاص وحسد وقذف ورد مال أنه لا يسقط شيء منها عن قاطع الطريق بنو بنو بنو وهو كذلك

**فصل في أحكام الصبيال وانسلاف البهائم (ومن قصد) بضم أوله (بأذى في نفسه أو ماله أو حريمه) بان صال عليه شخص يريد قتله أو أخذ ماله وان قل أو وطء حريمه (فقاتل عن ذلك) أي عن نفسه أو ماله أو حريمه (وقتل) الصائل على ذلك دفع الصبيال (فلا ضمان عليه) بقصاص ولادية ولا كفارة (وعلى ركب الدابة) سواء كان مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها (ضمان) ما تلغته دابته) سواء كان الاتلاف بيدها أو رجلها أو غير ذلك ولو بالت أو رأت بطريق فقتل بذلك نفس أو ماله فلا ضمان**

**فصل في أحكام البغاة** \* وهم فرقة مسلمون مخالفون الامام العادل ومفرد البغاة باغ من البغي وهو الظلم (ويقابل) بفتح ما قبل آخره (أهل البغي) أي يقاثلهم الامام (بثلاثة شرائط) أي أنها (أن يكونوا في منعة) بان يكون لهم شوكة وقوة وعدد وعطاع فيهم وان لم يكن المطاع اماما منصوبا بحيث يحتاج الامام العادل في ردهم لطاعته الى كلفة من بذل مال وتحصيل رجال فان كانوا أفرادا سهل ضبطهم فليسوا ببغاة (و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة الامام) العادل اما بترك الانقياد له أو بمنع حق توجه عليهم سواء كان الحق ماليا أو غيره كحدوق قصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أي للبغاة (تأويل سائغ) أي محتمل كما عبر به بعض الاصحاب كطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن عليا رضى الله عنه يعرف من قتل عثمان فان كان التأويل قطعي البطالان لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا يقال للامام البغاة حتى يبعث اليهم رسولا أمينا فطامسا لهم ما يكرهونه فان ذكر واليه مظلة هي السبب في امتناعهم عن طاعته أو زالها وان لم يذكروا شيئا أو أصرروا بعد إزالة المظلة على البغي نصحهم ثم أعلمهم بالقتال (ولا يقتل أسيرهم) أي البغاة فان قتله شخص عادل لا قصاص عليه في الاصح ولا يطلق أسيرهم وان كان صبيلا أو امرأة حتى تنقضي الحرب وينفرك جمعهم إلا أن يطبع أسيرهم مختارا بعتاقته للامام (ولا يغنم ماله) ويرد سلاحهم وخيولهم اليهم اذا انقضى الحرب وأمنت غائلتهم بفرقهم أو ردهم للطاعة ولا يقاثلون به تنظيم كذا ومجنيق الا ضرر ورفيقا تلون بذلك كانوا قاتلونا به أو أحاطوا بنا (ولا يذوق على جريحهم) والتدقيق تنعيم القتل وتجميله

**فصل في أحكام الردة** \* وهي أخش أنواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وشرعا قطع الاسلام بنية كفر أو قول كفر أو فعل كفر كسجود لصنم سواء كان على جهة الاستهزاء أو العناد أو الاعتقاد كمن اعتقد حدوث الصانع (ومن ارتد عن الاسلام) من رجل أو امرأة كن أنكر وجود الله أو كذب رسولا من رسل الله أو حلل محرما بالاجاع كالزنا وشرب الخمر أو حرم حلالا بالاجاع كالنكاح والبسيع (استتيب) وجوب باقي الحال في الاصح فيه ما ومقابل الاصح في الاول أنه يسن الاستتابة وفي الثانية أنه يجهل (ثلاثا) أي الى ثلاثة أيام (فان تاب) بعوده الى الاسلام بان يقر بالشهادتين على الترتيب بان يؤمن بالله أولا ثم برسوله فان عكس لم يصح كقوله التووى في شرح المهذب في الكلام على نيته الوضوء (والا) أي وان لم يتب المرد (قتل) أي قتله الامام ان كان حرا بضرب عنقه لا بإحراق ونحوه فان قتله غير الامام عزروا ان كان المرد رقيقا جازا لا يسقط قتله في الاصح ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره من قوله (ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر

فان أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا حبسوا وعزروا ومن تاب منهم قبل القدرة عليه سقط عند الحدود وأخذ بالحقوق (فصل) ومن قصد بأذى في نفسه أو ماله أو حريمه فقاتل عن ذلك وقتل فلا ضمان عليه وعلى ركب الدابة ضمان ما تلغته دابته

**فصل في أحكام البغي** \* ويقاثل أهل البغي بثلاثة شرائط أن يكونوا في منعة وأن يخرجوا عن قبضة الامام وأن يكون لهم تأويل سائغ ولا يقتل أسيرهم ولا يغنم ماله ولا يذوق على جريحهم

**فصل في أحكام الردة** \* ومن ارتد عن الاسلام استتيب ثلاثا فان تاب والاقبل ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين

غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربع العبادات وأما المصنف فذكره هنا فقال

فصل وتارك الصلاة في المعهودة الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكلف (غير معتقد لوجوبها حكمه) أي التارك لها (حكم المرنء) وسبق قريبا بيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلا) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقد الوجود بما فيستتاب فان تاب وصلى) وهو نفسه للتوبة (والا) أي وان لم يتب (قتل حدا) لا كفرا (وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم المسلمين أيضا في الغسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

\*(كتاب الجهاد)

وكان الامر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده فالكفار حالان أحدهما أن يكونوا ببلادهم فالجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فإذا فعله من فيه كفاية سقط الحرج عن الباقيين والثاني أن يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين أو ينزلوا قريبا منها فالجهاد حينئذ فرض عين عليهم فيلزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم (وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها (الاسلام) فلا جهاد على كافر (و) الثاني (البلوغ) فلا جهاد على صبي (و) الثالث (العقل) فلا جهاد على مجنون (و) الرابع (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو أمره سيده ولو مبعوضا ولا مدبر ولا مكاتب (و) الخامس (الذكورية) فلا جهاد على امرأة وخنثى مشكل (و) السادس (العصمة) فلا جهاد على مريض عجز عنه عن قتال وركوب الأعباء شديدة كحمى مطبقة (و) السابع (الطاقة على القتال) أي فلا جهاد على أقطع يده مثلا ولا على من عدم أهبة القتال كسلاح ومركوب ونفقة (ومن أسمر من الكفار فعلى ضربين ضرب لا تخير فيه للامام بل (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون يصير (رقباً بنفس السبي) أي الأخذ (وهم الصبيان والنساء) أي صبيان الكفار ونسائهم ويلحق بمأذ كراختان والمجانين ويخرج بالكفار نساء المسلمين لأن الأسير لا يتصور في المسلمين (وضرب لا يرق بنفس السبي وهم) الكفار الأصليون (الرجال البالغون) الأحرار العاقلون (والا) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية بضرب رقبة لا بقرق وتغريق مثلا (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية أموال الغنية (و) الثالث (المن) عليهم بتخليه سبيلهم (و) الرابع (الفدية) اما (بالمال أو بالرجال) أي الأسرى من المسلمين ومال فدائهم كبقية أموال الغنية ويجوز أن يفادى مشرك واحد بمسلم أو أكثر ومشركون مسلم (يفعل) الامام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين فان خفي عليه لاحظ حبسهم حتى يظهر له لاحظ فيفعله ويخرج بقولنا سابقا الأصليون الكفار غير الأصليين كالمرتدين فيطالبهم الامام بالاسلام فان امتنعوا قتلهم (ومن أسلم) من الكفار (قبل الاسر) أي أسرا الامام له (آخر زماله ودمه وصغار أولاده) عن السبي وحكم بالسلامة تبعاله بخلاف البالغين من أولاده فلا يصحهم اسلام أبيهم واسلام الجد يصح أيضا الولد الصغير واسلام الكافر لا يصح زوجته عن استرقاقها ولو كانت حاملا فان استرققت انقطع نكاحه في الحال (ويحكم للصبي بالاسلام عند وجود ثلاثة أسباب) أحدها (أن يسلم أحد أبويه) فيحكم بالسلامة تبعالهما وأما من بلغ مجنونا أو بلغ عاقلًا من جن فكما للصبي والسبب الثاني مذكور في قوله (أو يسلمه مسلم) حال كون الصبي منفردا عن أبويه) فان سبي الصبي مع أحد أبويه فلا تبسع الصبي السابق له ومعنى كونه مع أحد أبويه أن يكونا في جيش واحد وغنمة واحدة لأن مالكهما يكون واحد ولو سباه ذمي وجعله إلى دار الاسلام لم يحكم بالسلامة في الأصح بل هو على دين السابق له والسبب الثالث مذكور في قوله (أو يوجد) أي الصبي (لقبطا في دار الاسلام) وان كان فيها أهل ذمة فانه يكون مسلما وكذا لو وجد في دار كفار وفيها مسلم

\*(فصل) في أحكام السلب وقسم الغنمة (ومن قتل قتيلا أعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون

\*(فصل) وتارك الصلاة على ضربين أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها حكمه حكم المرنء والثاني أن يتركها كسلا معتقد الوجود بما فيستتاب فان تاب وصلى والاقول حدا وكان حكمه حكم المسلمين

\*(كتاب الجهاد)

وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعصمة والطاقة على القتال ومن أسمر من الكفار فعلى ضربين ضرب يكون رقيقا بنفس السبي وهم الصبيان والنساء وضرب لا يرق بنفس السبي وهم الرجال البالغون والامام مخير فيهم بين أربعة أشياء القتل والاسترقاق والمن والفدية بالمال أو بالرجال يفعل من ذلك ما فيه المصلحة ومن أسلم قبل الاسر أحرز ماله ودمه وصغار أولاده ويحكم للصبي بالاسلام عند وجود ثلاثة أسباب أن يسلم أحد أبويه أو يسلمه مسلم منفردا عن أبويه أو يوجد لقبطا في دار الاسلام

\*(فصل) ومن قتل قتيلا أعطى سلبه

القاتل مسلماً ذكراً كان أو أنثى حراً أو عبداً شرطه الإمام له أولاً والسلب ثياب القاتل التي عليه  
والخلف والران وهو خف بلا قدم يلبس للساق فقط وآلات الحرب والمنزكوب الذي قاتل عليه  
أو أمسكه بعنانه والسرجه واللجام ومقود الدابة والسوار والطورق والمنطقة وهي التي يشدها الوسط  
والخاتم والنفقة التي معه والجنينة التي تقاد معه وانما يستحق القاتل سلب الكافر اذا غر بنفسه  
حال الحرب في قتله بحيث يكنى بركوب هذا الغرر مشروطاً بذلك الكافر لو قتلته وهو أسير أو نائم أو قتله بعد  
انهم زام الكفار فلا سلب له وكفاية قتل الكافر أن يزيل امتناعه كان يفتق عينيته أو يقطع يديه  
أو يرجليه والغنمة لغة مأخوذة من الغنم وهو الرمح وشرا المال الحاصل للمسلمين من كفار أهل  
حرب بقتال وإيجاف خيل أو بمل وخرج بأهل الحرب المال الحاصل من المرتدين فإنه لا غنمة  
(وتقسم الغنمة بعد ذلك) أي بعد اخراج السلب منها (على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها)  
من عقار ومنقول (لمن شهد) أي حضر (الوقعة) من الغائبين بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش  
وكذا من حضر لانبية القتال مقاتلي في الاظهر ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال (ويعطى  
للقارس) الحاضر للوقعة وهو من أهل القتال بفرس مهيأ للقتال عليه سواء قاتل أم لا (ثلاثة أسهم)  
سهمين لفرسه وسهماً له ولا يعطى الا لفرس واحد ولو كان معه أفراس كثيرة (وللراجل) أي المقاتل  
على رجليه (سهم) واحد (ولا يسهم الا لمن) أي شخص (استكمل فيه خمس شرائط الاسلام  
والبلوغ والعقل والحرية والذكورية) فان اختلف شرط من ذلك رخص له ولم يسهم له أي لمن اختلف فيه  
الشرط اما لكونه صغيراً أو مجنوناً أو أورياً أو ذمياً أو الرضخ لغة العطاء انقليل وشراعتي دون  
سهم يعطى للراجل ويجهتد الامام في قدر الرضخ بحسب رأيه فيز يد المقاتل على غيره والاكثر قتالا  
على الأقل قتالا ومحل الرضخ الاخماس الاربعه في الاظهر والثاني محله أصل الغنمة (ويقسم الخمس)  
الباقى بعد الاخماس الاربعه (على خمسة أسهم سهم) منه (لرسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو  
الذي كان له في حياته (يصرف بعده للمصالح) المتعلقة بالمسلمين كالتقضاء الحاكمين في البلاد اما قضاء  
العسكر في زقون من الاخماس الاربعه كما قاله الماوردي وغيره وكذا الثغور وهي المواضع المحفوفة  
من أطراف بلاد المسلمين الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور بالرجال وآلات الحرب ويقدم الاهم  
من المصالح فالاهم (وسهم لذوي القربى) أي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم بنوه اشق  
وبنو المطلب) يشترك في ذلك الذكور والانثى والغني والفقير وفضل الذكورية على مثل حظ الانثيين  
(وسهم لليتامى) المسلمين جميع يتيم وهو صغير لا أب له سواء كان الصغير ذكراً أو أنثى له جسد أو لا قتل  
أبوه في الجهاد أولاً ويشترط فقر اليتيم (وسهم للمساكين وسهم لانباء السبيل) وسبق بيانهم ما قبل  
كتاب الصيام

فصل في قسم النبي على مستحقه والني لغة مأخوذ من فاء اذا رجعت ثم استعمل في المال الراجع  
من الكفار إلى المسلمين وشراهم ومال حصل من كفار بقتال ولا إيجاف خيل ولا بابل كالجزية  
وعشر التجارة (ويقسم مال النبي على خمس فرق بصرف خمسة) يعني النبي (على من) أي الخمسة  
الذين (يصرف عليهم خمس الغنمة) وسبق قريباً بيان الخمسة (ويعطى أربعة أخماسها) وفي بعض  
النسخ أخماسه أي النبي (للمقاتلة) وهم الاجناد الذين عينهم الامام للجهاد وأثبت أسماءهم في ديوان  
المرتزقة بعد انصافهم بالاسلام والتكليف والحرية والحق في فرق الامام عليهم الاخماس الاربعه  
على قدر حاجاتهم فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة نفقتهم وما يكفيه فيعطيه  
كفأيتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك وراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والغلاء وأشار  
المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) إلى أنه يجوز للامام أن يصرف الفائض عن حاجات المرتزقة  
في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والثغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح

وتقسم الغنمة بعد ذلك  
على خمسة أخماس فيعطى  
أربعة أخماسها لمن شهد  
الوقعة ويعطى للقارس  
ثلاثة أسهم وللراجل سهم  
ولا يسهم الا لمن استكمل  
فيه خمس شرائط الاسلام  
والبلوغ والعقل والحرية  
والذكورية فان اختلف شرط  
من ذلك رخص له ولم يسهم  
ويقسم الخمس على خمسة  
أسهم سهم لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم يصرف بعده  
للمصالح وسهم لذوي  
القربى وسهم بنوه اشق  
وبنو المطلب وسهم لليتامى  
وسهم للمساكين وسهم  
لانباء السبيل ويقسم مال  
النبي على خمس فرق بصرف  
خمسه على من يصرف  
عليهم خمس الغنمة ويعطى  
أربعة أخماسها للمقاتلة  
وفي مصالح المسلمين

\*(فصل) في أحكام الجزية \* وهي لغة اسم لخراج معمول على أهل الذمة سميت بذلك لانها حرت  
عن القتل أي كفت عن قتلهم وشرعاً مال يلزمه كافر به قد مخصوص وبشروط أن يعقدها الإمام  
أو نائبه لا على جهة التأييد فيقول أقررتمكم بدار الإسلام غير الحجاز أو أذنت في إقامتكم بدار  
الإسلام على أن تبدلوا الجزية وتنفقوا بالحكم الإسلام ولو قال الكافر للإمام ابتداء أقررني بدار  
الإسلام كفي (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا جزية على صبي (و) الثاني  
(العقل) فلا جزية على مجنون أطبق جنونه فان تقطع جنونه قليلاً كساعة من شهر لزمته الجزية  
أو تقطع جنونه كثيراً على ذلك كيوم يحن فيه ويوم يفيق فيه لفتت أيام الإفاقة فان بلغت سنة وجب  
جزيتها (و) الثالث (الحرية) فلا جزية على رقيق ولا على سيده أيضاً المكاتب والمدير والمبعوض  
كالرقيق (و) الرابع (الذكورية) فلا جزية على امرأة وخشي فان بانذ كورته أخذت منه  
الجزية للسنين الماضية كما يحتمل النور في زيادة الروضة وحزم به في شرح المذهب (و) الخامس  
(أن يكون) الذي تعقده الجزية (من أهل الكتاب) كاليهود والنصارى (أو من له شبهة كتاب  
وتعقد أيضاً الأولاد من هؤلاء وتصرف قبل النسخ أو شككتنا في وقتها وكذا تعقد لمن أحد أبويه ونسب  
والآخر كتابي ولزاعم التمسك بعصف إبراهيم المنزل عليه أو يزور دواود المنزل عليه (وأقل) ما يجب في  
(الجزية) على كل كافر (دينار في كل حول) ولا حداً كثر الجزية (ويؤخذ) أي يسن للإمام  
أن يعا كس من عقد له الجزية وحينئذ يؤخذ (من المتوسط) الحال (ديناران ومن المومنين أربعة  
دنانير) استحباباً إن لم يكن كل منهما ماسعاً فيها فان كان سفيهاً لم يعا كس الإمام ولي السفيه والعبرة في  
المتوسط واليسار بأخر الحول (ويجوز) أي يسن للإمام إذا صالح الكفار في بلادهم لا في دار الإسلام  
(أن يشترط عليهم الضريبة) لمن عزمهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلاً) أي زائداً (عن  
مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة إن رضوا بهذه الزيادة (ويضمن عقد الجزية) بعد صحت  
(أربعة أشياء) أحدها (أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برق كما قال الجمهور لا على وجه الإهانة  
(و) الثاني (أن تجرى عليهم أحكام الإسلام) فيضمنون ما يتلفونه على المسلمين من نفس ومال  
وأن فعلوا ما يعتقدهون تحريمه كالزنا أقيم عليهم الحد (و) الثالث (أن لا يذكروا دين الإسلام إلا بخير  
(و) الرابع (أن لا يظهروا ما فيه ضرر على المسلمين) أي بان آو وأمن يطلع على عورات المسلمين  
ويقلعها إلى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفساً ومالاً وان كانوا في  
البلاد أو في بلاد مجاور لها منادف أهل الحرب عنهم (ويعرفون بلبس الغيار) أي بكسر الغين المجهمة  
وهو تفسير اللباس بان يحيط الذي على ثوبه شيئاً يخاف لونه ثوبه ويكون ذلك على الكنف والاولى  
باليهودى الأصفر وبالنصراني الأزرق وبالمجوسى الأسود والآخر وقول المصنف يعرفون عبرة  
النور أيضاً في الروضة تبعاً لأصلها لكنه في المنهاج قال يؤمر أي الذي ولا يعرف من كلامه أن  
الأمر للوجوب أو الندب لكن مقتضى كلام الجمهور الأول وعطف المصنف على الغيار قوله (وشد  
الزنا) وهو زناى مبهمة خبط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب ولا يكفي جعله تحتها (ويمنعون من  
ركوب الخيل) النفية وغيرها ولا يمنعون من ركوب الخمر ولو كانت نفية ويمنعون من إصاهاهم  
المسلمين قول الشريك كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

\*(كتاب) أحكام (الصبي والمذبح) والضحايا والأطعمة)\*

والصبي مصدر أطلق هنا على اسم المفعول وهو المصيد (وما) أي والحيوان البري المأكول الذي  
(قدر) بهم أوله (على ذكاته) أي ذبحه (فذكاته) تكون (في حلقه) وهو أعلى العنق (ولبته) أي  
بلام مفتوحة وموحدة مشددة أسفل العنق والذكاة بذال معجمة لغة التطيب لما فيها من تطيب  
أكل اللحم المذبح وشرعاً إبطال الحرارة الغريزية على وجه مخصوص أما الحيوان المأكول البصري

\*(فصل) \* وشرائط وجوب  
الجزية خمس خصال  
البلوغ والعقل والحرية  
والذكورية وأن يكون  
من أهل الكتاب أو من له  
شبهة كتاب وأقل الجزية  
دينار في كل حول ويؤخذ  
من المتوسط ديناران ومن  
المومنين أربعة دنانير  
ويجوز أن يشترط عليهم  
الضريبة فضلاً عن مقدار  
الجزية وينضم من عقد  
الجزية أربعة أشياء إن  
يؤدوا الجزية وأن تجرى  
عليهم أحكام الإسلام  
وأن لا يذكروا دين  
الإسلام إلا بخير وأن لا  
يظهروا ما فيه ضرر على  
المسلمين ويعرفون بلبس  
الغيار وشد الزنا ويمنعون  
من ركوب الخيل

\*(كتاب الصيد والذبايح)\*  
وما قدر على ذكاته فذكاته  
في حلقه ولبته

ومالم يقدر على ذكاته فذكاته

عقره حيث قدر عليه وكان الذكاة أربعة أشياء قطع الحلقوم والمرى والودجين والمجزئ منها شيئاً قطع الحلقوم والمرى ويجوز الاصطبياد بكل جارحة معلية من السباع ومن جوارح الطيور وشرائط تعلمها أربعة أن تكون إذا أرسلت استرسلت وإذا زحرت ازحرت وإذا قلت صيد المأكل منه شيئاً وأن يتكرر ذلك منها فان عدمت إحدى الشرائط لم يحل ما أخذته إلا أن يدرك حيا فيذكي وتجاوز الذكاة بكل ما يجرح بالسن والظفر وتحمل ذكاة كل مسلم ولم يكتفى ولا تحل ذبيحة مجوسى ولا وثني وذكاة الجنين بذكاة أمه إلا أن يوجد حيا فيذكي وما قطع من حي فهو ميت إلا الشعر

**فصل في** وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال إلا ما ورد الشرع بتعريمه وكل حيوان استطابته العرب فهو حرام إلا ما ورد الشرع بإباحته ويجزى من السباع ماله ناب قوي يعدوه ويجزى من الطيور ماله مخالب قوي يعدوه ويجزى من السمك والجراد ودمان حلالان الكبدة والكبد والطحال

فيل على الصحيح بلاذخ (وما) أى والحيوان الذى (لم يقدر) بضم أوله (على ذكاته) كشاة أنسية فوحشت أو بعير ذهب شاردا (فذكاته عقره) بفتح العين عقره من عقره للروح (حيث قدر عليه) أى فى أى موضع كان العقر (وكالذكاة) وفى بعض النسخ ويستحب فى الذكاة (أربعة أشياء) أحدها (قطع الحلقوم) بضم الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولا وخروجا (و) الثانى قطع (المرى) بفتح ميمه وهو زائره ويجوز نسيه وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة والمرى تحت الحلقوم ويكون قطع ما ذكره مرة واحدة لا فى دفعتين فإنه يحرم المذبوح حينئذ ومتى بقى شئ من الحلقوم والمرى لم يحل المذبوح (و) الثالث والرابع قطع (الودجين) بواو ودال مفتوحين تنبيه ورج بفتح الدال وكسرهما وهما عرقان فى صفحتى العنق محيطان بالحلقوم (والمجزئ منها) أى الذى يكتفى فى الذكاة (شيئاً قطع الحلقوم والمرى) فقط ولا ينقطع ما وراء الودجين (ويجوز) أى يحل (الاصطبياد) أى أكل المصاد (بكل جارحة معلية من السباع) كالقهد والنمر والكلب (ومن جوارح الطيور) كصقرو بازى أى موضع كان جرح السباع والطير والجارحة مشتقة من الجرح وهو الكسب (وشرائط تعلمها) أى الجوارح (أربعة) أحدها (أن تكون) الجارحة معلية بحيث (إذا أرسلت) أى أرسلها صاحبها (استرسلت) والثانى أنها (إذا زحرت) بضم أوله أى زحرتها صاحبها (ازحرت) والثالث أنها (إذا قلت صيد المأكل منه شيئاً) (و) الرابع (أن يتكرر ذلك منها) أى يتكرر الشرائط الأربعة من الجارحة بحيث يظن تأديها ولا يرجع فى التكرار لعدد بل المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع الجوارح (فإن عدمت) منها (أحدى الشرائط لم يحل ما أخذته) الجارحة (إلا أن يدرك) ما أخذته الجارحة (حيا فيذكي) فيحل حينئذ ثم ذكر المصنف آلة الذبح فى قوله (وتجاوز الذكاة بكل ما) أى بكل محدود (يجرح) كخديد ونحاس (إلا بالسن والظفر) وباقي العظام فلا تجوز التذكية بها ثم ذكر المصنف من نص من التذكية فى قوله (وتحل ذكاة كل مسلم) بالغ أو يميز بطبق الذبح (و) ذكاة كل (كتابي) يهودى أو نصرانى ويحل ذبح مجنون وسكران فى الظاهر ويكره ذكاة أعمى (ولا تحل ذبيحة مجوسى ولا وثني) ولا نحوهما من لا كتاب له (وذكاة الجنين) حاصلة (بذكاة أمه) فلا يحتاج لتذكيته هذا إن وجد ميتاً أو فيه حياة غير مستقرة اللهم (إلا أن يوجد حيا) بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيذكي) حينئذ (وما قطع من) حيوان (حي فهو ميت إلا الشعر) أى المقطوع من حيوان مأكول وفى بعض النسخ (الشعر) المنتفع بها فى المفارش والملابس وغيرها

**فصل في** أحكام الأطعمة الحلال منها وغيرها \* (وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل ثروة ونصب وطباع سليمة ورفاة (فهو حلال إلا ما) أى حيوانا (ورد الشرع بتعريمه) فلا يرجع فيه لاستطابته (وكل حيوان استطابته العرب) أى عدوه خبيثا (فهو حرام إلا ما ورد الشرع بإباحته) فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ماله ناب) أى سن (قوى يعدوه) على الحيوان كاسد وغر (ويجوز من الطيور ماله مخالب) بكسر الميم وفتح اللام أى ظفر (قوى يجرح به) كصقرو باز وشاهين (ويحل للمضطر) وهو من خاف على نفسه الهلاك من عدم الأكل (فى المحصة) موتا أو مرضا مخفوفا أو زيادة مرض أو انقطاع رفقته ولم يجد ما يأكله حلالا (أن يأكل من الميتة المحرمة) عليه (ما) أى شيئاً (يسد به رفقته) أى بقية روحه (ولنا ميتتان حلالان) وهما (السمك والجراد) (ولنا) دمان حلالان (وهما) (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل فذبيحته وميتته سواء والثانى ما يؤكل فلا يحل إلا بالتذكية الشرعية والثالث ما تحل ميتته كالسمك والجراد

**فصل في** أحكام الاضحية \* بضم الهمزة فى الأشهر وهى اسم المذبح من النعم يوم عيد النحر

**فصل في الاضحية**  
سنة مؤكدة ويجزئ فيها  
الجدع من الضأن والثني  
من المعز والثني من الابل  
والثني من البقر ويجزئ  
البدنة عن سبعة والبقرة  
عن سبعة والشاة عن  
واحد وأربع لا تجزئ في  
الضحايا العوراء البسين  
عورها والعرجاء المبين  
عرجها والمرضة البسين  
مرضها والجفاء التي ذهب  
نخها من الهزال ويجزئ  
الخصي والمكسور القرن  
ولا تجزئ المقطوعة  
الاذن والذنب وقت  
الذبح من وقت صلاة العيد  
الى غروب الشمس من آخر  
أيام التشريق ويستحب  
هنا الذبح خمسة أشياء  
السمية والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
واستقبال القبلة والتكبير  
والدعاء بالقبول ولا يأكل  
المضحي شيئاً من الاضحية  
المنذورة وبأكل من  
الاضحية المنطوع بها  
ولا يبيع من الاضحية  
ويطعم الفقراء والمساكين

**فصل في العقبة**  
مسجبة وهي الذبيحة عن  
المولود يوم سابعه ويذبح  
عن الغلام شاتان وعن  
الجارية شاة ويطعم الفقراء  
والمساكين

وأيام التشريق تقرأ الى الله تعالى (والاضحية سنة مؤكدة) على الكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل  
بيت كفى عن جميعهم ولا تجب الاضحية الا بالانذر (ويجزئ فيها الجذع من الضأن) وهو ماله سنة  
وطعن في الثانية (والثني من المعز) وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمس  
سنين وطعن في السادسة (والثني من البقر) ماله سنتان وطعن في الثالثة (وتجزئ البدنة عن سبعة)  
اشتركو في التضحية بها (و) تجزئ (البقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزئ (الشاة عن) شخص  
(واحد) وهي أفضل من مشاركته في بعير وأفضل أنواع الاضحية ابل ثم بقرة ثم غنم (وأربع) وفي  
بعض النسخ وأربعة (لا تجزئ في الضحايا) أحدها (العوراء البسين) أي الظاهر (عورها) وان بقيت  
الجدقة في الاصح (و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان حصول العرج لها عند اضحيها للتضحية  
بها بسبب اضطرارها (و) الثالث (المرضة البين مرضها) ولا يصير بسبب هذه الامور (و) الرابع  
(الجفاء) وهي (التي ذهب نخها) أي ذهب دماغها (من الهزال) الحاصل لها (ويجزئ الخصي) أي  
المقطوع الخصيتين (والمكسور القرن) ان لم يؤثر في اللحم ويجزئ أيضاً بقادة القرون وهي المسماة  
بالجلحاء (ولا تجزئ المقطوعة) كل (الاذن) ولا بعضها ولا المخوفة بلاذن (و) لا المقطوعة  
(الذنب) ولا بعضه (و) يدخل (وقت الذبح) للاضحية (من وقت صلاة العيد) أي عيда النحر وعبرة  
الروضة وأصلها يدخل وقت التضحية اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين  
خفية ثم اءه ويستمر وقت الذبح (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهي الثلاثة المتصلة  
بعاشرا لجهة (ويستحب عند الذبح خمسة أشياء) أحدها (التسمية) فيقول الذابح باسم الله والاكمل  
بسم الله الرحمن الرحيم فلولم يسم حل المذبح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويكره  
أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة أي يوجه الذابح مذهبها  
للقبلة ويتوجه هو أيضاً (و) الرابع (التكبير) أي قبل التسمية أو بعدها ثلاثاً كما قال الماوردي  
(و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل أي هذه الاضحية نعمة  
منك على وتقربت بها اليك فتقبلها (ولايأكل المضحي شيئاً من الاضحية المنذورة) بل يحجب عليه  
التصدق بجميع لحفها فلو أخرها فتلقت زمة ضمانه (وبأكل من الاضحية المنطوع بها) ثلثا على الجديد  
واما الثلثان فقبل يتصدق بهما ويرجى النوى في تصحيح التنبية وقيل يهدي ثلثا للمسلمين الاغنياء  
ويتصدق بثلث على الفقراء من لحفها ولم يرج النوى في الروضة وأصلها شيئاً من هذين الوجهين (ولا  
يبيع) أي يحرم على المضحي بيع شيء (من الاضحية) أي من لحفها أو شعرها أو جلدها ويحرم أيضاً  
جعلها أجرة للجزار ولو كانت الاضحية تطوعاً (ويطعم) ختان الاضحية المنطوع بها (الفقراء  
والمساكين) والافضل التصديق بجميعها الا لقمة أو لقمة يتبرك المضحي بأكلها فإنه يسن له ذلك وإذا  
أكل البعض وأصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض

**فصل في أحكام العقبة** \* وهي لغة اسم للشعر على رأس المولود وممرها ما سيدكر المصنف بقوله  
(والعقبة) على المولود (مسجبة) وفسر المصنف العقبة بقوله (وهي الذبيحة عن المولود يوم  
سابعه) أي يوم سابع ولادته وبحسب يوم الولادة من السبع ولومات المولود قبل السابع ولا تقوت  
بالأخير بعده فان تأخرت البلوغ سقط حكمها في حكم العاق عن المولود أما هو فخير في العنق عن نفسه  
(ويذبح عن الغلام شاتان) ويذبح (عن الجارية شاة) قال بعضهم وأما الخنثى فيجوز له الحاقه بالغلام  
أو بالجارية فلو بان ذلك ورثه أمر بالتدارك وتعدد العقبة بتعدد الاولاد (ويطعم) العاق من  
العقبة (الفقراء والمساكين) فيطبخها بجلودهم يهدي منها للفقراء والمساكين ولا يتخذها دعوة  
ولا يكسر عظمها واعلم أن سن العقبة وسلامتها من عيب ينقص لحفها والاكل منها والتصدق  
ببعضها وامتناع بيعها ونعيمها بالانذر حكمه على ما سبق في الاضحية ويسن أن يؤذن في اذن المولود

\* (كتاب السبق والرمي) \*

وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم اذا كانت المسابقة معلومة وصفة المناضلة معلومة ويخرج العوض أحـد المتسابقين حتى انه اذا سبق استرده وان سبق أخـذه صاحبه له وان أخرجاه معالم يجرز إلا أن يدخل بينهما ما محلل فان سبق أخذ العوض وان سبق لم يغرم

\* (كتاب الإيمان

والنذور) \*

لا ينعقد اليمين إلا بالله تعالى أو باسم من أسمائه أو صفة من صفات ذاته ومن حلف بصدقة ماله فهو مخير بين الصدقة أو كفارة اليمين ولا شيء في لغو اليمين ومن حلف أن لا يفعل شيئاً فأمر غيره بفعله لم يحث ومن حلف على فعل أمرين ففعل أحدهما لم يحث وكفارة اليمين هو مخير فيها بين ثلاثة أشياء عتق رقبة مؤمنة أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين مداً أو كسوتهم ثوباً ثوباً

اليمين حين يولد وأن يحنك المولود بتمر فيمضغ بذلك به حنكه داخل فيه لينزل منه شيء إلى الجوف فان لم يوجد تمر فطرب والافئى حالوا أن يسمى يوم سابع ولادته ويجوز سميته قبل السابع وبعده ولومات المولود قبل السابع سن سميته

\* (كتاب أحكام) (السبق والرمي) \*

أى بسهام ونحوها (وتصح المسابقة على الدواب) أى على ما هو الأصل في المسابقة عليهم من خيل وأبل جزما وقيل وبغل وجارف الأظهر ولا تصح المسابقة على بقر ولا على نطاح الكباش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض ولا غيره (و) تصح (المناضلة) أى المراماة (بالسهم اذا كانت المسابقة) أى مسابقة ما بين موقف الرامي والغرض الذي يرمى اليه (معلومة و) كانت (صفة المناضلة معلومة) أيضاً ما بين المتناضلان كيفية الرمي من قرع وهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه أو من خسق وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض واعلم أن عوض المسابقة هو المال الذي يخرج فيها وقد يخرج أحداً المتسابقين وقد يخرج أحدهما معاذ كالمصنف الأول في قوله (ويخرج العوض أحداً المتسابقين حتى انه اذا سبق) بفتح السين غيره (استرده) أى العوض الذي أخرجه (وان سبق) يضم أوله (أخذه) أى العوض (صاحبه) السابق (له) وذكر المصنف الثاني في قوله (وان أخرجاه) أى العوض المتسايقان (معالم يجرز) أى لم يصح أخرجهما للعوض (الأن يدخل بينهما ما محلل) بكسر اللام الأولى وفي بعض النسخ إلا أن يدخل بينهما محال (فان سبق) بفتح السين كلام من المتسابقين (أخذ العوض) الذي أخرجاه (وان سبق) يضم أوله (لم يغرم) لهم شيئاً

\* (كتاب أحكام) (الإيمان والنذور) \*

والإيمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها لغة اليد اليمنى ثم أطلقت على الحلف وشرعاً تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده بذكرا سم الله أو صفة من صفات ذاته والنذور جمع نذر وسبأ أى معناه في الفصل بعده (لا ينعقد اليمين إلا بالله تعالى) أى بذاته كقول الحالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به التي لا تستعمل في غيره تكاليف الخلق (أو صفة من صفات ذاته) القائمة به كعلمه وقدرته وضابط الحالف كل مكلف مختار ناطق فاسد لليمين (ومن حلف بصدقة ماله) كقوله لله على أن أنصدق بعمالي ويعبر عن هذا اليمين نارة بين اللجاج والغضب وتارة بنذر اللجاج والغضب (فهو) أى الحالف أو الناذر (مخير بين) الوفاء بحلف عليه والتمزم بالنذور من (الصدقة) بعماله (أو كفارة اليمين) في الأظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه (ولا شيء في لغو اليمين) وفسر بما سبق لسانه إلى لفظ اليمين من غير أن يقصدها كقوله في حال غضبه أو عجمته بلى والله مرة ولا والله مرة في وقت آخر (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) أى كبيع عبده (فأمر غيره بفعله) ففعله بأن باع عبداً الحالف (لم يحث) ذلك الحالف بفعل غيره إلا أن يريد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحث بفعله ما أمره أما لو حلف أن لا يشك فوكل في النكاح فانه يحث بفعله وكبـه له في النكاح (ومن حلف على فعل أمرين) كقوله والله لا ألبس هذين الثوبين (ففعل) أى لبس (أحدهما لم يحث) فان لبسهما معا أو هر تباحث فان قال لا ألبس هذا ولا هذا حث باحدهما ولا يخل بيمينه بل اذا فعل إلا أخر حث أيضاً (وكفارة اليمين هو) أى الحالف اذا حث (مخير فيها بين ثلاثة أشياء) أحدها (عتق رقبة مؤمنة) سلمة من عيب يخل بعمل أو كسب وثانيها مذكور في قوله (أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين مداً) أى رطلان وثالثها من حب من غالب قوت بلد المكفر ولا يجزئ غير الحب من غم وأقط وثالثها مذكور في قوله (أو كسوتهم) أى يدفع المكفر لكل من المساكين (ثوباً ثوباً) أى شيئاً يسمى

كسوة مما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا يكتفى بخف ولا قفازان ولا يشترط في القميص كونه صالحاً للمدفع اليه فيجزي أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة ولا يشترط أيضاً كون المدفوع جديداً فيجوز دفعه ملبوساً المذهب قوته (فإن لم يجد) المكفر شيئاً من الثلاثة السابقة (فصيام) أي فيلزمه صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب تنابها في الاظهر

فصل في أحكام النذور \* جمع نذر وهو بذل مائة ساكنة وحكي قبحها ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وشرعا التزام قرينة غير لازمة بأصل الشرع والنذر ضربان أحدهما نذر اللجاج بفتح أوله وهو التبادي في الخصومة والمراد بهذا النذر أن يخرج مخرج الجين بأن يقصد الناذر منع نفسه من شيء ولا يقصد القرينة وفيه كفارة عين أو ما التزمه بالنذر والثاني نذر المجازاة وهو نذر أحدهما أن لا يعلقه الناذر على شيء كقوله ابتداء الله على صوم أو عتق والثاني أن يعلقه على شيء وأشار له المصنف بقوله (والنذر يلزم في المجازاة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) أي الناذر (إن شئني الله مريض) وفي بعض النسخ مرضى أو كفت شر عدوى (فله على أن أصوم أو أنصدق ويلزمه) أي الناذر (من ذلك) أي مما نذره من صلاة أو صوم أو صدقة (ما يقع عليه الاسم) من الصلاة وأكلها ركعتان أو الصوم وأقله يوم أو الصدقة وهي أقل شيء مما يتحول وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم كما قال القاضي أبو الطيب ثم صرح المصنف بمفعول قوله سابقاً على مباح في قوله (ولا نذري معصية) أي لا ينقض نذرها (كقوله إن قتلت فلاناً) بغير حق (فله على كذا) وخرج بالمعصية نذر المكروه كذا في شخص صوم الدهر فمعه نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضاً نذر واجب على العين كأنه لو ات الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يفرضه كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) أي لا ينقض (على ترك مباح) أو فعله فالأول (كقوله لا آكل لحماً ولا أشرب لبناً وما أشبه ذلك) من المباح كقوله لا ألبس كذا والثاني نحو آكل كذا وأشرب كذا وألبس كذا وإذا خالف النذر المباح لزمه كفارة عين على الراجح عند البغوي ونبهه المحرر والمنهاج لكن قضية الرخصة وأصلها هدم اللزوم

### كتاب في أحكام (القضية والشهادات)

والقضية جمع قضا بالماء وهو لغة أحكام الشيء وامضاً وشرعاً فصل المحكمة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض كفاية فإن تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز أن يلى القضاء إلا من استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس عشرة (خصلة) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية الكافر ولو كانت على كافراً قال الماوردي وما حرت به عادة الولاية من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد رياسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزامة بل بالترامهم (و) الثاني والثالث (البلوغ والعقل) فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق جنونه أولاً (و) الرابع (الحرية) فلا تصح ولاية رقيق كله أو بعضه (و) الخامس (الذكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى ولو ولي الخنثى حال الجهل لحكم ثم بان ذكر المانع من تنفيذ حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة) وسيأتي بيانها في فصل الشهادات فلا ولاية لفاسق شيء لا شبهة له فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظه لايات الأحكام ولا أحاديثها المتعلقة بها عن ظهر قلب وخرج بالأحكام القصص والمواظ (و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع بل يكفيه في المسئلة التي يفتي بها أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها (و) التاسع (معرفة الاختلاف) الواقع بين العلماء (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد) أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب) من لغة

فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (فصل) والنذر يلزم في المجازاة على مباح وطاعة كقوله إن شئني الله مريض فله على أن أصلي أو أصوم أو أنصدق ويلزمه من ذلك ما يقع عليه الاسم ولا نذر في معصية كقوله إن قتلت فلاناً فلا نذر على كذا ولا يلزم النذر على ترك مباح كقوله لا آكل لحماً ولا أشرب لبناً وما أشبه ذلك

\*) كتاب القضية

والشهادات\*)

ولا يجوز أن يلى القضاء إلا من استكمل فيه خمسة عشر خصلة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة ومعرفة أحكام الكتاب والسنة ومعرفة الاجماع ومعرفة طرق الاجتهاد ومعرفة طرف من لسان العرب

ومعرفته (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) (و) الثاني عشر (أن يكون جميعا) ولو بصياح في أدنيه فلا يصح توليته أصم (و) الثالث عشر (أن يكون بصيرا) فلا يصح توليته أعمى ويجوز كونه أعور كما قال الروائي (و) الرابع عشر (أن يكون كاتباً) وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضى كاتباً وجبه مرجوح والأصح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون مستيقظاً) فلا تصح توليته مغفل بان اختل نظره أو فسكره أو ما أكبر أو مرض أو غيره \* وما فرغ المصنف من شروط القاضى شرع في آدابه فقال (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ أن ينزل أى القاضى (في وسط البلد) إذا تيسرت خطته فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء أن لا يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة ويكون جلوس القاضى (في موضع) فسبح (بارز) أى ظاهر (للناس) بحيث يراه المستوطن والقريب والقوى والضيف ويكون مجلسه مصوناً من أذى حروب أو يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كنف (ولاحجاب له) وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه فلو اتخذ حاجباً أو أبواباً كره (ولا يقعد) القاضى (للقضاء في المسجد) فإن قضى فيه كرهه فإن انقضى وقت حضوره في المسجد لصلاة وغيره اخصومه لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لعدو مطروحه (ويسوى) القاضى وجوباً (بين الخصمين في ثلاثة أشياء) أحدها التسوية (في المجلس) فيجلس القاضى الخصمين بين يديه إذا استويا ثمراً أما المسلم لم يرفع على الذي في المجلس (و) الثاني التسوية (في اللفظ) أى الكلام فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر (و) الثالث في (اللفظ) أى النظر فلا ينظر لأحدهما دون الآخر (ولا يجوز) للقاضى (أن يقبل الهدية من أهل عمله) فإن كانت الهدية في غير عمله من غير أهل لم يحرم في الأصح وإن أهدى إليه من هو في محل ولايته خصومة ولا عادته بالهدية قبلها حرم قبولها عليه (ويجوز) للقاضى (القضاء) أى يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (عند الغضب) وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم وإذا أخرجه عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المفرطين (والعطش) وشدة الشهوة والحزن والمرح المفرط وعند المرض (ومدافعة الاختين) أى البول والغائط وعند الناس (عند) شدة الحر والبرد) والاضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضى القضاء في كل حال بسى خلافه وإذا حكم في حال مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وجوباً أى إذا جلس الخصمان بين يدي القاضى لا يسأل (المدعى عليه إلا بعد كمال) أى بعد فراغ المدعى من (الدعوى) الصحيحة وحينئذ يقول القاضى للمدعى عليه اخرج من دعواه فإن أقر بما ادعى عليه بدله ما أقر به ولا يفيد بعد ذلك رجوعه وإن أنكر ما ادعى به عليه فللقاضى أن يقول للمدعى أنك بينة أو شاهد مع عينتك إن كان الحق مما ثبت بشاهد وعين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستلفه أى لا يحلف القاضى المدعى عليه (إلا بعد سؤال المدعى) من القاضى أن يحلف المدعى عليه (ولا يلقن) القاضى (خصماً) أى لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا أما استفسار الخصم فإثر كان يدعى شخص قتل أعلى شخص فيقول القاضى للمدعى قتلته عمداً أو خطأ (ولا يفهمه كلاماً) أى لا يعلمه كيف يدعى وهذه المسئلة ساقطة في بعض نسخ المتن (ولا يتعنت بالشهادة) وفي بعض النسخ ولا يتعنت شاهداً كان يقول القاضى له كيف تحملت ولعلك ماشهت (ولا يقبل الشهادة الا من) أى شخص (ثبتت عدالته) فإن عرف القاضى عدالة الشاهد عمل بشهادته أو عرف فسقه رد شهادته فإن لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التزكية ولا يكتفى في التزكية قول المدعى عليه أن الذى شهد على عدل بل لا بد من احضار من يشهد عند القاضى بعدالته فيقول أشهد أنه عدل ويعتبر في المزمع شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته بأسباب الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله بحصة أو جواراً ومعاملة (ولا يقبل)

ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى وأن يكون جميعاً وأن يكون بصيراً وأن يكون كاتباً وأن يكون مستيقظاً ويستحب أن يجلس في وسط البلد في موضع بارز للناس ولا يحجب له ولا يقعد للقضاء في المسجد ويسوى بين الخصمين في ثلاثة أشياء في المجلس واللفظ واللفظ ولا يجوز أن يقبل الهدية من أهل عمله ويجوز للقضاء في عشرة مواضع عند الغضب والجوع والعطش وشدة الشهوة والحزن والمرح المفرط وعند المرض ومدافعة الاختين وعند التعان وشدة الحر والبرد ولا يسأل المدعى عليه إلا بعد كمال الدعوى ولا يحلفه إلا بعد سؤال المدعى ولا يلقن خصماً ولا يفهمه كلاماً ولا يتعنت بالشهادة ولا يقبل الشهادة الا من ثبتت عدالته ولا يقبل

القاضي (شهادة مدونة على جدره) والمراد بعد والشخص من يفضسه (ولا) يقبل القاضي شهادة (والد) وان علا (لولده) وفي بعض النسخ لمولوده أي وان سفل (ولا) شهادة (ولد لوالده) وان علا أما الشهادة عليه ما يقتبل (ولا يقبل كتاب قاض آخر في الأحكام الا بعد شهادة شاهدين يشهدان) على القاضي الكتاب (بما فيه) أي الكتاب عند المكتوب اليه وأشار المصنف بذلك الى أنه اذا ادعى شخص على غائب بحال وثبت المال عليه فان كان له مال حاضر قضاه القاضي منه وان لم يكن له مال حاضر وسأل المدعي انهاء الحال الى قاضي بلد الغائب أجابه لذلك وفسر الاصحاح انهاء الحال بان يشهد قاضي بلد الحاضر عدلين بمائت عنده من الحكم على الغائب وصفة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عا قاتا الله واياك فلان وادعي على فلان الغائب المقسم في بلدك بالثبتي الفلاني وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدلا عندى وحلفت المدعي وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا وبشرط في شهود الكتاب والحكم ظهور هذا التهم عند القاضي المكتوب اليه ولا تثبت هذا التهم عنده بتعديل القاضي الكتاب اياهم

**فصل في أحكام القسمة** وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشيء قسمًا بفتح القاف وشرعا يمين بعض الانصبا من بعض بالطريق الآتي (ويقتصر القاسم) المنصوب من جهة القاضي (الى سبعة) وفي بعض النسخ الى سبع (شروط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة والحساب) فمن انصف بضد ذلك لم يكن قاسما وأما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فقد أشار اليه المصنف بقوله (فان تراخي) وفي بعض النسخ فان تراخيا (الشريكان عن قسم بينهما) المال المشترك (لم يقتصر) في هذا القاسم (الى ذلك) أي الشروط السابقة واهل أن القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المثليات من حبوب وغيره اقلها الانصبا كيلاف مكبل ووزناني موزون وذرفاني مذروع ثم بعد ذلك يفرع بين الانصبا لتعيين كل نصيب منهما لواحد من الشركاء وكيفية الاقراع أن تؤخذ ثلاث رقاع متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء أجزء من الاجزاء مميّزة من غيره منها وتدرج تلك الرقاع في شاذق متساوية من طين مثلا بعد تخفيفه ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج من لم يحضرهما رقعة على الجزء الاول من تلك الاجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزيد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الاول فيه عطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الجزء الباقي للثالث ان كان الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا ان كتبت في الرقاع أجزاء الشركاء ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث \* النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهم وهي الانصبا بالقيمة كارض تختلف قيمة أجزائها بقوة انبات أو قرب ما وتكون الارض بينهم ما نصفين وبساوى ثلث الارض مثلا لحدوده ثلثها فيجعل الثلث سهما والثلثان سهما ويكنى في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد \* والنوع الثالث القسمة بالردبان يكون في أحد جانبي الارض المشتركة بئر أو شجر مثلا لا يمكن قسمته فبردمن يأخذه بالقسمة التي أخرجتها القرعة فسط قيمة البئر أو الشجر في المثال المذكور فلو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر ألفا وله النصف من الارض رد الا أخذ ما فيه ذلك خسمائة ولا بد في هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه) أي في المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حاكفي التقويم بمعرفة فان حكم في التقويم بمعرفة فهو كقضائه بعله والاصح جوازه بعله (واذا ما أحد الشريكين شريكه الى قسمة مالا ضرر فيه لزم) الشريك (الاخراجا بئنه) الى القسمة أما الذي في قسمته ضرر كما لا يمكن جعله حامين اذا طلب أحد الشركاء قسمته وامتنع الاخر فلا يجاب طالب قسمته في الاصح

شهادة مدونة على جدره ولا شهادة والد لولده ولا ولد لوالده ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر في الأحكام الا بعد شهادة شاهدين يشهدان بما فيه **فصل في مقتصر القاسم** الى سبعة شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة والحساب فان تراخي الشريكان عن قسم بينهما لم يقتصر الى ذلك وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه على أقل من اثنين واذا ما أحد الشريكين شريكه الى قسمة مالا ضرر فيه لزم الاخراجا بئنه

\*(فصل)\* واذا كان مع المدعي بينه وبينه معاها الحكم وحكم له بها ان عرف هذا التها والاطلب منها التزكية (وان لم تكن له) أي المدعي (بينه فاقول قول المدعي عليه بعينه) والمراد بالمدعي من يخالف قوله الظاهر (فان) أي نكل امتنع المدعي عليه (عن العين) المطلوبة منه (ردت على المدعي فيصالح حينئذ) ويستحق (المدعي به والنكول أن يقول المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه العين أنا أكل منها أو يقول له القاضي اءلف فيقول لا اءلف (واذا ادعى) أي اثنان شيأ في يد أحدهما فالقول قول صاحب اليد بعينه) ان الذي في يده له (وان كان في أيديهما) أو لم يكن في يد واحد منهما (تحالفا وجعل) المدعي به (بينهم) ما ومن حلف على فعل نفسه (اثباتا أو نفيًا) حلف على البت والقطع) والبت بموحدة فثبته فوقه معناه القطع وحينئذ ففقط المصنف القطع على البت من حلف التفسير (ومن حلف على فعل غيره) فقيه تفصيل (فان كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نفيًا) مطلقا (حلف على نفي العلم) وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا أما الذي المحصور في حلف فيه الشخص على البت

\*(فصل)\* في شروط الشاهد (ولا تقبل الشهادة الا من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال) أحدها (الاسلام) ولو بالتبعية فلا تقبل شهادة كافر على مسلم أو كافر (و) الثاني (البالوغ) فلا تقبل شهادة صبي ولو مرأقا (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية) ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق فنانا كان أو مدبرا أو مكاتبًا (و) الخامس (العدالة) وهي افة التوسط وشرعا ملكة في النفس تمنعها من اقتراف الكبائر والزائل المباحصة (والعدالة خمس شرائط) وفي بعض النسخ خمسة شروط أحدها (أن يكون) العدل (مجتنبًا للكبار) أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون (غير مصر على القليل من الصغار) فلا تقبل شهادة المصر عليها وعد الكبار مذكور في المطولات والثالث أن يكون العدل (سليم السريرة) أي العفيفة فلا تقبل شهادة متدع بكفر أو بفسق ببدعته فالاول كمن أنكر البعث والثاني كساب العصاة أما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذه الخطايا فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول لي على فلان كذا فان قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأمون الغضب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل (محافظة على مروءة مثله) والمروءة تخلق الانسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة ولا يلبس بذلك أما كشف العورة فحرام

\*(فصل)\* والحقوق ضربان أحدهما (حق الله تعالى) وسيأتي الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي) فأما حقوق الآدميين فتلاثة وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران) فلا يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال) غالبًا كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضا عقوبة الله تعالى كد شرب أو عقوبة لا آدمي كعزير وقصاص (وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمور ثلاثة اما (شاهدان) أي رجلان (أو رجل وامرأتان أو شاهد واحد) (وبين المدعي) وانما يكون بعينه بعد شهادة شاهده وبعد تعديلهو يجب أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق فيما شهد به فان لم يحلف المدعي وطلب عين خصمه فله ذلك فان نكل خصمه فله أن يحلف عين الردي الاظهر وفسر المصنف هذا الضرب بأنه (ما كان المقصد منه المال فقط وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمرين اما (رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالبًا بل نادرا كولادة الرجال

\*(فصل)\* واذا كان مع المدعي بينه وبينه معاها الحكم وحكم له بها ان عرف هذا التها والاطلب منها التزكية (وان لم تكن له) أي المدعي (بينه فاقول قول المدعي عليه بعينه) والمراد بالمدعي من يخالف قوله الظاهر (فان) أي نكل امتنع المدعي عليه (عن العين) المطلوبة منه (ردت على المدعي فيصالح حينئذ) ويستحق (المدعي به والنكول أن يقول المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه العين أنا أكل منها أو يقول له القاضي اءلف فيقول لا اءلف (واذا ادعى) أي اثنان شيأ في يد أحدهما فالقول قول صاحب اليد بعينه) ان الذي في يده له (وان كان في أيديهما) أو لم يكن في يد واحد منهما (تحالفا وجعل) المدعي به (بينهم) ما ومن حلف على فعل نفسه (اثباتا أو نفيًا) حلف على البت والقطع) والبت بموحدة فثبته فوقه معناه القطع وحينئذ ففقط المصنف القطع على البت من حلف التفسير (ومن حلف على فعل غيره) فقيه تفصيل (فان كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نفيًا) مطلقا (حلف على نفي العلم) وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا أما الذي المحصور في حلف فيه الشخص على البت

\*(فصل)\* في شروط الشاهد (ولا تقبل الشهادة الا من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال) أحدها (الاسلام) ولو بالتبعية فلا تقبل شهادة كافر على مسلم أو كافر (و) الثاني (البالوغ) فلا تقبل شهادة صبي ولو مرأقا (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية) ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق فنانا كان أو مدبرا أو مكاتبًا (و) الخامس (العدالة) وهي افة التوسط وشرعا ملكة في النفس تمنعها من اقتراف الكبائر والزائل المباحصة (والعدالة خمس شرائط) وفي بعض النسخ خمسة شروط أحدها (أن يكون) العدل (مجتنبًا للكبار) أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون (غير مصر على القليل من الصغار) فلا تقبل شهادة المصر عليها وعد الكبار مذكور في المطولات والثالث أن يكون العدل (سليم السريرة) أي العفيفة فلا تقبل شهادة متدع بكفر أو بفسق ببدعته فالاول كمن أنكر البعث والثاني كساب العصاة أما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذه الخطايا فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول لي على فلان كذا فان قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأمون الغضب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل (محافظة على مروءة مثله) والمروءة تخلق الانسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة ولا يلبس بذلك أما كشف العورة فحرام

\*(فصل)\* والحقوق ضربان أحدهما (حق الله تعالى) وسيأتي الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي) فأما حقوق الآدميين فتلاثة وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران) فلا يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال) غالبًا كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضا عقوبة الله تعالى كد شرب أو عقوبة لا آدمي كعزير وقصاص (وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمور ثلاثة اما (شاهدان) أي رجلان (أو رجل وامرأتان أو شاهد واحد) (وبين المدعي) وانما يكون بعينه بعد شهادة شاهده وبعد تعديلهو يجب أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق فيما شهد به فان لم يحلف المدعي وطلب عين خصمه فله ذلك فان نكل خصمه فله أن يحلف عين الردي الاظهر وفسر المصنف هذا الضرب بأنه (ما كان المقصد منه المال فقط وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمرين اما (رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالبًا بل نادرا كولادة الرجال

وحينئذ رضاء واعلم انه لا يثبت شيء من الحقوق باهر آتين وعين (وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة) من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظرهم له لاجل الشهادة فلو تعمدوا الظرافة هافقوا وردت شهادتهم أما اقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الاظهر (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) أي رجلان وفي المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما سوى الزنا من الحدود) كدخول (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه رجل واحد وهو هلال) شهر (رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي المبسوطات مواضع يقبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة اللوث ومنها أنه يكتفي في الخرص به رجل واحد (ولا تقبل شهادة الا في خمسة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما يثبت بالاسس تقاضة مثل (الموت والنسب) لذلك رأوا نفي من أب أو قبيلة وكذا الام يثبت النسب فيها بالاسس تقاضة على الاصح (و) مثل (الملك المطلق والترجعة) وقوله (وما شهد به قبل العمى) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه أن العمى لو تحمل الشهادة فيها يحتاج للبرهان بعروض العمى له ثم سمى بعد ذلك شهيداً بحتمه ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب (و) ما شهد به (على المضبوط) بصورته أن يقر شخص في أذن أعمى بعق أو طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويدرك العمى على رأس ذلك المقر فيعلق العمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار لنفسه نفعا ولا دافع عنها ضررا) وحينئذ ترد شهادة السيد لعبد المأذون له في التجارة ومكاتبه

وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء وهي على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة وهو الزنا وضرب يقبل فيه اثنان وهو ما سوى الزنا من الحدود وضرب يقبل فيه واحد وهو هلال رمضان ولا تقبل شهادة الا في خمسة مواضع الموت والنسب والملك المطلق والترجعة وما شهد به قبل العمى وعلى المضبوط ولا تقبل شهادة جاز لنفسه نفعا ولا دافع عنها ضررا

### \* (كتاب العتق) \*

وهو لغة مأخوذ من قوله -م عتق الفرج إذا طار واستقل وشرازاله ملك عن آدمي لا إلى مالك تقربا إلى الله تعالى ونخرج بآدمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقه -ما (و يصح العتق من كل مالك جائز الامر) وفي بعض النسخ جائز التصرف (في ملكه) فلا يصح عتق غير جائز التصرف كعبي ومجنون سفيه وقوله (ويقع بصر مع العتق) كذا في بعض النسخ وفي بعضه يقع العتق بصر مع العتق واعلم أن صريحه الاعتاق والتحرير وما تصرف منهما كانت عتق أو محرر ولا فرق في هذا بين هازل وغيره ومن صريحه في الاصح فك الرقة ولا يحتاج الصريح إلى نية ويقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال (والكنية مع النية) كقول السيد لعبد له لا ملكا إلى علي بن لا سلطان لي عليه ونحو ذلك (وإذا أعتق) جائز التصرف (بعض عبد) مثلا (عتق عليه جميعه) موسرا كان السيد أو لا معيناً كان البعض أولا (وإذا أعتق) وفي بعض النسخ عتق (شركا) أي نصيبا (له في عبد) مثلا أو أعتق جميعه (وهو موسر) بياقيه (سرى العتق إلى باقيه) أي العبد أو سرى إلى ما أسمر به من نصيب شريكه على الصحيح وتقع السراية في الحال على الاظهر وفي قول بأداء القيمة وليس المراد بالموسر هنا هو الغني بل من له من المال وقت الاعتاق ما يفي بقيمة نصيب شريكه فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلته وعن دست ثوب يليق به وعن سكتي يومه (وكان عليه) أي المعتق (قيمة نصيب شريكه) يوم اعتاقه (ومن ملك واحد من والديه أو من) (ولوديه عتق دله) بعد ملكه سواء كان المالك من أهل التبرع أولا كعبي ومجنون

\* (فصل) في أحكام الولاء وهو لغة مشتق من الموالاة وشرا عاصره سبها زوال الملك عن رقيق معتق (والولاء) بالمد (من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التعصيب عند عدمه) وسبق معنى التعصيب في الفرائض (وينقل الولاء عن المعتق إلى المذكور من نصيبه) المتعصبين بأنفسهم لا كبنيت معتقه وأخته (وترتيب العصبية في الولاء كترتيبهم في الارث) لكن الاظهر في

\* (كتاب العتق) \*  
ويصح العتق من كل مالك جائز الامر في ملكه ويقع بصر مع العتق والكنية مع النية وإذا أعتق بعض عبد عتق عليه جميعه وان أعتق شركا له في عبد وهو موسر سرى العتق إلى باقيه وكان عليه قيمة نصيب شريكه ومن ملك واحدا من والديه أو مولوديه عتق عليه \* (فصل) \* والولاء من حقوق العتق وحكمه حكم التعصيب عند عدمه وينقل الولاء عن المعتق إلى المذكور من نصيبه إلى المذكور من نصيبه وترتيب العصبية في الولاء كترتيبهم في الارث

باب الولاء أن أخا المعتق وابن أخيه مقدمان على جد المعتق بخلاف الأثر أي بالنسب فإن الأخ والجد شر يكان ولا ترث امرأه بالولاء إلا من شخص باشرت عتقه أو من أولاده وعتقائه (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحينئذ لا ينتقل الولاء عن مسخفه

فصل في أحكام التدبير وهو لغة النظر في عواقب الأمور وشرعا عتق عن دبر الحماية وذكره المصنف بقوله (ومن) أي والسيد إذا (قال لبيده) مثلا (إذا أت) أنا (فأنت حرفه) أي العبد (مدبر يعتق بعد وفاته) أي السيد (من ثلثه) أي ثلث ماله أن يخرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما خرج إن لم تجز الورثة وما ذكره المصنف فهو من صريح التدبير ومنه أعني ثلث بعد موت ويصح التدبير بالكتابة أيضا مع التينة تكليف سيده بعد موت (ويجوز له) أي السيد (أن يبيعه) أي المدبر (في حال حياته ويطلق تدبيره) وله أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبته بعد قبضها وأوجهه صدقا والتدبير يطلق عتق بصفة في الأظهر وفي قول وصية للعبد بعتقه فعلى الأظهر ولو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن) وحينئذ تكون أكساب المدبر للسيد وإن قتل المدبر فلا يبد القيمة أو قطع المدبر فلا سيد الأرض ويبقى التدبير بحاله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده حكم العبد القن

فصل في أحكام الكتابة \* بكسر الكاف في الألف هرو قيل بفتحها كالعتاق وهي لغة مأخوذة من النكتب وهو معنى الضم والجمع لأن فيها ضم نجم إلى نجم وشرعا عتق معلق على مال منجم بوقتين معلومين فكثر (والكتابة مستحبة إذا أسأله العبد) أو الأمة (وكان) كل منهما (مأمونا أي أميناً) (مكتسبا) أي قويا على كسب ما يوفى به ما التزمه من النجوم (ولا تصح الأعمال معلوم) كقول السيد لعبد كاتب على دينارين مثلا (ويكون) المال المعلوم (مؤجلا إلى أجل معلوم أقله نجمان) كقول السيد في المثال المذكور لعبد مديف على الدينارين في كل نجم دينار فإذا أدت ذلك فانت حر (وهي) أي الكتابة العيصية (من جهة السيد لازمة) فليس له فسخها بديلزومها إلا أن يعجز المكاتب عن أداء النجم أو بعضه عند الهل كقوله عجزت عن ذلك فلا سيد حينئذ فسخها وفي معنى العجز امتناع المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (المكاتب جائزة فله) بعد عقد الكتابة تعجز نفسه بالطريق السابق وله أيضا (فسخها متى شاء) وإن كان معه ما يوفى به نجوم الكتابة وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاسدة فحائزة من جهة المكاتب والسيد (وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال) ببيع وشرأ وإيجار ونحو ذلك لاجبة ونحوها وفي بعض نسخ المتن وعلاك المكاتب التصرف فيما فيه نعمة المال والمراد أن المكاتب يملك بعد الكتابة منافعه وأكسابه إلا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير حق (ويجب على السيد) بعد صحة كتابته عبده (أن يضع) أي يحيط (عنه من مال الكتابة ما) أي شيئا (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزأ معلوما من مال الكتابة ولكن الخط أولى من الدفع لأن القصد بالخط الإعانة على العتق وهي محققة في الخط وهو موهوم في الدفع (ولا يعتق) المكاتب (الإبادة جميع المال) أي مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد

فصل في أحكام أمهات الأولاد (وإذا أصاب) أي وطئ (السيد) مسلما كان أو كافرا (أمته) ولو كانت حائضا أو محرمة أو مملوكة أو مملوكة ولكن استدخلت ذكره أو ماله المحترمة (فوضعت) حيا أو ميتا أو ما يجب فيه غرة وهو (ما) أي لحم (تبين فيه شيء من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق الأدميين لكل أحد أولاد هل الخبرة من النساء وثبت بوضعها ما ذكره كونه أمه وتولده السيدها وحينئذ (حرم عليه بيعها) مع بطلانها أيضا إلا أن نفى عنها فلا يحرم ولا يبطل (و) حرم عليه أيضا (وهنا وهبتها) والوصية بها (وجاز له التصرف فيها بالإلا استخدام والوطء) وبالإجارة والإعارة وله أيضا

ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته  
\* (فصل) \* ومن قال  
لعبد إذا مت فأنت حرفه  
مدبر يعتق بعد وفاته من  
ثلثه ويجوز له أن يبيعه في  
حال حياته ويطلق تدبيره  
وحكم المدبر في حال حياة  
السيد حكم العبد القن  
\* (فصل) \* والكتابة  
مستحبة إذا أسأله العبد  
وكان مأمونا مكتسبا  
ولا تصح الأعمال معلوم  
ويكون مؤجلا إلى أجل  
معلوم أقله نجمان وهي من  
جهة السيد لازمة ومن  
جهة المكاتب جائزة فله  
فسخها متى شاء وللمكاتب  
التصرف فيما في يده من  
المال ويجب على السيد  
أن يضع عنه من مال  
الكتابة ما يستعين به على أداء  
نجوم الكتابة ولا يعتق  
الإبادة جميع المال  
\* (فصل) \* وإذا أصاب  
السيد أمته فوضعت  
ما تبين فيه شيء من خلق  
آدمي حرم عليه بيعها ورهنها  
وهبتها وجاز له التصرف  
فيها بالإلا استخدام والوطء

أرض جنانية عليها وعلى أولادها التابعين لها وقيمتها إذا اقتلعت وقيمتهم إذا قتلوا وتزوجها بغير إذنهم إلا إذا كان السيد كافراً وهي مسلمة فلا يزوجها (وإذا مات السيد) ولو بقتلها له (هتفت من رأس ماله) وكذلك اعتق أولادها (قبل دفع الدين) التي على السيد (والوصايا) التي أوصى بها (وولدها) أي المستولدة (من غيره) أي غير السيديان ولدت بعد استيلائها ولداً من زوج أوزنا (بمئزتها) حيثئذ فالولد الذي ولدته للسيد يعتق بموته (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره بشكاح) أوزنا وأجلها (فالولد منها مملوك لسيدها) أما لو غر شخص بحرية أمة فأولادها فالولد حر وعلى المغرور قيمته لسيدها (وإن أصابها) أي أمة غيره (بشبهة) منسوبة للفاعل كظنها أمته أو زوجته الحرة (فولده منها حر وعليه قيمته للسيد) ولا تصير أم ولد في الحال بلا خلاف (وإن مؤث) الواطئ بالنكاح (الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولد له بالوطء بالنكاح) السابق (وصارت أم ولد له بالوطء بالشبهة على أحد القولين) والقول الثاني لا تصير أم ولد وهو الراجح في المذهب والله أعلم بالصواب وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق رجاء لعتق الله له من النار وليكون سبباً في دخول الجنة دار الأبرار وهذا آخر شرح الكتاب غايه الاختصار بلا طنب فالحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وأئمة الهدى والصالحين وحسن أولئك رفيقاً في دار الجنان ونسأل الله الكريم المنان الموت على الإسلام والايمان بجاه نبيه سيد المرسلين وخاتم النبيين وحبيب رب العالمين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم السيد الكامل الفاتح الخاتم والحمد لله الهادي إلى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل والصلوة والسلام على سيدنا محمد وأسرته الطيبين الطاهرين وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً داعياً إلى يوم الدين ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين

وإذا مات السيد هتفت من رأس ماله قبل الدين والوصايا وولدها من غيره بمئزتها ومن أصاب أمة غيره بشكاح فالولد منها مملوك لسيدها وإن أصابها بشبهة فولده منها حر وعليه قيمته للسيد وإن ملك الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير أم ولد له بالوطء في النكاح وصارت أم ولد له بالوطء بالشبهة على أحد القولين

### في قول معصمه محمد الزعيم الاسيوطي

الحمد لله على ما هدانا للتفقه في الدين الذي هو حبله المتين وفضله المبين والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه الطاهرين (أما بعد) فقد تم بهون اللطيف طبع هذا الشرح اللطيف الجامع مع الاختصار لما يغني اللبيب المعنى بفتح القريب المحيى تأليف العالم العلامة الحبر البصر الفهامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزالي الشافعي على المنن البالغ الغاية في التمثيل الموزون بالتقريب الذي طارصته في جميع البقاع تصنيف العارف بالله تعالى أبي الطيب شهاب الملة والدين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني الشهير بابي شجاع رحمه الله رحمة واسعة وأجزل لهم الثواب في الدار الآخرة وذلك بالمطبعة

الحسنية التي مركزها بخط الباطنية إدارة حضرة (السيد) محمد

حسين الخشاب والسيد محمد عبد الواحد الطوبى

وشريكهما في أوائل شهر صفر سنة ١٣٠٩

من هجرة سيد البشر صلى

الله عليه وعلى آله

وصحبه

وسلم



- ٣ كتاب أحكام الطهارة  
١١ كتاب أحكام الصلاة  
٢٢ كتاب أحكام الزكاة  
٢٥ كتاب أحكام الصيام  
٢٦ كتاب أحكام الحج  
٣٠ كتاب أحكام البيوع وغيرها من المعاملات  
٤١ كتاب أحكام الفرائض والوصايا  
٤٣ كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به  
٥٢ كتاب أحكام الجنائيات  
٥٥ كتاب الحدود  
٥٨ كتاب أحكام الجهاد  
٦٠ كتاب أحكام الصيد والدبائح والضحايا والإطعمة  
٦٣ كتاب أحكام السبق والرى  
٦٣ كتاب أحكام الإيمان والنذور  
٦٤ كتاب أحكام الاقضية والشهادات  
٦٨ كتاب أحكام العتق





